جامعة مولود معمري -تيزي وزو-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير العلاقات التركية-الإسرائيلية على المنطقة المتوسطية في الفترة الممتدة ما بين (2002م-2016م)

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصّص: دراسات متوسطية

إعداد الطالبين:
- بوعلي محند
- بوتريف كريم

إشراف الأستاذ:
عبد الرزاق بولودان

لجنة المناقشة:

- الأستاذة عطيش يمينة .....رئيسا
- الأستاذ عبد الرزاق بولودان.....مشرفا ومقررا
- الأستاذ قصاص يونس.....مناقشا

السنة الجامعية:2017/2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

كلمة شكر

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فالحمد لله الذي لا ينتهي فضله ولا عطاءه، الذي أهدانا الصحة

والعافية وأنار دربنا بالصبر والعزيمة لإتمام هذا العمل المتواضع.

وعملا بقول نبينا المصطفى "من لم يشكر الناس لم يشكر الله"

وبعد، نتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى:

الأستاذ المشرف " بولودان عبد الرزّاق" لإشرافه ومتابعته لهذا البحث وعلى توجيهاته القيمة ونصائحه الهادفة.

بدون ما ننسى أيضا أستاذنا "عمرون محمد" الذي تابع عملنا هذا، ولهذا نتوجه له بخالص الشكر والتقدير والاحترام.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة، التي سنلتزم بكلّ توجيهاتها وانتقاداتها العملية الموضوعية وإلى كلّ طلبة وأساتذة وعمّال قسم العلوم السياسية كافة.

شكرا

إهداء

أهدي هذا العمل إلى والدي الكريمين وإلى كلّ عائلتي وأقربائي وكما أهديه أيضا إلى روح ابن عمي الطاهرة "ابراهيم" رحمه الله وإلى كلّ أصدقائي خصوصا صديقي العزيز "حيتم أغيلاس" وكلّ طلبة وأساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة مولود معمري.

«اللهم إجعلني خلقًا صالحًا، وفخرًا لوالدي يوم القيامة»

محند.ب

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى :

كلّ عائلتي خاصة الوالدين الكريمين اللّذان كان لهما الفضل الكبير في قطف ثمار عملي منذ طفولتي، أطال الله في عمرهما في صحة وهناء.

إلى روح أجدادي.

إلى كلّ عائلة "بوتريف".

إلى أختي "كريمة".

إلى كلّ زملائي وزميلاتي في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

إلى كلّ أصدقائي وأحبائي.

كريم.ب

خطة البحث

مقدّمة

الفصل الأول: الإطار التاريخي للعلاقات التركية–الإسرائيلية وسياساتهما الخارجية متوسطيا.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المتوسط.

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للمتوسط.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمتوسط.

المطلب الثالث: الأهمية الأمنية للمتوسط.

المطلب الرّابع: الأهمية الحضارية للمتوسط.

المبحث الثاني: جذور العلاقات التركية مع اليهود ودولة إسرائيل.

المطلب الأول: نشأة العلاقات بين الأتراك واليهود.

المطلب الثاني: ظهور الحركة الصهيونية وتأثيرها على مسار العلاقات بين تركيا واليهود.

المطلب الثالث: قيام دولة إسرائيل وتداعياتها على مسار العلاقات بينها وبين تركيا.

المبحث الثالث: السياسة الخارجية لكل من تركيا وإسرائيل متوسطيا.

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية (الجنوب المتوسطي)

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة الأوروبية (الشمال المتوسطي)

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه المنطقة العربية (الجنوب المتوسطي)

المطلب الرابع: السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه المنطقة الأوروبية (الشمال المتوسطي)

الفصل الثاني: العلاقات التركية الإسرائيلية بين التعاون والتوتّر

المبحث الأول: أوجه التعاون في العلاقات التركية الإسرائيلية.

المطلب الأول: في المجال السياسي.

المطلب الثاني: في المجال العسكري والأمني.

المطلب الثالث: في المجال الاقتصادي.

المبحث الثاني: أوجه التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية

المطلب الأول: في المجال السياسي.

المطلب الثاني: في المجال الاقتصادي والأمني.

الفصل الثالث: العلاقات التركية الإسرائيلية في عهد حزب العدالة والتنمية بين التطورات الإقليمية في المتوسط والسيناريوهات المستقبلية المتوقعة

المبحث الأول: تأثير وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة على المستويين الداخلي والخارجي للبلاد

المطلب الأول: مسار نشأة الأحزاب الإسلامية في تركيا وظهور حزب العدالة والتنمية

المطلب الثاني: حزب العدالة والتنمية وصوله إلى الحكم، إيديولوجيته ومبادئه

المطلب الثالث: المكاسب التي حققها حزب العدالة والتنمية على المستويين الداخلي والخارجي

المبحث الثاني: العلاقات التركية- الإسرائيلية والتطورات الإقليمية في المتوسط من (2002-2016)

المطلب الأول: العلاقات التركية- الإسرائيلية بعد عام 2002

المطلب الثاني: التسلح التركي الإسرائيلي والعلاقات بين الطرفين بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة

المطلب الثالث: موقف تركيا من القضية الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي على لبنان

المطلب الرابع: موقف تركيا وإسرائيل من التطورات والتغيرات الإقليمية في المنطقة المتوسطية دراسة حالة الربيع العربي

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية الإسرائيلية

المطلب الأول: سيناريو بقاء الوضع على ما عليه بين الطرفين (توتر العلاقات في فترات وتقاربها في فترات أخرى)

المطلب الثاني: سيناريو نمو العلاقات التركية الإسرائيلية وتطورها أكثر

المطلب الثالث: سيناريو التوتر وقطع العلاقات بين البلدين

الخاتمة

قائمة المراجع

الفهرس

مقدّمة

مقدّمة:

يعتبر الفضاء المتوسطي من أكثر المناطق أهمية وحيوية في العالم وذلك نظرًا لامتيازاته الاستراتيجية المختلفة والمتنوعة وهذا ما جعله عرضة لأطماع القوى الكبرى العالمية وهذا من أجل السيطرة عليه وبسط نفوذها فيه وبالإضافة إلى ذلك فالمنطقة تعتبر منبرا هاما وصرحا للتعاون بين ضفتيه الشمالية والجنوبية، وذلك ما يظهر من خلال المبادرات المختلفة والحوارات المتنوعة التي جرت بين كلا الطرفين وذلك من أجل الرقي بالمنطقة من جهة والنظر في مشاكلها وعراقيلها من جهة أخرى. وكما نجد أيضا في هذه المنطقة دولاً تسعى لإثبات وجودها وإعلاء مكانتها بين دول هذا الحيز الجغرافي ولعل أبرز مثال على ذلك نجد دولتي تركيا وإسرائيل واللتان تنتميان إلى هذا الفضاء وتربطهما علاقات تاريخية تتمحور بين التعاون في فترات والتوتر في فترات أخرى فتركيا تعتبر مركز الحكم العثماني سابقا وذات موقع استراتيجي هام يربطها ما بين القارتين الأسيوية والأوروبية وإسرائيل التي تعتبر دولة حديثة الظهور على الأراضي الفلسطينية والتي تعتبر من أهم القوى الاقتصادية في المنطقة المتوسطية.

أولا: الإطار المنهجي للدّراسة.

1-طرح الإشكالية:

بناءًا على ما سبق فإنّ الإشكالية الرئيسية في دراستنا ترتكز حول:

ما هو الأثر الذي خلفته العلاقات المستقرّة وغير المستقرة بين تركيا وإسرائيل على الفضاء المتوسطي بعد عام 2002؟

2-التساؤلات الفرعية:

وتندرج ضمن هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

1. ما هي جذور العلاقات التركية الإسرائيلية.
2. بماذا تتميز السياسة الخارجية لكلّ من تركيا وإسرائيل اتجاه المنطقة المتوسطية؟
3. ما مدى تأثير وصول حزب العدالة والتنمية على العلاقات التركية-الإسرائيلية؟
4. كيف كانت مواقف تركيا-إسرائيل من المتغيرات الإقليمية في المنطقة المتوسطية؟
5. ما هي أهم الرؤى المستقبلية للعلاقات التركية-الإسرائيلية؟

3.الفرضيات: لمعالجة الإشكالية والأسئلة الفرعية قمنا بصياغة الفرضيات التالية:

1. وصول حزب العدالة والتنمية أثر في نوعية العلاقة مع إسرائيل ومن ثم مع المنطقة المتوسطية.
2. كلما ساندت تركيا القضية الفلسطينية واقتربت من البلدان العربية كلما شكل ذلك توترًا في علاقاتها بإسرائيل.

3. كلما توسعت رقعة الربيع العربي في جنوب المتوسط كلما زادت من حدة التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية.

4-حدود الدّراسة: وتشمل.

الحدود الزمنية:

تحدد هذه الدراسة من الناحية الزمنية الفترة الممتدة من 2002م إلى غاية 2016م وهي الفترة التي وصل فيها حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا، وحكم البلاد مع الرجوع إلى التسلسل التاريخي للعلاقات بين الأتراك واليهود ومع دولة إسرائيل منذ إعلان قيامها.

الحدود المكانية:

تناولت هذه الدراسة موضوع العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة المتوسطية والتي ينتميان إليها بالإضافة إلى ذكر أهم الأحداث والتغيرات المكانية والتي جرت في هذا الحيز الجغرافي والذي ينتمي إليه كلا الدولتين ومدى تفاعلهما مع الأحداث التي حدثت في المتوسط.

5-أهداف الدّراسة:

تهدف دراستنا هذه إلى مجموعة من الأهداف ولعل أبرزها:

- إيضاح المسار التاريخي للعلاقات بين دولتي تركيا وإسرائيل.
- إبراز أهم نقاط التعاون والتوتر في العلاقات التركية-الإسرائيلية.
- إبراز مدى تأثير وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في مسار العلاقات بين دولتي تركيا وإسرائيل.

- إظهار المواقف التركية والإسرائيلية من الأحداث والمتغيرات التي شهدتها المنطقة المتوسطية.

6-أهمية الدّراسة:

تتدرج أهمية الموضوع كونه يرتبط بالمنطقة المتوسطية وهو فضاء ننتمي إليه كما أن الدراسات في هذا الموضوع تحتاج اهتمام كبير كونه يدرس العلاقات بين دولتين تمثلان قوتين إقليميتين في هذه المنطقة.

7-مبررات اختيار الموضوع:

جاء موضوع الدّراسة انطلاقا من مجموعة من الأسباب والمبررات بعضها موضوعية وأخرى ذاتية وهي:

-المبررات الموضوعية:

- التوسع في محاولة الفهم العميق للعلاقات التركية الإسرائيلية خصوصا بعد عام 2002م.
- محاولة تقديم إضافة بخصوص موضوع العلاقات التركية الإسرائيلية كونه موضوعًا هامًا في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية.
- إبراز الملامح الجديدة للعلاقات بين تركيا وإسرائيل خصوصًا مع مجيء حزب العدالة والتنمية الذي غيّر من صورة تركيا إقليميا وعالميًا.

-المبررات الذاتية:

- جاءت دراستنا هذه من دوافع ذاتية تتمثل في الأساس في معالجة هذا الموضوع الذي يشكل اهتمام كبير في الساحة الدولية والإقليمية كونه يدرس العلاقات بين دولتين تمثلين قوتين في المنطقة المتوسطية.

8-أدبيات الدراسة:

نستعرض الأدبيات السابقة للدراسة والتي عالجت الموضوع من قبل وساهمت بدور كبير في فهمنا له والبدء فيه، ولعلّ أهمها:

- كتاب عبد الكريم كاظم عجيل، "العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء الاستراتيجية التركية الجديدة"، وقد تطرق فيه الكاتب إلى ذكر اهم المراحل التي مرت بها العلاقات بين الدولتين تركيا وإسرائيل، وكذا الرجوع إلى الخلفيات التاريخية لهذه العلاقات بين كلا البلدين، كما تطرق الكاتب إلى ذكر أهم المجالات والميادين التي شملتها هذه العلاقات. كما تطرق فيه إلى القيام بدراسة استشرافية حيث أبرز فيها الآفاق المستقبلية للعلاقات التركية الإسرائيلية.

- كتاب محمد صادق إسماعيل، "التجربة التركية من أتاتورك إلى أدوغان" وتطرق فيها الكاتب إلى الفترات التاريخية التي مرت بها الدولة التركية في الماضي، وحقبة مصطفى كمال أتاتورك وصولا إلى التجربة الجديدة لتركيا بقيادة حزب العدالة والتنمية، كما أبرز الكاتب في دراسته هذه عدة محاور أخرى كالأهمية الاستراتيجية لدولة تركيا وكذا علاقتها مع بعض الدول كإسرائيل.

9-مناهج الدراسة:

باعتبار أن المنهج هو القاعدة الأساسية للقيام بالبحوث العلمية والأكاديمية، اقتضت الضرورة الاستعانة ببعضها والتي تندرج ضمن موضعنا والمتمثلة في:

1. **المنهج التاريخي:** حيث قمنا بإدراج وذكر الوقائع والأحداث التاريخية التي مرت بها العلاقات التركية الإسرائيلية في السنوات الماضية.
2. **المنهج الوصفي التحليلي:** وذلك بوصف وتحديد العلاقات بين تركيا وإسرائيل وتأثيرها في المنطقة المتوسطية، واستعراضها بشكل واضح وملموس وعرض أهم خصائصها وأبعادها المختلفة من خلال تحليل البيانات للوصول الى العوامل التي تتحكم فيها وبالتالي استخلاص النتائج من هذه العلاقات.
3. **المنهج الاحصائي:** بحيث قمنا فيه بعرض مؤشرات للتعاون في مجالات مختلفة بين البلدين.

ثانيا-الإطار النظري:

وسنتطرق من خلاله إلى ذكر أهم النظريات التي تندرج ضمن محتوى دراستنا والمتمثلة في:

- **النظرية الواقعية:** قامت المدرسة الواقعية بشكل أساسي بدراسة العلاقات الدولية من منظور القوة كأداة لتحليلاتها وتفسيراتها، فهي تنظر إلى هذه العلاقات أنها علاقات صراع وقوة ومصلحة، وذلك ما يظهر من خلال العلاقات بين دولتي تركيا وإسرائيل، والتي تتمحور بين التعاون في فترات والتوتر في فترات أخرى.

- **النظرية اللبرالية:** تعتبر الحرية الفردية من أهم المبادئ الأساسية التي انطلقت منها هذه النظرية وذلك في تفسيراتها للعلا قات الدولية هذا وقد نشأ التفكير الليبرالي بشأن العلاقات الدولية مقترنا بالخطط المتعلقة بالسلام.

ثالثا–تقسيم الدراسة:

تتكون دراستنا هذه من ثلاثة فصول، حيث يحتوي كل فصل على مجموعة من المطالب، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة عامة حول الموضوع.

حيث تم التطرق في المقدمة الى تحديد إشكالية الدراسة، وكذا المفاهيم والمناهج والنظريات التي ارتكزت عليها الدراسة.

فيما تمحور الفصل الأول من الدراسة في ثلاث مباحث، لكل واحد منه فائدة علمية وموضوعية، ففي الاول تطرقنا إلى الأهمية التي تمثلها منطقة المتوسط، أما في المبحث الثاني فتطرقنا إلى الجذور التاريخية للعلاقات بين اليهود والأتراك، وكذا بين تركيا ودولة إسرائيل بعد إعلان قيامها، وتطرقنا في المبحث الأخير من الفصل الأول إلى ذكر السياسة الخارجية لكل من تركيا وإسرائيل في الفضاء المتوسطي.

أما الفصل الثاني فقد فصلناه إلى مبحثين اثنين، فالأول تطرق إلى أوجه التعاون في العلاقات التركية الإسرائيلية، فيما يدرس المبحث الثاني أوجه التوتر بين الدولتين.

في حين سنعالج في الفصل الثالث والأخير ثلاث مباحث وهي كالآتي:

في المبحث الأول نتطرق إلى ذكر تأثير وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة على المستويين الداخلي والخارجي للبلاد، أما في المبحث لثاني من هذا الفصل، سنتطرق إلى إبراز العلاقات التركية الإسرائيلية والتطورات الإقليمية في المتوسط بين (2002م–2016م). أما في المبحث الثالث قمنا بالتطرق إلى السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية الإسرائيلية، وفي الأخير قمنا بحوصلة عامة في الخاتمة.

الفصل الأول:

الإطار التاريخي للعلاقات التركية-الإسرائيلية وسياساتهما الخارجية متوسطيا.

تمهيد:

تعتبر المنطقة المتوسطية ذات أهمية كبيرة وذلك في مختلف المجالات المتعددة سواءً كانت اقتصادية، حضارية، جيوسياسية أو أمنية وبالتالي ففي هذا الفصل سنتطرق إلى ذكر هذه الأهمية التي تمتاز بها هذه المنطقة في كلّ هذه النواحي المختلفة وبالإضافة إلى ذلك سنتطرق إلى ذكر المسار التاريخي للعلاقات التركية–الإسرائيلية منذ القدم. كما سنعرج من خلال هذا الفصل أيضا إلى ذكر السياسة الخارجية المنتهجة من طرف تركيا وإسرائيل اتجاه المنطقة المتوسطية.

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المتوسط.

تمثل منطقة المتوسط رهانًا استراتيجيًا هامًا وذلك بحكم ميزاتها الهامة وأفضلية موقعها والذي يمثل نقاط لتقاطع القارات الثلاث آسيا، إفريقيا وأوروبا، إضافة إلى كونها محور تقاطع شمال–جنوب وكذا نقطة وصل بين المحيطين الأطلسي والهندي ولذلك فالفضاء المتوسطي يمثل أهمية بالغة ليس فقط على الصعيد الجغرافي وإنما على عدّة مستويات مختلفة أخرى والتي سنتطرق إليها من خلال هذا المبحث وذلك من خلال ذكر الأهمية الجيوسياسية للمتوسط في ***(المطلب الأول)*** والأهمية الاقتصادية في ***(المطلب الثاني)***، هذا وبالإضافة إلى إبراز الأهمية الأمنية للمتوسط في ***(المطلب الثالث)***، وقد أبرزنا الأهمية الحضارية له في ***(المطلب الرابع)***

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للمتوسط.

عندما يتم الحديث على المنطقة المتوسطية في إطار المسائل الجيوسياسية فإنه لا يكون القصد منه البحر وشواطئه فقط بل إنّه يضمّ أيضا العديد من الدول المنخرطة ضمن هذا الإقليم الجغرافي والمساحة البحرية ولذلك فالمنطقة المتوسطية تمثل المجموعة الجيوسياسية الكبيرة والتي تحمل اسم مساحة بحرية والتي تشكل منطقة تفاعل مباشر بين البلدان العديدة التي تقع ضمن هذا الحيز الجغرافي[1]. وبالإضافة إلى ذلك فقد حظي البحر المتوسط بمكانة مرموقة ومتميزة منذ القدم بسبب مضائقه المتعددة والتي سهلت من عملية تنقل البحارة عبره وذلك في مسافات ووقت أقصر مما كان عليه سابقًا ولعل أبرز دليل على ذلك نجد قناة السويس التي سمحت للبحارة باختصار طريقهم البحري بشكل كبير مقارنة

[1]– إيف لاكوست، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، ط1، أبو ظبي، 2010، ص37.

بالمرور بمنطقة الرجاء الصالح التي كان المرور بها يستغرق فترات طويلة وذلك بسبب كثرة الدوران عبره عكس قناة السويس التي شكلت ممرًا مباشرًا للبحارة[1].

هذا وقد صرّح الخبير الأمريكي في الاستراتيجية البحرية "ألفريد ت مهان" **ALFRID T MAHAN** في إحدى كتابته بالقول: «جعلت الظروف البحر الأبيض المتوسط يلعب دورًا تجاريًا وعسكريًا في تاريخ العالم أكبر من أي مسطح مائي آخر يتمتع بالحجم ذاته فقد سعت أمة بعد أمة للسيطرة عليه ولا يزال الصراع مستمرًا فالمنطقة المتوسطية هي نقطة التقاء بين أوروبا وإفريقيا وآسيا وتوجد بالمنطقة أهم المعابر البحرية الدولية على غرار مضيق جبل طارق بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي كما أن المغرب العربي يعتبر أقرب أجزاء إفريقيا والمنطقة العربية قربًا لأوروبا وهذا عامل بطبيعة الحال كثيرًا ما كان مساعدًا على التواصل الدائم بين ضفتي المتوسط وهذ على مرّ التاريخ.»[2].

هذا وتنقسم دول البحر المتوسط إلى مجموعات عدة وذلك حسب موقعها الجغرافي بحيث نجد في الشمال كلّ من: فرنسا، إيطاليا، سلوفينيا، وكرواتيا، البوسنة والهرسك، صربيا، منتينقرو، ألبانيا، اليونان وتركيا، أما في الشرق فنجد كلّ من: لبنان، سوريا، فلسطين، إسرائيل والأردن أما في الجهة الجنوبية. فنجد: مصر، ليبيا، تونس، الجزائر والمغرب.

[1]– صور لطفي، "**التوجيهات الأوروبية الجديدة في منطقة البحر المتوسط**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، (جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012)، ص.16.

[2]– سمارة فيصل، "**البعد الانساني في الشراكة الأورو–مغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط: (1995–2008)**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013)، ص.21.

أما في الجهة الغربية، فنجد: إسبانيا. وفي الوسط نجد: دولتي مالطا وكذا قبرص[1].

لقد أدّى بروز المنطقة المتوسطية كفضاء بالغ الأهمية جيوسياسيًا إلى ظهور أطماع القوى الاستعمارية الأوروبية اتجاه الضفة الجنوبية خلال القرنين الماضيين وبالإضافة إلى ذلك فقد شهدت المنطقة منافسة كبيرة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكذا الاتحاد السوفياتي أثناء الحرب الباردة وذلك من أجل التغلغل فيه ودخول المياه الدافئة وبالتالي السيطرة على هذه المنطقة[2]. والتي تمثل أهمية كبيرة والتي تتضح من خلال عدّة نقاط ولعلّ أبرزها:

- المتوسط يمثل نقطة التقاء قارات العالم.
- يمثل الفضاء المتوسطي امتدادًا للمحيط الأطلسي والذي تقابله قارة أمريكا من الجهة الشرقية وهذا من خلال العبور من قناته والمتمثلة في مضيق جبل طارق.
- توفره على مناطق أخرى حساسة تمثل ممرات عبور في المنطقة كـ: قناة السويس، باب المندب، خليج العقبة...[3]
- وبالإضافة إلى ذلك يبلغ طول البحر المتوسط من الشرق إلى الغرب حوالي (334 ميلاً) بحريا مشكلاً الخط المستقيم جبل طارق بيروت وأما عرضه فيبلغ (814 ميلاً) بحريًا بين مضيق الدردنيل إلى ميناء بور سعيد و(410 ميلاً) بحريًا بين ميناء مرسيليا وميناء بجاية[4].

---

[1]– جميل حمداوي، **البحر الأبيض المتوسط**، على الموقع الإلكتروني:
www.diwanalarab.com/SPIP.php?article8776
تم الاطلاع عليه يوم: الاثنين 10 أفريل 2017 على الساعة 10:45.

[2]– صور لطفي، مرجع سابق، ص.16.

[3]– سمارة فيصل، مرجع سابق، ص.21.

[4]– زكري مريم، "**البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية–المغاربية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة (جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)، ص.14.

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمتوسط.

تعتبر المنطقة المتوسطية ذات أهمية كبيرة وعظيمة وذلك في العديد من المستويات والأصعدة المختلفة ولعل من بينها نجد الجانب الاقتصادي بحيث يشكل ممرًا تجاريًا هامًا بالنسبة إلى السفن البحرية التي تقوم بنقل السلع والبضائع عن طريقه ولقد شكل معبرًا رئيسيًا لأغلب دول العالم ومنفذًا هامًا في المسار الاقتصادي وكذا العلاقات الاقتصادية بين الدول المختلفة[1]. وبالإضافة إلى ذلك فإن المنطقة تحتوي على ثروات اقتصادية هامة وهائلة خصوصًا النفط والغاز اللذان تزخر بهما منطقتي المغرب والخليج العربي بالإضافة إلى منطقة بحر قزوين وهنا يبرز دور البحر المتوسط كمعبر للسفن وحاملات النفط والأنابيب النفطية والغازية إلى الدول المختلفة مرورًا بمضائقه المتعددة ولهذا يعتبر البحر المتوسط بمثابة الشريان الحيوي للتجارة العالمية[2] هذا وبالإضافة إلى الغاز الطبيعي والبترول والتي نجدها بكثرة في دولتي ليبيا والجزائر.

نجد دول أخرى كالمغرب وتونس تملك موارد طاقوية أخرى على غرار الحديد والفوسفات وكذا الرصاص ولذلك فبصورة عامة تمتلك دول الجنوب المتوسط وتحديدًا دول المغرب العربي إمكانيات اقتصادية هامة ومتنوعة يمكن استغلالها وفق ما تقتضيه شروط الاقتصاد العصري المتكامل وهذا ما يتضح جليا من خلال امتلاكها لـ:

- 50 مليار برميل من النفط أي ما يعادل 4.585% من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط و7.34 من الاحتياطي العربي للبترول.

[1]– محمد مروان، **أهمية البحر الأبيض المتوسط**، على الموقع الإلكتروني:
أهمية–البحر–الأبيض–المتوسط/ WWW.MAWDOO3.COM. تم الاطلاع عليه: السبت 08 أفريل 2017 على الساعة 20:40

[2]– زكري مريم، مرجع سابق، ص16.

- 6100 مليار متر^3 من الغاز أي ما يعادل ما نسبته 3.93% من الاحتياطي العالمي وما يعادل 17.58% من الاحتياطي العربي للغاز.
- 44 مليار طن من الفوسفات وهو ما يعادل 34% من الاحتياطي العالمي.
- 134 مليون طن من الفحم وهو ما يعادل 16.6% من الاحتياطي العالمي.
- 45 مليون طن من الزنك وهو ما يعادل 02% من الاحتياطي العالمي[1].

وبالإضافة إلى ذلك فلعل ما يبرز الأهمية الكبرى التي تشكلها المنطقة المتوسطية على الصعيد الاقتصادي هي تصريحات الباحث الأمريكي مورتن كابلان الذي قال: «إن مستقبل السياسة العالمية سيعتمد على الأقل في العقد القادم على تطور المنطقة المحيطة بحوض البحر الأبيض المتوسط فالربع الشمالي منها (أوروبا الغربية) يحتوي على أكبر تركيز للقوة البشرية الماهرة في العالم والتي تقارب مثيلتها في الولايات المتحدة الأمريكية والربع الجنوبي الشرقي من تلك المنطقة يمتلك مصادر هامة ورخيصة للطاقة والذي يعد تدفقها المستمر في العقدين القادمين ضروريا للصحة الاقتصادية والسياسية....[2]، وبالإضافة إلى دول الجنوب المتوسطي والتي تمتلك الموارد الاقتصادية المختلفة نجد أيضا دول الشمال المتوسطي والمتمثلة في الدول الأوروبية والتي نجد معظمها منخرطة في الاتحاد الأوروبي وذات أهمية اقتصادية كبرى وذلك على الصعيد العالمي فهي برفقة الولايات المتحدة الأمريكية واليابان تشكلان القوى الاقتصادية الكبرى عالميًا ولذلك فالدول الأوروبية تمتاز بإمكانيات هائلة في المجال الاقتصادي فهي أول مصدر للموارد الزراعية بشتى أنواعها خصوصًا بعد انضمام دول متوسطية أوروبية فيها إلى الاتحاد الأوروبي على غرار إسبانيا، اليونان والبرتغال، وبالإضافة إلى ذلك فإن الدول الأوروبية تستحوذ على ما نسبته 40% من الأسطول البحري العالمي وهذا ما يجعلها متفوقة في الاتحاد الأوروبي في المجال الصناعي خصوصًا فرنسا

[1]– سمارة فيصل، مرجع سابق، ص 23

[2]– زكري مريم، مرجع سابق، ص17.

إيطاليا، ألمانيا.... والتي تمتاز بصانعة السيارات والطائرات ومختلف الأجهزة الأخرى وبالإضافة إلى ذلك نجد أن دول الشمال المتوسطي تسيطر على التعاملات التجارية مع دول الجنوب المتوسطي خصوصًا دول المغرب العربي فهي تمثل شريك تجاري رئيسي لها وتأتي في المركز الأول في تعاملاتها التجارية العالمية وهذا راجع إلى عوامل عدة ولعل أهمها: القرب الجغرافي وهو ما يقلل من التكاليف الإجمالية للمنتجات المختلفة، البعد التاريخي والمتمثل بالأساس في الارتباط بين الدول الاستعمارية ومستعمراتها السابقة، الاتفاقيات والمبادرات المختلفة التي انعقدت بين كلا الطرفين والتي ساهمت بارتفاع نسب المبادلات الاقتصادية بين الطرفين[1].

المطلب الثالث: الأهمية الأمنية للمتوسط.

لقد شكل الأمن في حوض البحر المتوسط مرجعية أساسية لكلّ مبادرات التعاون والشركة التي عرفتها المنطقة وذلك بغية خلق بيئة أمن واستقرار في هذا الفضاء الجغرافي. وإيجاد صيغ ومقاربات تشاركية مختلفة تسودها قواعد الحوار السياسي، ولقد كان للتحولات التي شهدتها الساحة الدولية في نهاية القرن الماضي أثر مباشرة في إحداث تغيرات جذرية وبنوية على الساحة السياسية الدولية وبالتالي ظهور وتغيير مضمون العديد من المفاهيم السائدة أثناء الحرب الباردة ولعل أبرزها المفاهيم والدراسات الأمنية[2] والتي اكتسبت في الفضاء المتوسطي ثقلاً كبيرًا في المبادرات والحوارات المختلفة التي جمعت بين دول هذه المنطقة وذلك في إطار الشركات الأورومتوسطية وهذا راجع بالأساس إلى ما تمتاز به قضايا الأمن البحر المتوسطي بأمن المنطقة ككل بضفتيها الشمالية والجنوبية وهو ما أشار إليه مؤتمر هلسنكي للأمن والتعاون الأوروبي والذي اعتبر البحر المتوسط بمثابة العمق

[1]– سمارة فيصل، مرجع سابق، ص 24،25.

[2]– صور لطفي، مرجع سابق، ص29.

الاستراتيجي الجنوبي للدول الأوروبية[1]، والتي تعتبر أحد أهم الفواعل في السياسة الدولية والأكثر تأثيرًا بالتحولات المختلفة والتي تنجر على مستوى بناء الترتيبات الأمنية في الإقليم المتوسطي ولذلك سعت دول الشمال المتوسطي لجعل هذه المنطقة ذات سلم واستقرار دائمين وذلك من أجل الانخراط المستمر في مختلف الحوارات السياسية والاقتصادية والأمنية بين شعوب ودول هذه المنطقة[2] ولذلك وضمن نفس السياق ولمواجهة الأخطار التي قد تهدد أمن واستقرار المنطقة الأوروبية سعت كل من إيطاليا وإسبانيا إلى وضع هندسة أمنية في إطار الحلف الأطلسي وذلك من أجل مواجهة التحديات والتهديدات الأمنية القادمة من الجنوب المتوسطي والتي قام المؤرخ شارل زورقبيبCHARLES ZOKARBIB إلى تقسيمها إلى ثلاثة أصناف مختلفة وهي كالآتي[3]:

1-خطر التطرف الديني:

بحيث أن الدول الأوروبية لا تتعامل مع هذه الظاهرة على أنها إرهابية أو أعمال عنف وفقط بل وتتعدها إلى اعتبارها أخطار داخلية تؤثر في نظامها الاجتماعي واستقرارها الأمني.

2-خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل:

وهذا العامل يعتبر التهديد الحقيقي للسلم والأمن في المنطقة المتوسطية فامتلاك أسلحة الدمار الشامل تفتتح المجال لدى الدول من أجل السباق نحو التسلح وهو ما من شأنه

[1]– مصطفى بخوش، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص 120.

[2]– صور لطفي، مرجع سابق، ص30.

[3]– مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص 122، 123.

أن يزعزع أمن واستقرار دول المنطقة ولعل أبرز مثال على ذلك نجد، إسرائيل التي أعطت المبرر للدول الأخرى في المنطقة لامتلاك هذه الأسلحة بعدما تمكنت هي من ذلك.

3-خطر الضغط الديمغرافي للدول الجنوبية:

ومن شأن هذا العامل أن يؤدي إلى كثرة الهجرة الغير الشرعية وذلك من دول الجنوب المتوسطي إلى دول الشمال وذلك من أجل البحث عن وسائل العيش الأفضل والهروب من المشاكل والعوائق الاجتماعية والاقتصادية التي تتخبط فيها دول الجنوب المتوسطي[1].

وعلى هذا الأساس نجد أن دول الاتحاد الأوروبي عندما أردت أن تواجه مشاكل الهجرة والتطرف القادمين من الجنوب قررت بعث مشروع الشراكة الأورومتوسطية، وذلك من أجل مناقشتها في مختلف الحوارات والمبادرات المختلفة التي جمعت كلا الطرفين وهو الشيء الذي أشار إليه روبيرتو ألبيوني **ROBERT ALBIONI** حين قال: «إن الدول الأوروبية تميل إلى تقدير أن القدرات العسكرية لدول الضفة الجنوبية لا تشكل تهديداً لكن العوامل السوسيوسياسية والثقافية تشكل اليوم توترات وأخطار يمكن أن تتحول إلى تهديد في المستقبل». ولهذا ومن أجل القضاء على هذه التهديدات الأمنية الموجودة في المنطقة والتي تهدد استقرار وأمن دولها بضفتيها الجنوبية والشمالية يجب على كلا الطرفين، إيجاد تقاطع نفعي–مصلحي بين كليهما وذلك من أجل القضاء على هذه المخاطر الأمنية. والتي ليست مسؤولية دولة واحدة أو منطقة على حساب أخرى وإنما هي مسؤولية جماعية بين كلا الطرفين لأن وجودهما في هذه المنطقة يستدعي منهما التعاون والاتحاد من أجل القضاء على هذه التهديدات وجعل المتوسط فضاءً للسلم والأمن[2].

[1]– مرجع نفسه، ص123.

[2]– صور لطفي، مرجع سابق، ص 33، 34.

المطلب الرّابع: الأهمية الحضارية للمتوسط.

تعتبر منطقة البحر الأبيض المتوسط مهدًا لظهور العديد من الحضارات المتعاقبة والتي مرت عليها عبر القرون الماضية[1] فهذه المنطقة من العالم شهدت ميلاد أكثر الحضارات عراقة منذ التاريخ ولعل أبرزها نجد: الحضارة الإغريقية، الحضارة الرومانية، الحضارة العربية، والإسلامية، الحضارة الفرعونية، حضارة ما بين الرافدين، الحضارة الفينيقية، الحضارة الأوروبية المعاصرة ... ويرى البعض أن كلّ هذه الحضارات المتعاقبة شكلت نسيجا وإرثا تاريخيا طبع علاقات شعوب المنطقة بسمات مميزة إيجابية وبالإضافة إلى ذلك فقد شكلت هذه الحضارات إبداعات متعددة وقد خلفت إرثا علميًا وأدبيًا وفنيا مرموقًا وهو ما شكل أداة رابط بين المعارف الإنسانية وكذا تقارب الذهنيات بين شعوب هذه المنطقة في الميادين المختلفة كالثقافة والفن وهو الشيء الذي أدى إلى إنشاء مفهوم موحد لحضارة المنطقة ألا وهو "حضارة البحر الأبيض المتوسط»[2].

وإضافة إلى ذلك فقد أبدعت هذه الحضارات والأجناس المختلفة والتي مرت عبر مرور الأزمنة بهذه المنطقة وذلك ما يظهر جليًا من خلال الأعمال العظيمة التي لا تزال إلى وقتنا هذا شاهدة على عظمة وإبداعات هذه الحضارات في الماضي على مستوى جميع الأصعدة العلمية والفنية والأدبية وقد ترسخت قناعات لدى سكان هذه المنطقة بضرورة حماية هذا الإرث والمكسب الحضاري خصوصا ما تعلق منها بالجوانب التي ترمز إلى الأديان السماوية الثلاثة (الإسلام–المسيحية–اليهودية) والتي هي نابعة من هذه المنطقة ولعل ما برز أكثر تمسك دول المنطقة بالإرث الحضاري هو التأكيد عليها في مختلف

[1]– يسري الجوهري، **جغرافية البحر المتوسط**، منشأة الناشر للمعارف، الإسكندرية، 1984، ص 15.

[2]– برد رتيبة، **«الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5»**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، (جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009)، ص50.

المحافل والنقاشات التي تجمع بين دول شمال وجنوب المتوسط خاصة منذ انطلاق مشروع السياسة الأوروبية المتجددة في بداية السبعينات، هذا وقد تم التأكيد على هذا المحور بصورة خاصة من خلال الاجتماع الذي ضم الدول المتوسطية أو ما يعرف بمسار برشلونة في عام 1995م والذي كان من بين أهدافه إنشاء شراكة في المجالات الاجتماعية والثقافية أساسها:

- ترسيخ الحوار والاحترام المتبادل ما بين شعوب وثقافات المنطقة.
- السعي من أجل الحوار والتقارب بين الأديان المختلفة في المنطقة.
- تطوير الموارد البشرية وإشراك المجتمع المدني في مسائل التنمية والتفاهم بين المجتمعات. وهي أمور يجب تفعيلها من الوصول إلى منطقة سلم وازدهار ثقافي واجتماعي.[1]

المبحث الثاني: جذور العلاقات التركية مع اليهود ودولة إسرائيل.

من ما لا شك فيه أن لدراسة أي بحث ما لديه علاقة تجمع بين دولتين أو طرفين اثنين يتوجب البحث من مساره كيف بدأ وتطور ولذلك ففي هذا المبحث والذي قسمناه إلى عدّة مطالب مختلفة تطرقنا فيه إلى كيفية نشأة العلاقات بين الأتراك واليهود وتطورها في ***(المطلب الأول)*** كما تطرقنا في هذا المبحث أيضا إلى ظهور الحركة الصهيونية وآثار ذلك على مسار العلاقات بينهما في ***(المطلب الثاني)*** وفي الأخير تطرقنا إلى قيام دولة إسرائيل وبداية الاعتراف الدولي بها وكيف أثار ذلك على مسار العلاقات بينها وتركيا في ***(المطلب الثالث)***.

[1]– سمارة فيصل، مرجع سابق، ص 26، 27.

المطلب الأول: نشأة العلاقات بين الأتراك واليهود.

لقد شهدت فترة الوجود الإسلامي بالأندلس نزوح عدد كبيرًا من اليهود من مختلف بقاع العالم إلى إسبانيا وشاركوا بالنهضة العلمية التي كانت في ظلّ الإسلام فمنحهم العرب حرية العمل في مختلف الأنشطة الاقتصادية فانتشروا في ميادين الزراعة، الصناعة، المال، كما دخلوا ميادين أخرى كالفلسفة والعلوم وكما منحت لهم أيضا حرية التنقل والتجارة بالإضافة إلى ذلك فقد عاشت الأقليات اليهودية أمنة في مدن أخرى كالقسطنطينية، سالونيك، آسيا الصغرى، وسوريا مصر، شمال إفريقيا[1]. وفي تلك الفترة كان بعض اليهود يشغلون المناصب الكبرى في إسبانيا فمنهم الدبلوماسيون ومنهم الوزراء وكذا المكلفون بشؤون المال في الدولة[2]. وكان البعض الآخر يمتهنون تجارة الرقيق وقد ساعدتهم هذه المهنة على الانتقام من المسيحية حيث أنهم كانوا يبتاعون الأسري الإسبان ويبيعونهم بأسعار باهظة. في الأقطار الأخرى لكن الوضع سرعان ما تغير وتحديدًا في عام 1492م والذي عرف مجيء الملك فرديناردو وزوجته الملكة إيزابيلا واللذان كانا شديدي التعصب للمسيحة وكان يبغضان كل ما هو يهودي[3].

وقد كانت لهما وجهات نظر سيئة عن اليهود خصوصا سبب التغلغل في البلاد قصد التخريب وسلب مصارف شعبهما وهذا ما زاد من غيظ الملك وزوجته على اليهود وبالإضافة إلى ذلك فقد قام حاخام اليهود بتفسير الفلسفة اليونانية وادعى أنها قطعة متكاملة من الشريعة اليهودية وذلك قصد نشر أحكام التوراة بمهارة تحت هذا الشعار وعندما أحس الملك فرديناردو بعمل اليهود هذا ألح على تنصيرهم من أجل القضاء على حركاتهم الهدامة ضد

---

[1]– عبد الكريم كاظم عجيل، **العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء الاستراتيجية التركية الجديدة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2013، ص24.

[2]– هدى درويش، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648م إلى نهاية القرن العشرين**، الجزء الأول، دار القلم، ط1، دمشق، 2002، ص27.

[3]–مرجع نفسه، ص29.

المسيحية. تحت قناع الفلسفة والعلم وبذلك تنصر بعضهم فيما تم طرد ما يقارب 300 ألف يهودي من إسبانيا والذين رفضوا تغيير ديانتهم[1] وقد كان لظهور الدولة العثمانية وحلولها محل الإمبراطورية البيزنطية في الأناضول وشرق أوروبا بمثابة طوق النجاة الذي عثر عليه اليهود المهاجرون من إسبانيا اتجاه الدولة العثمانية والذي قدر عددهم بـ 100 ألف يهودي بحيث فتحت أبوابها أمامهم بينما انغلقت عليهم في مختلف البلدان الأوروبية الأخرى وقد استقر اليهود في ظلّ التسامح الإسلامي العثماني لفترات طويلة. حققوا فيها الاستقرار وعلى هذا الأساس وجدوا الراحة والرفاهية والحرية التامة في ممارسة شؤونهم لدرجة أن هذه القرارات أصبحت فيما بعد قانون خاص بهم كما جعل السلطان سليمان القانوني إمبراطوريته مأوى آمن لليهود الفارين من مختلف محاكم التفتيش الأوروبية حتى أن هنالك من تم تعيينه في منصب المتحدث باسم الطائفة اليهودية. ووسط هذا المناخ من الإيجابية واصل اليهود حياتهم في الدولة العثمانية بكلّ أمن وراحة وقد عرف القرن السادس عشر للميلاد على أنّه الحقبة الذهبية في تاريخ اليهود بتركيا حيث كانونا يعيشون حياة تتسم بالعطاء والحرية والتي وفرها لهم/لمسلمون وقد أصبحت إسطنبول في تلك الفترة أهم المدن التي يتواجد فيها اليهود في العالم. وبالعكس من ذلك كان يهود أوروبا يقاسون ويتعرضون لمختلف أنواع القمع والاضطهاد[2]، وبعد ذلك وتحديدًا في القرن السابع عشر بدأت مرحلة جديدة في حياة اليهود في الدولة العثمانية، والتي عرفت بمرحلة العد العكسي للنفوذ اليهودي في الدولة. خصوصًا مع ظهور حركات يهودية أطلق عليها اسم حركات التحرير والتي تدعو إلى الهجرة إلى الأرض الموعودة فلسطين وهذا ما سبب توترًا في العلاقات اليهودية العثمانية خصوصًا في عهد السلطان مراد الثالث والذي صرح بالقول على أنه مستعد لقطع رؤوس جميع اليهود الموجودين في الدولة العثمانية وبعد ذلك أتى عهد السلطان مراد الرابع وقد كانت فترته تمتاز

[1]– أحمد نوري النعيمي، **اليهود والدولة العثمانية**، دار البشير، الأردن، 1997، ص 23، 24.

[2]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص ص 25–27.

بسير الدولة العثمانية نحو الانهيار بحيث دخلت في حروب مع البنادقة، روسيا وفيينا. وبهذا شهدت الدولة العثمانية في عصره مرحلة التقهقر[1].

وقد توصلت مرحلة الانحطاط اليهودي بالدولة العثمانية طوال القرنين الثامن والتاسع عشر للميلاد ولم يعاودوا نشاطهم إلى غاية مطلع القرن العشرين[2] ولقد كان لليهود الدور البارز في انعاش الميزان الاقتصادي التركي وذلك من خلال المعونات المالية الكبيرة التي يساهمون فيها في الحركة الاقتصادية التركية[3]، وفي تلك الفترة أيضا كان لليهود أدوار وتأثيرات في السعي غلى تقسيم وإضعاف الإمبراطورية العثمانية. ويتضح ذلك من خلال حركة جون ترك وجبهة الاتحاد والترقي[4]. والتي تشكلت عام 1889م وغرضها القضاء على السلطان عبد الحميد وكانت بقيادة رجل ماسوني ألباني هو إبراهيم تيمو والذي اتفق مع عدد من الطلاب في المدرسة الطبية العسكرية لإسطنبول على إنشاء هذا التنظيم بغرض عزل السلطان من منصبه[5].

المطلب الثاني: ظهور الحركة الصهيونية وتأثيرها على مسار العلاقات بين تركيا واليهود.

لقد لعب المؤتمر الصهيوني المنعقد في مدينة بازل بسويسرا في 29 أوت 1897م دورًا هامًا في إنشاء الحركة الصهيونية وتحديد أهدافها ووضع برنامج لمؤتمرها الخاص والذي انتخب فيه تيودور هرتزل رئيسا للحركة[6] وبذلك تحركت الصهيونية بقيادة رئيسها لتحقيق هدفها فقامت بجولات أوروبية مختلفة ولكن هرتزل ايقن أن الطريق لفلسطين لن

[1]– هدى درويش، ج1، مرجع سابق، ص 37، 38.

[2]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص27.

[3]– مرجع نفسه، ص29.

[4]– هدى درويش، ج1، مرجع سابق، ص102.

[5]– مرجع نفسه، ص108.

[6]– ناجي محمد سعيد البطة، **التجربة الصهيونية في تحقيق التنمية**، دار البشير للثقافة والعلوم، فلسطين، 2012، ص29.

يكون إلا عن طريق الدولة العثمانية بحيث أنها تقع ضمن ممتلكاتها وبذلك ركز نشاطاته باتجاهها فالتقى بالسلطان عبد الحميد الثاني عن طريق وساطات مختلفة كانت أغلبها يهودية متنفذة في الدولة العثمانية وعرض عليه مبلغ 20 مليون ليرة ثمنا لبيعه فلسطين لليهود لكن رد السلطان كان بالرفض حيث قال: «لا أقدر أن أبيع ولو قدما واحدا من البلاد لأنها ليست لي بل لشعبي».

ولكن رغم ذلك بقي هرتزل مصرًا على قراره وما يؤكد ذلك هو استمراره في جهوده لإقناع السلطان بمنحه فلسطين للاستقرار اليهود فيها بحيث زار إسطنبول خمس مرات من تاريخ إنشاء الحركة الصهيونية إلى غاية 1902م من أجل مقابلة السلطان ولكنه قابله في مرتين فقط وكلتها باءت بالفشل وبعد ذلك سعي هرتزل إلى كسب تأييد إمبراطور ألمانيا "غليوم الثاني" والذي كان صديقا مقربا للسلطان العثماني عبد الحميد الثاني ولكن كل هذه الجهود باءت بالفشل مجددًا في كسب تأييد ألمانيا للتوسط لدى السلطان لإنشاء الدولة اليهودية في فلسطين[1]. وبعد ذلك وتحديدًا في عام 1904م اجتمع هرتزل ببابا روما من اجل كسب تأييده للحركة الصهيونية لكن البابا رفض طلبه رسميا وذلك بسبب موقف اليهود اتجاه المسيحية وبعد ذلك وفي نفس العام أي 1904م توفي هرتزل دون تحقيق هدفه بإنشاء وطن لليهود بفلسطين ولذلك لم يكن أمام اليهود سوى المؤامرات والدسائس من أجل عزل السلطان عبد الحميد فقاموا بالمضي في طريق إقصاء السلطان وعزله عن الحكم حتى يفسح الطريق أمامهم لتحقيق رغباتهم في استيطان فلسطين[2].

[1]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص ص 31–33.

[2]– هدى درويش، ج1، مرجع سابق، ص 346، 347.

وفي تلك المرحلة فضلت الحركة الصهيونية أن يتم خلع السلطان من الداخل وبذلك بدأت بتحريض ودعم المناوئين له وذلك بنشاطات تأمرية فقد عملت الصهيونية على محاور متعددة أهمها:

1. تأييد الأرمن ودعم حركاتهم ضد السلطان عبد الحميد.
2. دعم وتأييد كلّ حركة انفصال عن الدولة العثمانية ومنها تأييد الحركة القومية في البلقان.
3. دعم وتشجيع قوى حركة الاتحاد والترقي ودفعها من اجل قلب الأوضاع السياسية في الدولة.
4. تأييد الحركة القومية الكردية التي ظهرت من أجل توحيد العشائر الكردية المتناحرة[1].

وبعد ذلك وتحديدًا عام 1905 حدثت محاولة اغتيال السلطان وذلك بوضع متفجرات في مركبة أوقفت في فناء المسجد الذي كان يصلي فيه وقد وقتت القنبلة بحيث تنفجر في الوقت الذي يخرج فيه السلطان من المسجد ولكن تأخر خروجه بقليل أدى إلى انفجار القنبلة دون أن يتأذى هو بينما قتل من جراء هذا الانفجار 26 شخصا وجرح حوالي 58 آخرين[2].

وبعد ذلك وتحديدا عام 1908م حدث انقلاب ضد السلطان عبد الحميد الثاني والذي كان لليهود الدور البارز فيه كما كان لهم دور أيضا في حادثة خلع السلطان عندما مارس الاتحاديون الضغوط على مفتي الإسلام محمد ضياء الدين من أجل إصدار فتوى الخلع ثم أوفدوا هيئة مكونة من عارف حكمت وغالب باشا وبعض زعماء اليهود لإبلاغ السلطان نبأ الخلع والذي كان متأثرًا ومنزعجًا من الخبر بشدة حيث قال: «إنّ هؤلاء الاتحاديون أصروا على أن أصادق على تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين ووعدوا بتقديم مائة وخمسين

[1] عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص34.

[2] – أورخان محمد علي، **السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده**، دار الوثائق، بغداد، 1984، ص116.

مليون ليرة إنجليزية ذهبا فرفضت هذا التكليف بصورة قطعية وبعد جوابي هذا اتفقوا على خلعي»[1]، وبعد سقوط السلطان مباشرة استلام الاتحاد والترقي الحكم عقب ثورة 1908م وسارع الصهاينة بعدها بافتتاح مكتب لهم في إسطنبول وبمجرد تأليف حكومة الاتحاديين بمساعدة اليهود كان على الاتحاديين أن يبقوا أوفياء لأصدقائهم ففتحوا لهم أبواب إسطنبول والمدن التركية الأخرى وحتى أبواب فلسطين ليهاجروا إليها ويستوطنوا فيها ثم زاد النفوذ اليهودي في شؤون الدولة العثمانية وبدأت الهجرة اليهودية تتدفق الى فلسطين مع إلغاء كلّ القيود التي كانت مفروضة عليهم من قبل الحكومة العثمانية[2].

وفي تلك الفترة كان السلطان عبد الحميد مقيمًا في قصره إجباريا وكان ممنوعًا حتى من لقاء أفراد عائلته وقد وصفت هذه الفترة من خلعه على أنها العصر الذهبي لليهود في الدولة العثمانية فعن طريق جمعية الاتحاد والترقي تصدر الصهاينة مراكز الصدارة في توجيه الدولة كما شغل اليهود معظم المراكز الحساسة وما يوضح مدى قوة النفوذ اليهودي في الدولة العثمانية الرسالة التي بعثها السفير البريطاني في إسطنبول إلى وزارة الخارجية البريطانية عام 1910 حيث صرح فيها: «إن لجنة الاتحاد والترقي تبدو في تشكيلها الداخلي تحالفا يهوديا–تركيا مزدوجا فالأتراك يمدونها بالمادة العسكرية الفاخرة ويمدها اليهود بالعقل المدير وبالمال والنفوذ الصحفي القوي في أوروبا»[3].

وفي نفس الفترة وصلت الحركة الصهيونية إلى حالة من النضوج في كلّ الجوانب الذاتية والمحلية والدولية والتي تزامنت مع المتغيرات الدولية الكبيرة والمتمثلة في انهيار الدولة

[1]– عبد الوهاب الودود شلبي، **جنرالات تركيا لماذا يكرهون الإسلام؟ وهل الإسلام عقبة في طريق النهضة والتقدم؟** دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، 2001، ص ص 35–37.

[2]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص35.

[3]– هدى درويش، ج1، مرجع سابق، ص 391.

العثمانية إثر هزيمة جيوشها وتمزقها داخليًا وقد عرفت هذه المرحلة تسجيل الحركة الصهيونية تقدمين حاسمين وهما:

التقدم الأول: حصولها على وعد بلفور البريطاني.

التقدم الثاني: يتمثل في تأثير اليهود والصهاينة الفاعل على مسار الأحداث في تركيا وتوجيه سياساتها في الاتجاه الذي ينسجم مع مخططاتهم الاستراتيجية في إقامة دولتهم الكبرى[1].

وفي عام 1919 قامت بريطانيا بتوقيع معاهدة سيفر بينها وبين تركيا وقد نصت هذه المعاهدة على تنفيذ وعد بلفور وقد تضمنت البنود التالية:

1. العمل على تشكيل مجلس يهودي دائم في فلسطين وفروع أخرى له في إسطنبول والبلدان الاستعمارية الأخرى.
2. تسهيل الهجرة للإستيطان في فلسطين بعد أن رفض السلطان عبد الحميد الهجرة إلا بشروط وكانت بالأساس لصالح الحركة الصهيونية وخدمة لها.
3. جعل اللغة العبرية اللغة الرسمية وفتح الجامعات العبرية.
4. تنازل السلطان النهائي عن الأراضي العربية للحركة الصهيونية وبريطانيا وفرنسا.
5. طلبت الولايات المتحدة عمليا أن توضع بعض مناطق آسيا الوسطى تحت الانتداب البريطاني وقد عارضت الحركة الوطنية التركية هذه المعاهدة[2].

وبعد ذلك برزت حركة "مصطفى كمال أتاتورك" والذي عرض على دول الحلفاء استعداده التنازل عن كامل الولايات العربية التي كانت تحت سيادة الدولة العثمانية مقابل الاعتراف به بدلاً من الخليفة في الأستانة وذلك يتضح جليا من خلال تعليماته إلى الوفد التركي المفاوض في معاهدة لوزان 1923م والتي أمر فيها الوفد بالقول إن تركيا ستتنازل كليا ونهائيا عن إرث الدولة العثمانية في العالم العربي شرط أن تصبح دولة ذات سيادة

[1]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص 36، 37.

[2]– هدى درويش، ج1، مرجع سابق، ص 242، 243.

مطلقة على أراضيها وأن تخرج منها جميع الجيوش الأجنبية التي دخلتها أثناء الحرب العالمية الأولى وبعدها وبهذا تمكنت الحركة الصهيونية من كسب تخلي مصطفى كمال أتاتورك عن فلسطين والتي كانت إرثا للدولة العثمانية إلى جانب وعد بلفور من بريطانيا ولذلك باشرت الحركة بتأسيس مكتب لها في إسطنبول ليشرف على هجرة اليهود من أوروبا الشرقية باتجاه فلسطين وبعد تأسيس الجمهورية التركية عام 1923م واعتراف معاهدة لوزان بحقوق وامتيازات الأقليات التي بقيت في تركيا ومنها الأقليات اليهودية ما أدى إلى انتعاش وضعهم في الدولة ولكن ذلك لم يدم طويلا بعد أن فرضت تركيا ضريبة الوجود على المقيمين الأجانب في أراضيها وذلك ما أثر سلبا على الحياة الاقتصادية لليهود فيها ما اضطر إلى جعل بعضهم يبيع ما يملك لتسديدها فيما تعرض اللذين امتنعوا عن التسديد إلى الاعتقال وذلك ما أدى بالبقية إلى ترك تركيا والهجرة نحو فلسطين بحيث كان عددهم عام 1935 يقدر بـ (87.730) وبعد سنوات قليلة أصبح حوالي (26.965)ولكن رغم ذلك فقد عدت هذه الفترة ذهبية لليهود وكذا لنشاط الحركة الصهيونية وتقدمها في تحقيق مشروعها الاستيطاني وبعد وفاة مصطفى كمال أتاتورك في عام 1938م استلم عصمت إينونو الحكم في العام نفسه والذي امتاز بشخصيته التي تعادي كل ما هو عربي بحيث عرفت العلاقات التركية العربية في عصره تدهورا كبيرا وهو ما أدى إلى عودة الأجواء الملائمة للنشاط الصهيوني داخل وخارج تركيا وعلى إثر ذلك تطورت العلاقات بشكل كبير بينهما وذلك ما أدى إلى مشاركة تركيا في المعرض الذي افتتح بتل أبيب عام 1939م[1] وكما شهدت فترة الأربعينيات تطورا كبيرا أيضا في العلاقات بين الطرفين.[2]

[1]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص ص 37–40.

[2]– سلمان داود سلوم العزاوي، **حزب العدالة والتنمية، دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2014، ص 288، 289.

المطلب الثالث: قيام دولة إسرائيل وتداعياتها على مسار العلاقات بينها وبين تركيا.

أعلن رسميا قيام دولة إسرائيل في فلسطين عام 1948م[1] وبالتالي تحققت الأسطورة الصهيونية القائلة: "أرض بلا شعب لشعب بلا أرض" والتي سعت لها الحركة الصهيونية منذ تأسيسها والتي سعت من أجل فرض سيطرتها على "الأرض الأوسع مع الشعب الأقل"[2]. وبعد عام من ذلك وتحديدا في 28 مارس 1949م كانت تركيا هي أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل كدولة[3] وفي عام 1950م عينت تركيا ممثلا لها في تل أبيب وفي عام 1952م تم تبادل السفراء بينهما إلا أن العلاقات في تلك الفترة كانت محفوفة بالحذر بسبب الضغط الذي شهدته تركيا من طرف البلدان العربية والإسلامية من أجل قطع العلاقات بينها وبين إسرائيل[4]. وفي عام 1958م أقامت الدولتين نوعا من التحالف العسكري تحت ما يسمى بالاتفاق الإطاري في أعقاب قيام الوحدة بين مصر وسوريا وتضمن بنودا للتعاون العسكري وتبادل المعلومات والتدريب المشترك إلى جانب مساهمة الإسرائيليين في بناء المطارات في تركيا وتضمن تعهدات إسرائيلية لدعم المطالب التركية المتعلقة بقبرص، وفي نفس العام أيضا قامت الدولتان بتوقيع اتفاق سري يكفل تعاون في المجالات العسكرية والاستخباراتية وكذلك وقعت اتفاقية للتعاون الأمني بين تركيا وإسرائيل وضمتا ايران إليها حيث سميت بالرمح الثلاثي ونصت على تبادل المعلومات الأمنية وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء الأجهزة الاستخباراتية الثلاثة وبموجبها أسس الموساد مركزا استخباراتيا في تركيا مقابل التقنية الاستخباراتية التي قدمتها إسرائيل لتركيا وفي عام 1982م وبعد الغزو

[1] – محمد صادق إسماعيل، **التجربة التركية من أتاتورك إلى اردوغان**، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة، 2013، ص249.

[2] – ساري حنفي، الإبادة الإقليمية الجيوسياسية: المشروع الاحتلالي الإسرائيلي منذ 1947 إلى غاية الجدار، **مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي**، العدد 21، خريف/شتاء 2005، ص 99.

[3] –عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص 40.

[4] – سلمان داود سلوم العزاوي، مرجع سابق، ص 289.

الإسرائيلي للبنان جرى تعاون أمني بين الدولتين حيث أهدت إسرائيل لتركيا وثائق تم الحصول عليها من بعض المواقع الفلسطينية والتي كانت تحوي أسرار على العلاقات بين منظمات فلسطينية وجماعات تركية يسارية ويمينية وكردية، واستمر التعاون في سنوات الثمانيات[1]، كما شهدت فترة التسعينات تقاربا كبيرا في العلاقات التركية الإسرائيلية، وقد تجسد هذا التقارب بوضوح من خلال الزيارات المتبادلة والمكثفة بين قيادات كلتا الدولتين وذلك ما أسفر على توطيد العلاقات بينهما في مختلف المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية وحتى السياحية[2]، ففي عام 1991م تم تشكيل مجموعة العمل التركية الإسرائيلية والتي قامت بإعداد برنامج التعاون المشترك، وإزاء ذلك قام قائد السلاح الجوي الإسرائيلي هرتسل برديفنر بزيارة رسمية لتركيا، حيث بحث من خلالها إمكانية التعاون في الحرب ضد الإرهاب، إضافة إلى مساهمة إسرائيل في تحديث سلاح الجو التركي.[3]

وفي عام 1992م رفعت الدولتان التمثيل الدبلوماسي بينهما إلى مستوى السفراء، وفي نوفمبر 1993م قام وزير الخارجية التركي حكمت تشبين بزيارة إسرائيل، واعتبرت الزيارة استمرارا للعهد الجديد في العلاقات التركية الإسرائيلية، حيث وقعت خلالها عدة اتفاقيات في مجالات التعاون الاقتصادي، السياحي والتبادل الثقافي[4]، وفي عام 1994م وقع البلدين اتفاقية الأمن والسرية، والتي تعتبر وليدة جهازي المخابرات في كلا البلدين وتزويد تركيا بوسائل عسكرية من صناعة إسرائيلية، وتم الاتفاق في هذا الإطار على إجراء تدريبات في الأراضي التركية واتفاق آخر ينص على التعاون بين القوات الجوية لكلا البلدين، وقد اعتبر

[1]– محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص 249، 250.

[2]– أحمد محمد وهبان، **السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط صراع الهوية البرجماتية والمبادئ الكمالية**، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، السعودية، 2013، ص 21.

[3]– محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص250.

[4]– أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص 21.

وزير الدفاع الإسرائيلي إسحاق مردخاي آنذاك أن هذا التعاون سيعود بالإيجاب لكلا الطرفين حيث يكون ردعا لمواجهة أي هجوم قد تفكر في شنه دول مثل: ايران– العراق أو سوريا.[1]

وعلى ذات الصعيد شهد عام 1996م ذروة التقدم في مضمار التقارب التركي الإسرائيلي، ففي مارس من ذلك العام وصل سليمان ديميريل إلى القدس في أول زيارة من نوعها يقوم بها رئيس تركي إلى إسرائيل، حيث تم التوقيع على اتفاقية للتجارة الحرة بهدف مضاعفة حجم التجارة بين الدولتين.[2]

وفي نفس العام أيضا بحث الطرفان التعاون العسكري البحري من خلال زيارة قام بها قائد البحرية التركية غوفاين آركايا إلى تل أبيب، وذلك في إطار الاتفاق العسكري الموقع بين الدولتين، وفي تاريخ 01 ديسمبر 1996م أقر رئيس الحكومة نجم الدين أربكان عن وجود اتفاق مع إسرائيل بقيمة 600 مليون دولار، وذلك من أجل تطوير طائرات "ف4" التابعة للسلاح الجوي التركي، ثم قام وزير الدفاع التركي توهان تابان بزيارة إسرائيل، ثم تبعه رئيس الأركان العامة التركية بزيارة مماثلة على رأس وفد يتألف من كبار الضباط الأتراك وذلك لمناقشة اتفاق التدريب العسكري بين البلدين، وذلك لإقرار خطط عام 1997م وتفاصيل المناورات المقررة وتحديث طائرات سلاح الجو التركي والدبابات "إم 60" التركية وإعادة تجهيز 48 طائرة مقاتلة تركية، وفي ماي 1997م انخرطت الولايات المتحدة الأمريكية للمرة الأولى وبشكل مباشر في جلسات الحوار الاستراتيجي التركي الإسرائيلي بمشاركة ضباط أمريكيين في المحادثات بين وزير الدفاع الإسرائيلي ونائب هيئة الأركان التركي، وتم الاتفاق خلال هذه الزيارة على إنتاج مشترك لصواريخ جو أرض من طراز "بوباي 2"، وفي 13 أكتوبر 1997م زار رئيس أركان الجيش الإسرائيلي الجنرال أمنون

[1]– محمد صادق إسماعيل، مرجع سابق، ص 250، 251.

[2]– أحمد محمد وهبان، مرجع سابق، ص 22.

شحاك تركيا لمدة أربعة أيام، وذلك لبحث جميع المسائل المتعلقة بالحلف العسكري الاستراتيجي بين إسرائيل وتركيا ومناقشة المناورات المشتركة بينهما، وفي تلك الفترة أيضا تعهد القادة العسكريون الإسرائيليون لنظرائهم الأتراك بدراسة طلب مساعدة أنقرة في مجال الصناعة النووية العسكرية، بما في ذلك إنشاء مفاعل نووي، وأثناء زيارة وزير الدفاع الإسرائيلي إلى تركيا في أواخر 1997م، تناول مسائل تتعلق بإقامة قاعدة للاستخبارات الإسرائيلية "الموساد" في إسطنبول، وفي نفس الزيارة تطرق الطرفين إلى بحث التعاون في مجال الفضاء بحيث تحصل تركيا على صور الأقمار الصناعية الإسرائيلية لمناطق في الدول المجاورة وكذا إطلاق قمر صناعي مشترك للأغراض العسكرية ومراقبة الأجواء في دول كا: سوريا، إيران، العراق، وفي عام 1998م وصلت سفن حربية أمريكية وتركية إلى ميناء حيفاء استعدادا للمناورات المشتركة بين هذه الدول إضافة لإسرائيل، وفي أفريل 1998م جرت مناورات جوية في فلسطين وذلك تنفيذا للاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي، ثم كانت زيارة الجنرال شفيق بير لتل أبيب وذلك لبحث إمكانية التعاون في مجال إنتاج الصواريخ المتوسطة المدى، وفي شهر جويلية من نفس العام أكدت مصادر أمريكية عن وجود اتفاق سري إسرائيلي تركي بإقامة قاعدة جوية إسرائيلية شرق تركيا بالقرب من الحدود السورية العراقية لتسهيل التجسس على البلدين وقصف مواقع مهمة إذا دعت الحاجة لذلك وفي سبتمبر من عام 1998م وقعت شركة صناعة الطائرات الإسرائيلية المملوكة للدولة مع القوات الجوية التركية على اتفاقيات نهائية لتطوير مقاتلات من طراز "ا ف 5 س" بمبلغ قدر بـ 75 مليون دولار[1]، وقد أرجع الجانب التركي تطور العلاقات الكبير بين أنقرة وتل أبيب خصوصا في منتصف التسعينات إلى أربعة عوامل أساسية وهي:

[1]– محمد صادق اسماعيل، مرجع سابق، ص ص 251–254.

1–نهاية الحرب الباردة وما نجم عنها من فقدان تركيا دورها التاريخي كحابس للجغرافية السوفياتية في الصراع الكوني وخروجها من المنظومة الأمنية الغربية كخط مواجهة أمامي في الحرب البارة.

2–آثار حرب الخليج الأولى وما نجم عنها من تزعزع النظام العربي في الإقليم.

3–المشكلة الكردية في تركيا وما استتبعها من تدهور نسبي في صورة تركيا بالغرب وهو ما ظهر في امتناع غربي عن توريد سلاح متطور إليها.

4–التقدم في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين عبر محطات مهمة مثل مؤتمر عام 1991م واتفاقية أوسلو 1993م وإبرام الأردن معاهدة سلام مع الدولة العبرية عام 1994م وهو ما لطف كثيرا من المخاوف التركية في شأن فقدان صورتها في الإقليم من جراء التعاون مع إسرائيل.[1]

المبحث الثالث: السياسة الخارجية لكل من تركيا وإسرائيل متوسطيا.

يعتبر الفضاء المتوسطي صرحا هاما وذلك من خلال الميزات الاستراتيجية المتنوعة التي يمتاز بها، ولذلك فهو يعتبر مطمع القوى الكبرى العالمية والتي تتنافس عليه من أجل بسط نفوذها فيه، ولكن هذا التنافس لا يقتصر على القوى العالمية ولكن هنالك دول تنتمي إلى هذا الفضاء وتسعى هي الأخرى إلى إعلاء كلمتها وإبراز دورها القيادي فيه وذلك ما ينطبق على دولتي تركيا وإسرائيل واللتان تسعيان إلى إبراز دورهما الريادي في هذا الفضاء ولذلك فقد سعت كل واحدة منهما إلى إدراجه ضمن أولويات سياساتهما الخارجية والتي سنتطرق إليها من خلال هذا المبحث، والذي قمنا بتقسيمه إلى أربع مطالب، ففي المطلب الأول ركزنا على السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية أو بالأحرى الضفة الجنوبية للمتوسط والتي تضم بالمجمل الدول العربية، أما المطلب الثاني فقد عرضنا فيه السياسية

[1]–سمير العيطة وآخرون، **العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت، 2012، ص 705.

الخارجية لتركيا دائما لكن باتجاه المنطقة الأوروبية والتي تمثل الضفة الشمالية للفضاء المتوسطي، أما في المطلب الثالث فنعرج على السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه الجنوب المتوسطي أو المنطقة العربية، أما في المطلب الرابع والأخير فقد تطرقنا إلى السياسة الخارجية لإسرائيل اتجاه الدول الأوروبية أي الشمال المتوسطي.

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية (الجنوب المتوسطي)

بعد أربع قرون كاملة وجد الأتراك العثمانيون ومنذ عام 1980م أنفسهم خارج الوطن العربي لتبدأ بذلك صفحة جديدة في تاريخ المنطقة والعالم، فقد انكبّ الأتراك بعد اندثار سلطنتهم على لملمة أشلاء ما تبقى منها في منطقة الأناضول وتراقيا الأوروبية[1] وهذا ما أدى إلى قيام الدولة التركية في بدايات القرن العشرين في بيئة إقليمية ودولية واجهت فيها قدرا كبيرا من عدم اليقين اتجاه المستقبل، ويبدو أيضا أن التغيرات في النظام العالمي شكلت عامل ضغط كبير ومتواصل على تركيا على الرغم من أنها بالأساس تنتهج سياسات خارجية حذرة نسبيا ومترددة، وقد اكتسبت سياساتها الخارجية مع مرور الوقت أهمية كبيرة نظرا إلى دورها الحيوي والوجودي في تحقيق أهدافها المرجوة، خصوصا ما تعلق منها بالأمن القومي[2]، ولذلك فالمتمعن في العلاقات التركية مع الدول العربية بخلفتيها التاريخية يجد فيها مسارا حيويا نادرا من حيث تأثيراتها الثقافية والسياسية المتبادلة بين الطرفين والتي ظلت راسخة رغم مرور الزمن.[3]

---

[1] – علي حسين باكير وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010، ص 133.

[2] – عقيل سيعد محفوض، **سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص 167.

[3] – أحمد داود أوغلو، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010، ص 441.

ولذلك فتركيا تعتبر من أهم دول الجوار مع العالم العربي ولها علاقات وطيدة بها بما يعرف بالأمن القومي العربي، وكذلك بالأمن الحضاري وقد شهدت الفترات الماضية تناميا واسعا ومتزايدا في قوة السياسة الخارجية التركية اتجاه العالم العربي، وقد شمل ذلك تنامي دورها على صعيد دعم القضية العربية والتي هي بالأساس القضية الفلسطينية بالإضافة إلى ذلك نجد الانفتاح الواسع للسياسة الخارجية التركية على الدول العربية وكذا المشاركة في المؤتمرات وكذا القمم التي تعقدها هذه الدول، بالإضافة إلى زيادة حجم المبادلات بين تركيا والعالم العربي، كما تظهر أيضا الشجاعة القيادية للسياسة الخارجية التركية في دعم حمل حركة حمس إلى المجتمع الدولي وذلك بوصفها حركة مقاومة وطنية ضد الاحتلال وليست حركة إرهابية، وهذا ما يؤثر على الصورة التي حاول الغرب والصهاينة رسمها للنضال الفلسطيني، وهو كذلك تبني لمشروع الأمة العربية وبذلك تحاول تركيا فرض نفسها كشخصية الدولة العظمى في الإقليم المتوسطي وأن تكون فاعلا رئيسيا في ما يجري في القضايا الاستراتيجية في المنطقة، وبذلك تستعيد مكانتها التاريخية في العالم العربي كدولة قائدة، وبالإضافة إلى ذلك نجد أيضا أن البيئة الإقليمية مساعدة لتوجه السياسة الخارجية التركية مع البلدان العربية كونها تسعى إلى فرض شخصيتها في المنطقة وبالتالي ستكون منافس لتواجد إسرائيل في هذا الفضاء، وكذا للتأثير الإسرائيلي على سياسات النظام الدولي اتجاه هذه المنطقة.[1]

لكن ورغم التطور الكبير الذي شهدته السياسة الخارجية التركية اتجاه العالم العربي إلا أن العلاقات بينهما شهدت فترات فراغ وذلك يعود بالدرجة الأولى إلى البعد الغربي الذي

[1]– بولنت آراس وآخرون، **التحول التركي اتجاه المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012، ص 35، 36.

ظل حاضرا بقوة في سياسات تركيا الأمنية العسكرية والاقتصادية، الأمر الذي جعل الطرف العربي ينظر إلى هذه السياسة بعين الشك والحذر.[1]

كما نجد أيضا تأثر العلاقات الخارجية التركية مع الدول العربية في فترات ماضية وذلك بسبب إقامتها علاقات مع دولة إسرائيل الشيء الذي اعتبرته الدول العربية إساءة كبرى لعلاقتها مع تركيا وخصوصا البلدان العربية المجاورة لها كسوريا والعراق.[2]

ولذلك سعت تركيا أن تسلك سياسة خارجية متوازنة اتجاه طرفي الصراع، ولكن ذلك أثر على تبادلها التجاري معهما، كما كان لهذا الصراع أيضا تأثيرا مقيدا بالنسبة لموقع تركيا في المنطقة، ولكن هذا التأثير تلاشى وذلك بعد اعتراف دول عربية كمصر والأردن وكذا منظمة التحرير الفلسطينية بإسرائيل، وهذا ما أدى منذ ذلك الوقت بتركيا إلى عدم اعتبار علاقتها بإسرائيل ستشكل عقبة في تحسين علاقاتها مع الدول العربية لطالما هنالك منها من اعترف بإسرائيل.[3]

وتسعى تركيا من خلال سياستها الخارجية إلى تحقيق عدة أهداف وحاجات مرجوة ومهمة في المنطقة العربية لعل أبرزها:

1. التعاون الاقتصادي على مختلف المستويات سواء مع دول الخليج أو مع مصر.
2. توفير العمق الاستراتيجي للمشروع التركي الدولي واستثماره في دعم اقتصادها وعلاقاتها الدولية والإقليمية.
3. المشاركة في تحميل مسؤولية القضايا الكبرى لتكون لاعبا وفاعلا إقليميا ودوليا مهما ودولة صانعة للسلام والأمن في المنطقة.

[1]– خورشيد حسين دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999، ص41.

[2] –عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص 117.

[3] – عماد الضميري، **تركيا والشرق الأوسط**، مركز القدس للدراسات السياسية، القدس، 2002، ص 104.

4. أن يكون نفوذها وقوتها الإقليمية في المنطقة ورقة قوة وتأثير على وضعها مع الأوروبيين وعلى الصعيد الدولي، وبذلك تلعب دورا قياديا في السياسة الدولية وقد تفرض نفسها عضوا في الاتحاد الأوروبي.
5. يمكن لتركيا أن تلعب دورا بسياسة مستقلة تحقق لحكومتها الشعبية اللازمة لتشكيل حزام الأمان لمستقبلها سواء في تركيا أو في العالم الإسلامي.[1]

هذا وقد وضعت تركيا لنفسها عدد من المبادئ والأصول لتحديد وإبراز عملية صنعها لسياستها الخارجية خصوصا مع منطقة الشرق الأوسط ولعل أبرز هذه المبادئ هي:

1. عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.
2. عدم التدخل في النزاعات بين الدول.
3. تطوير علاقات ثنائية مع دول منطقة الشرق الأوسط.
4. إقامة علاقات تجارية واقتصادية خصوصا مع بلدان الشرق الأوسط الغنية بالنفط.
5. فصل الشرق الأوسط عن دور تركيا في التحالف الغربي.
6. توازن دقيق في موقفها من القضية الإسرائيلية الفلسطينية.[2]

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة الأوروبية (الشمال المتوسطي)

شكل الانضمام إلى أوروبا أحد أهم الأهداف والهواجس التي ترسخت في السياسة الخارجية التركية منذ مدة طويلة[3]، ولعل فكرة ترسيخ هذه السياسة عائدة إلى أتاتورك الذي سعى عند وصوله إلى الحكم بناء جمهورية تركية معصرنة على غرار الدول الأوروبية والنمط الغربي منطلقا بذلك من ايديولوجيته التي تركزت على المبادئ الستة (الجمهورية الوطنية التركية–الشعبية–الدولتية–الثورية–العلمانية) هادفا بذلك إلى تحقيق قطيعة تاريخية مع الماضي الإسلامي للدولة سعيا إلى إبعاد تركيا عن ذلك الماضي وكذا إبعادها عن

[1]– بولنت آراس وآخرون، مرجع سابق، ص 39،40.

[2]–فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993، ص ص 83– 85.

[3]– عقيل سعيد محفوض، مرجع سابق، ص 168.

المجموعة العربية والإسلامية ودمجها بأوروبا، وبدورها شجعت أوروبا تركيا على اتخاذ المزيد من الخطوات التي تؤهلها للدخول في عضوية الجماعة الأوروبية، وفعلا أخذت تركيا تسعى جاهدة من خلال سياساتها الرامية إلى إتمام الخطوات القانونية والاقتصادية والسياسية للدخول في الجماعة الأوروبية كما حرصت على بعث هويتها الأوروبية معتقدة أن هذه الخطوات وبعث هذه الهوية ستؤهلها للعضوية الكاملة في الجماعة الأوروبية كعضو كامل الحقوق ولكن ذلك لم يكن، بحيث رفض طلبها المقدم بطلب العضوية في الجماعة الأوروبية وذلك عام 1987م، وفي عام 1995 قامت تركيا بتوقيع اتفاقية الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي والتي تهدف إلى إلغاء كامل الحقوق الجمركية والقيود الخاصة بالتحديد الكمي للسلع وعلى تطابق أسعار البضائع التركية والأوروبية، ولكن رغم التوقيع على هذه الاتفاقية إلا أن تركيا فشلت مرة أخرى في مساعيها للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في عام 1997، وكانت بذلك صدمة للأوساط الحكومية التركية، خصوصا مع قبول طلب العضوية المقدم من جمهورية قبرص، وبذلك قررت تركيا مقاطعة عدد كبير من اجتماعات المجالس الأوروبية التي هي عضو فيها، كما هددت بضم شمال قبرص رسميا إلى أراضيها، وذلك ما أدى بعدد من الدول الأوروبية إلى تصعيد لهجتها اتجاه تركيا، وبالمقابل اشترط الاتحاد الأوروبي جملة من الشروط الأخرى وهي في العمق تبدو أسبابا قوية لرفض عضوية تركيا في المدى المنظور، ولعل أهم أساب رفض العضوية هي:

- الاختلاف الحضاري بين تركيا والدول الأوروبية.
- الخلافات التركية اليونانية وما لها من تأثير سلبي على انضمام تركيا للاتحاد بما أن الدول الأوروبية المنخرطة في الاتحاد يحق لها استخدام حق الفيتو ضد انضمام أي عضو جديد لا ترغب فيه، وبذلك نجحت اليونان في تجميد العديد من المساعدات الأوروبية المخصصة لتركيا.
- نقص الديمقراطية.[1]

ولكن هناك سبب آخر وراء عدم قبول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي وهو اكتساب تركيا قوة كبيرة من الناحيتين السياسية والاقتصادية في حال انضمامها إلى الاتحاد

[1]– خورشيد حسين دلي، مرجع سابق، ص ص 22–26.

وبذلك لن تتردد في توظيف هذه القوة لتحقيق مصالحها في المشرق العربي والعالم الإسلامي عامة وفي هذه الحالة لن تكسب أوروبا شيئا من انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، بل العكس ستخسر بعض المزايا التي تتمتع بها حاليا لصالح النفوذ التركي المتصاعد[1]، ولكن رغم رفض الاتحاد الأوروبي قبول عضوية تركيا إلا أن هذه الأخيرة سعت لتطوير سياستها الخارجية وخصوصا مع الدول الأوروبية وذلك يبرز من خلال:

- الإبقاء على علاقات تركيا مع الدول الأوروبية في المراتب الأولى من جدول أعمال سياساتها الخارجية
- سعي تركيا من خلال علاقتها مع الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق التزاماتها وتنفيذ الشروط التي يطلبها الاتحاد من الدول الأخرى أيضا وذلك للانضمام إليه في أسرع وقت ممكن.
- تواصل الجهود التركية في سبيل أخذ مكانتها التي تستحقها داخل مفهوم الأمن والدفاع الأوروبي (AGSK) والذي تشكل في إطار استراتيجية الدفاع الأوروبي الحديثة.
- مواصلة العلاقات التي تعتمد على المصالح الاقتصادية المتبادلة مع اليونان وذلك تمهيدا لحل المشاكل السياسية المعقدة في ظل مناخ الثقة الذي ستشكله هذه العلاقات.
- مواصلة الجهود الرامية إلى تطوير سياسة ذات محور أورو أسيوي إلى جانب البعدين التقليديين الأوروبي والأطلسي للسياسة الخارجية التركية. [2]

[1]– علي حسين باكير وآخرون، مرجع سابق، ص 171.

[2]– محمد زاهد جول، **التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم**، مركز نماء للبحوث والدراسة، الطبعة الأولى، بيروت، 2013، ص ص 194–196.

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه المنطقة العربية (الجنوب المتوسطي)

تتمحور أساس السياسة الخارجية الإسرائيلية في منطقة المتوسط على تفتيت الوطن العربي وتجزئته وذلك من خلال الاستفادة من بعض التناقضات بين الأقلية العرقية والدينية والأغلبية العربية الإسلامية[1] وذلك ما يتضح من خلال محاولة إسرائيل إثارة مشاعر الأقليات غير العربية الموجودة داخل هذه الدول فيما يتعلق بقومتيها ومعتقداتها، ومن ثم اختراقها وتوظيفها فيما يخدم مشاريعها في المنطقة[2]، وكما تسعى إسرائيل أيضا من خلال سياساتها في المنطقة إلى التهديد الواضح لبعض الدول المتوسطية على غرار مصر وذلك ما يظهر من خلال السعي إلى الاستفادة من مياه النيل والتي تعتبر فكرة إسرائيلية قديمة وظهرت في بدايات القرن العشرين عندما تقدم هرتزل إلى الحكومة البريطانية بفكرة توطين اليهود في سيناء واستغلال المياه الجوفية الموجودة فيها وكذا الاستفادة من بعض مياه النيل، إلا أن الحكومتان المصرية والبريطانية رفضتا هذا المشروع ولكن إسرائيل تسعى من وراء استغلال مياه النيل إلى عدة أغراض ولعل أبرزها:

1. مشروع اليشع تالي: والذي جاء عام 1974 والذي يهدف إلى نقل مياه النيل لإسرائيل من خلال توسيع ترعة الإسماعيلية لزيادة تدفق المياه فيها ويتم ذلك خلال طريق سحارة أسفل قناة السويس.
2. مشروع نقل المياه إلى النقب وغزة: وهو مشروع قدمه النائب السابق لمديرية هيئة المياه الإسرائيلية شاؤول أولوزروف للرئيس المصري أنور السادات خلال مباحثات اتفاقية كامب ديفيد والذي يهدف إلى نقل مياه النيل إلى إسرائيل عبر ست قنوات تحت مياه السويس، ومن ثم إذا نجح هذا المشروع فإنه سينقل 1 مليار متر مكعب إلى صحراء النقب.

---

[1]– علي علي عيد العزيز، "دور إسرائيل في تشتيت الوطن العربي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 139، خريف 2009، ص 236.

[2]– مايسة مدني محمد مدني، علاقة إسرائيل بجنوب السودان وأثرها على الأمن القومي العربي، **مجلة الراصد للدراسات**، العدد 10، السنة السادسة، جوان 2011، ص 77.

مشروع ترعة السلام: وهو مشروع اقترحه السادات في حيفا عام 1979م.

وكما تسعى إسرائيل من خلال مشروع مياه النيل إلى التحريض ضد الدول العربية التي لديها حصة في مياه النيل وذلك بحجة أنها تحصل على أكثر من احتياجاتها وبالتالي تسرف في استخدامها، الأمر الذي يشكل حسب إسرائيل ضرارا كبيرا على دول الحوض الغير العربية التي تعاني من قلة المياه.[1]

وبالإضافة إلى ذلك فقد قامت إسرائيل بتطبيع علاقاتها مع دول عربية متوسطية وذلك ما يظهر من خلال توقيع معاهدة كامب ديفيد مع مصر عام 1979 وكذا الأردن في اتفاقية وادي عربة في عام 1994م وتطمح إسرائيل في سياساتها على تطبيع العلاقات مع الدول العربية والذي تهدف من خلاله إلى:

- الاعتراف العلني من العرب أن فلسطين لم تعد عربية بل هي إسرائيلية بكل ما يعني ذلك من تنازلات عربية لصالح المشروع الصهيوني في المنطقة.
- السكوت على الممارسات الإسرائيلية ضد العرب والفلسطينيين.
- القبول بإسرائيل كقوة عسكرية وسياسية في المنطقة على حساب التضامن العربي.
- زرع الهزيمة في نفوس الأمة العربية وإذلالها أمام محاولات التركيز على عنصر التفوق الإسرائيلي.
- إخراج المواطن العربي من دائرة قوميته العربية ووجوده وتاريخه وجعله يعيش في حالة عدم الاتزان واللامبالاة بالقضايا المصيرية التي تواجهه.
- تغيير الخطاب السياسي العربي من خطاب جماهيري مقاوم للوجود الإسرائيلي إلى خطاب استسلامي مهادن.[2]

[1]–مرجع نفسه، ص 73، 74.

[2]– علي علي عبد العزيز، مرجع سابق، ص 241، 242.

وكان الهدف الثاني من وراء سياسة إسرائيل بتطبيع علاقاتها مع دول كمصر والأردن وهو التوغل في سياستها الخارجية في منطقة المتوسط وذلك ما يظهر من خلال البحث عن العمق الاستراتيجي السياسي وذلك من خلال توسيع التجميد الحدودي لسيناء إلى التجميد السياسي لمصر بكاملها التي إن لم تصبح دولة حليفة فعلى الأقل تكون خالية من نواياها العدائية اتجاه إسرائيل، وبالمثل فقد قامت بتوقيع اتفاقية السلام مع الأردن عام 1994م بمبدأ رئيسي وهو صد التهديدات الأكثر بعدا والتي قد تأتي من الدول الأخرى العربية وبالإضافة إلى ذلك فإن إسرائيل وضعت مخططات خارجية أخرى لإنشاء عمقها الاستراتيجي السياسي في المنطقة، وذلك من خلال جعل الأراضي الفلسطينية ومرتفعات الجولان بسوريا وكذا جنوب لبنان ورقة مساومة في مفاوضات السلام في المستقبل، والتي تؤدي بدورها لإنشاء هذا العمق الاستراتيجي الذي أصبح لا غنى عنه من طرف إسرائيل[1]، وبالإضافة إلى ذلك فقد ركزت السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه المنطقة العربية ككل وذلك في تعاملها مع الأقليات على تبني سياسة شد الأطراف ثم بترها وذلك بمعنى مد الجسور مع الأقليات وجذبها خارج النطاق الوطني وثم تشجيعها على الانفصال وذلك لإضعاف الدول العربية وتفتيتها وتهديد مصالحها، وفي إطار هذه السياسة فقد قامت عناصر الموساد بفتح خطوط مع هذه الأقليات ولهذا فإن السياسة الإسرائيلية اتجاه هذه الأقليات تقضي بتقسيم العالم العربي إلى 04 أقسام تسعى للتحكم فيها على أكمل وجه وهي:

- دائرة الهلال الخصيب (سوريا والعراق).
- دائرة وادي النيل (مصر).
- دائرة المغرب العربي (الجزائر والمغرب).
- دائرة شبه الجزيرة العربية (السعودية).

[1]– برتراند سوندوينو، "أمن اسرائيل العامل الرئيسي لنجاح عملية السلام"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 46، ديسمبر 2012، ص 258

وكل هذه الدول بالإضافة إلى أخرى تسعى إسرائيل بسياساتها إلى تفكيكها والقضاء عليها وبذلك تضعف المنطقة العربية.[1]

المطلب الرابع: السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه المنطقة الأوروبية (الشمال المتوسطي)

لقد سعت إسرائيل من خلال سياساتها الخارجية إلى تحقيق هدفها الأسمى وهو إنشاء علاقات وطيدة مع الدول الكبرى عالميا وكسب أكبر قدر ممكن من الاعتراف الدولي بها وذلك منذ بداياتها الأولى[2]، ولذلك فقد كانت فرنسا من بين الدول الأوائل التي اعترفت بها وأقامت علاقات ديبلوماسية معها وذلك منذ عام 1949.[3]

إضافة إلى اليونان ومالطا وقبرص والتي اعترفت بإسرائيل أيضا في نفس ذلك العام، كما نجد أيضا دولة إيطاليا والتي اعترفت بها في 1950م والبرتغال عام 1958م[4] وبذلك فقد قامت إسرائيل بصياغة سياساتها الخارجية على مقاسها الأمني بالدرجة الأولى وذلك طبقا لأفكار بن غوريون الذي كان يشدد على أن أهم عامل في السياسة الخارجية لإسرائيل يجب أن يكون الإبقاء على أمنها ولذلك سعت إسرائيل إلى إقامة علاقات مع الدول الغربية الأوروبية، وذلك من أجل تأييدها وحماية مصالحها المختلفة وخصوصا مع فرنسا وبريطانيا التي كانت الشريك الرئيسي في المحافظة على أمنها.

وكذا الداعم الأساسي لها في المجالات المختلفة السياسية، العسكرية والاقتصادية[5]، هذا وقد سعت إسرائيل إلى التقرب أكثر من الدول الأوروبية، وذلك من أجل التصدي للتيارات الإسلامية المتشددة، والتي تشكل خطرا عليها وعلى الدول الأوروبية حسب قولها، ولذلك

---

[1]– علي علي عبد العزيز، مرجع سابق، ص 239.

[2]– سامح القبج، **السياسة الخارجية الإسرائيلية: الفاعلين في صنع السياسة الخارجية** على الموقع الإلكتروني: http://samehrq.blogspot.com/2013/5/blog-post_9009.html، تم الاطلاع عليه يوم الثلاثاء 18 أفريل 2017، على الساعة 19:00.

[3]– عاطف أبو سيف وآخرون، **علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، فلسطين، 2014، ص 134.

[4]– مرجع نفسه، ص 158، 159.

[5]– سامح القبج، مرجع سابق، على الموقع الالكتروني:
http://samehrq.blogspot.com/2013/5/blog-post_9009.html .

طالب القادة الإسرائيليين معظم الدول الأوروبية إلى الوقوف بصف إسرائيل ودعمها وليس الضغط عليها، وذلك باعتبارها تمثل الدرع الحقيقي لأوروبا اتجاه منطقة الشرق الأوسط، والتي تعرف بدولها المتشددة للإسلام، ولذلك فقد انتهجت إسرائيل هذه السياسة من أجل تأييد الدول الأوروبية أكثر لها والتغاضي عن الانتهاكات التي تقترفها في الأراضي الفلسطينية، ولكن رغم هذه المساعي إلا أن علاقات إسرائيل بالدول الأوروبية عرفت توترات كبيرة ويعود السبب في ذلك إلى السياسات الإسرائيلية وممارستها العدوانية التي لطالما انتهجتها اتجاه الشعب الفلسطيني[1]، وبالإضافة إلى ذلك فقد أتى الغضب الأوروبي من إسرائيل لسبب آخر وهو عدم مبالاتها بالقوانين الدولية وكذا شرعية الحقوق الدولية، وذلك من خلال رفضها إقامة دولة فلسطينية مجاورة لها في الضفة الغربية وغزة، فرغم كون الدول الأوروبية من بين الحلفاء لإسرائيل منذ تأسيسها إلا أن ذلك لم يمنعهم من الوقوف ضدها بسبب هذه الخروقات المتعددة التي تنتهجها ضد الشعب الفلسطيني.[2]

ولكن رغم الاختلافات والتوترات بين إسرائيل والدول الأوروبية، إلا أن أوروبا لا تستطيع أن تدير ظهرها لإسرائيل، كما أن إسرائيل لا تستطيع أن تبقى بدون دعم أوروبي لها فهي تمثل الحليف الأقرب لها بعد الولايات المتحدة الأمريكية، ولذلك فإسرائيل دائما تسعى إلى إقامة علاقات مع الدول الأوروبية من أجل كسب تأييدها ضد الدول العربية المنزعة لها وكذا الوقوف معها في المحافل الدولية ضد معظم القرارات التي تتخذ ضد إسرائيل، وهذا ما يتضح جليا من خلال كتابات الإسرائيلي شبيط في إحدى مقالاته بالقول: "تشغل أوروبا جزء كبيرا من عالم مرجعيتنا السياسية والاقتصادية والقيمية والثقافية، سواء كان خيرا أم شرا

[1]– عبد الأمير رويح، **اسرائيل وأوروبا... توترات ناعمة ومصالح متينة**، على الموقع الإلكتروني:
http://anmabaa.org/arabic/reports/4905 تم الاطلاع عليه يوم الاثنين 17 أفريل 2017 على الساعة (11:30)

[2]– محمد خليفة، **مطلقات أوروبا وإسرائيل**، على الموقع الإلكتروني:
http://www.mofa.gov.ps/new/index.php?=com-content&view=article&id=1484---qq&catid=34
تم الاطلاع عليه يوم الاثنين 17 أفريل 2017 على الساعة (11:30)

والقصة الأوروبية الإسرائيلية قصة حب وكراهية تحتاج إلى إصلاح، حيث من حقها أن تنتقدنا ومن الواجب عليها أن تندد بأفعالنا المعيبة، لكن يجب عليها دائما أن تتذكر السياق التاريخي الواسع فكما تغض أمريكا البيضاء نظرها حينما تنظر إلى أمريكا السوداء يجب على أوروبا أن تحني رأسها حينما تنظر إلى الشعب اليهودي والدولة اليهودية.[1]

ولهذا فإن إسرائيل ومن خلال سياساتها الخارجية فإنها تولي أهمية كبيرة لعلاقاتها مع الدول الأوروبية، خصوصا منها الدول الكبرى، وذلك بسبب الأهمية الاستراتيجية التي تقوم بها هذه الدول في تقاريرها الدولية والتي تسعى إسرائيل إلى التأثير عليها باستخدام مصالحها.[2]

[1]– أسعد عبد الرحمان، **إسرائيل هل تفضل "أوربا اللاسامية" أم "أوربا المتأسلمة"؟** على الموقع الإلكتروني: http://dr-asad.com/2014/06/30/%D8%B4%D9%87%d8%47%d8%AF%d8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A ، تم الاطلاع عليه يوم الجمعة 21 أفريل 2017 على الساعة 15:00.

[2]– عاطف أبو سيف وآخرون، مرجع سابق، ص 128

خلاصة الفصل الأول:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بعرض مباحث عدة لكل واحد منها مطالب مختلفة بحيث تطرقنا من خلاله إلى ذكر عدة نقاط وتفاصيل هامة ولعل" أبرزها:

في المبحث الأول قمنا بعرض الأهمية الاستراتيجية التي تحظى بها المنطقة المتوسطية، وذلك من خلال الجوانب المختلفة والمتمثلة في: الأهمية الجيوسياسية والتي تمتاز بها المنطقة من خلال موقعها الجغرافي ومضائقها المتعددة.

كما عرجنا أيضا من خلال هذا المبحث إلى ذكر الأهمية الاقتصادية التي تحظى بها هذه المنطقة، بحيث أن دوله الشمالية تمتاز بالقوة الصناعية والاقتصادية ككل بحيث تحتل المراتب الأولى عالميا في هذا المجال، وكذا دوله الجنوبية التي تحتوي على موارد طاقوية ومعدنية هائلة كالغاز الطبيعي، البترول، والفوسفات والحديد... وهو ما جعلها ذات أهمية كبيرة في هذا المجال، وبالإضافة إلى ذلك فقد قمنا بذكر الأهمية التي تحظى بها المنطقة المتوسطية من الناحية الأمنية وكذا ذكر التدابير المتخذة من طرف كلا الضفتين لمواجهة المخاطر والتهديدات المختلفة التي قد تهدد أمن واستقرار المنطقة وبالإضافة إلى ذلك فقد قمنا بذكر الأهمية الحضارية التي تمثلها المنطقة باعتبارها مهدا للحضارات العريقة المتعاقبة عليها والمتنوعة والتي جعلت المنطقة تزخر بإرث حضاري لا مثيل له.

في المبحث الثاني من هذا الفصل تطرقنا فيه إلى ذكر الجذور التاريخية للعلاقات التركية مع اليهود ودولة إسرائيل بعد إعلان قيامها، بحيث تطرقنا فيه إلى ذكر مسار العلاقات بين الأتراك واليهود منذ القدم وكيف كان يعيش اليهود في ظل الدولة العثمانية وكذا أهم أعمالهم ونشاطاتهم وبالإضافة إلى ذلك فقد تطرقنا من خلال هذا المبحث أيضا إلى ذكر تفاصيل نشأة وظهور الحركة الصهيونية، وكذا أهم أهدافها بالإضافة إلى التأثير الذي أحدثته بعد ظهورها في مسار العلاقات بين تركيا واليهود وبالإضافة إلى كلّ هذا فقد

عرجنا من خلال هذا المبحث أيضا إلى الفترة التي أعقبت قيام دولة إسرائيل والظروف المختلفة التي شهدتها العلاقات بينها وبين تركيا خصوصا وكونها أول دولة إسلامية تعترف بها بعد قيامها.

في المبحث الثالث من هذا الفصل تطرقنا إلى ذكر السياسة الخارجية لكل من دولتي تركيا وإسرائيل اتجاه المنطقة المتوسطية بضفتيه الشمالية والجنوبية، بحيث عرجنا فيه إلى ذكر السياسة الخارجية لتركيا اتجاه دول الجنوب المتوسطي التي تربطها معها علاقات تاريخية ودينية، كما تطرقنا إلى ذكر سياساتها الخارجية اتجاه المنطقة الأوروبية بحيث سعت ولا تزال تسعى من أجل الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وبالإضافة إلى ذلك عرضنا السياسة الخارجية لإسرائيل اتجاه المنطقة العربية أي الجنوب المتوسطي والذي سعت من أجل الهدنة مع أكبر عدد من الدول العربية فيه وذلك من أجل ضمان أمنها في المنطقة، وهو الشيء الذي تحقق لها بالتوقيع معاهدات سلام مع دول عربية تنتمي إلى الجنوب المتوسطي على غرار مصر والأردن.

وأخيرا عرضنا السياسة الخارجية لإسرائيل اتجاه الدول الأوروبية المختلفة والمنتمية إلى الفضاء المتوسطي، بحيث تطرقنا إلى ذكر أهم الدول الأوروبية المتوسطية المعترفة بإسرائيل كما قمنا بذكر أهداف إسرائيل من إقامتها لعلاقات مع الدول الأوروبية المختلفة وبالأخص الدول الكبرى منها.

الفصل الثانـي

العلاقات التركية الإسرائيلية

بين التعاون والتوتّر

تمهيد:

تعتبر العلاقات التركية الإسرائيلية ذات خصوصية متميزة وذلك راجع إلى الأحداث والوقائع المختلفة التي شهدتها منذ ظهورها بحيث أنها عرفت بشقين مختلفين الأول إيجابي والثاني سلبي ولذلك ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى ذكر هذه العلاقات بين كليهما وذلك من منظور التعاون الثنائي بينهما من جهة وكذا منظور التوتر الثنائي من جهة أخرى.

المبحث الأول: أوجه التعاون في العلاقات التركية الإسرائيلية.

لقد شهدت العلاقات بين دولتي تركيا وإسرائيل منذ قيام هذه الأخيرة وفي السنوات التي تلتها وجود علاقات وطيدة بين كلا الطرفين، وذلك في شتى المجالات المختلفة ولهذا فإننا في هذا المبحث سنقوم بدراسة، أوجه التعاون في هذه العلاقات بين الجانبين التركي والإسرائيلي وللقيام بذلك قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب يتطرق كل واحد منه إلى مجال من مجالات التعاون التركية الإسرائيلية ففي المطلب الأول تطرقنا إلى التعاون في المجال السياسي أما في المطلب الثاني فقد تطرقنا الى التعاون في المجال العسكري والأمني أما في المطلب الثالث والأخير فقد ذكرنا فيه التعاون في المجال الاقتصادي بين كلا الطرفين.

المطلب الأول: في المجال السياسي.

لقد اكتسبت العلاقات التركية الإسرائيلية أهمية، استثنائية وذلك بسبب تأثيرها وتأثرها بمجمل مسار الأحداث في المتوسط خاصة الصراع العربي–الإسرائيلي وذلك كون العلاقات الثنائية بين البلدين تشكل عاملاً مؤثرًا وبقوة على الأمن القومي العربي. ولذلك فالعلاقات التركية الإسرائيلية تعتبر علاقات متميزة وأبرز دليل على ذلك كون تركيا هي أول دولة إسلامية تعترف بقيام دولة إسرائيل عام 1949م[1]، وقد جاء هذا الاعتراف من موجبات التحالف التركي الأمريكي الذي استهدف أساس مواجهة الاتحاد السوفياتي السابق والذي شكلت جغرافيته تهديدًا تاريخيًا للأناضول على مدار عقود مضت[2]، وبعدها وتحديدًا بعد الاعتراف تم تبادل البعثات الدبلوماسية بين البلدين بحيث قررت كل من تركيا وإسرائيل تنفيذ

[1]– كاهنة شاطري، **علاقة تركيا كقوة إقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط، دراسة: في المحددات الأهداف والآفاق 2003–2013**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)، ص119.

[2]– سمير العيطة وآخرون، مرجع سابق، ص701.

إجراءات إقامة العلاقات الدبلوماسية على أن يكون التمثيل الدبلوماسي بدرجة وزير مفوض حيث عينت إسرائيل «فيكتور إليعزر» قنصلاً عامًا و«إلياهو سامسون» وزيرًا مفوض لها في أنقرة عام 1950م، بينما عينت تركيا في نفس العام سفيرًا لها فوق العادة بتل أبيب وقامت بإفتتاح سفارتها فيها في مارس 1950[1].

وبعد ذلك وتحديدا عام 1954 ظهرت ملامح التعاون السياسي التركي الإسرائيلي وذلك من خلال تصريحات رئيس الوزراء التركي عدنان مندريس الذي صرح أثناء زيارته لواشنطن قائلاً «إن الوقت قد حان للاعتراف بحق إسرائيل في الحياة»[2]، وبعدها وفي عام 1958م وبالتحديد في عهد حكومتي عدنان مندريس ودافيد بن غوريون أقامت تركيا علاقات وثيقة مع إسرائيل وذلك من أجل كسر العزلة الإقليمية التي تشعر بها إسرائيل في المنطقة وبذلك فقد كانت بحاجة إلى موازنة المقاطعة العربية من خلال الانفتاح على الأجوار الأخرى كتركيا وإيران وإثيوبيا وفي نفس السنة قام رئيس الوزراء الإسرائيلي بعدة زيارات سرية إلى تركيا وكان أهمها في 29 أوت 1958م حيث التقى برئيس الحكومة التركية وهي الزيارة التي جرى التحضير لها من خلال اجتماعات سبقتها بين وزير الخارجية التركي فاتن رشدي مع نظيرته الإسرائيلية غولدا مئير[3]، ولقد كان الهدف الأسمى من هذا التقارب السياسي بين حكومتي البلدين هو التفرغ لمسألتين مهمتين وهما:

---

[1]– محمود خليل يوسف القدرة، **تطور العلاقات السياسية التركية–السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: 2007–2012**، رسالة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الأزهر بغزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013)، ص72.

[2]– منال الصالح، **نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969–1997**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012، ص162.

[3]– نزار عبد القادر، **العلاقات التركية–الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة تركيا تتوسع شرقا على حساب إسرائيل والغرب**، على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content، تم الاطلاع عليه يوم: الأربعاء 08 مارس 2017، على الساعة 19:00

الأولى: أنه ظهر للمرة الأولى في تاريخ العلاقات التركية–الإسرائيلية عنصر حاكم ظل يتحكم فيها لعقود بجانب السقف الدولي المشترك وتصور الطرفين لما يمكن تسميته التهديد المشترك من الدول العربية الراديكالية وبالأخص مصر، سوريا والعراق.

الثانية: تبلور اصطفاف إقليمي–دولي في الشرق الأوسط بين الدول العربية الراديكالية التي احتفظت بعلاقة مميزة مع الاتحاد السوفياتي في السابق في مقابل اصطفاف إقليمي ضم تركيا وإيران وإسرائيل والدول العربية المعتدلة تحت غطاء أمريكي واضح[1].

وفي سنوات السبعينات شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية نوعا من الجمود بين الطرفين في **المجال السياسي** وذلك بعد الحرب العربية–الإسرائيلية عام 1973م والتي أثرت بشكل كبير على مسار العلاقات بين البلدين[2]. وفي الثمانينات وتحديدًا بين عامي (1980م–1984م) شهدت العلاقات بين البلدين فتورا وذلك بسبب الرؤية التركية للجانب الإسرائيلي والتي كانت مبنية على أساس أن إسرائيل تشكل خطرا على تركيا ولكن هذه النظرة تغيرت وبالتحديد في مطلع العام 1985م والتي تزامنت مع انسحاب القوات الإسرائيلية من لبنان وبعد ذلك وتحديدا في سنوات التسعينات والتي عرفت مرحلة بناء العلاقات في مختلف المجالات ومنها السياسية ففي هذا المجال بالتحديد تم رفع مستوى التمثيل السياسي بين البلدين إلى مستوى السفراء[3] ولقد كانت الظروف الإقليمية في تلك الفترة مساعدة في دفع تركيا باتجاه إسرائيل أكثر فالمنطقة كانت خارجة من الحرب الباردة وكان يتوجب على دولها تشكيل أحلاف إقليمية تعوضها عن أحلافها مع أحد القطبين السياسيين وذلك حسب ما تقتضيه الطبيعة السياسية للدول وبهذا وبعد فشل تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي وانصراف الدول العربية والإسلامية عنها وجدت نفسها واقعة في المخطط الأمريكي الذي

[1]– سمير العيطة وآخرون، مرجع سابق، ص 703.

[2]– محمود خليل يوسف القدرة، مرجع سابق، ص72.

[3]– منال الصالح، مرجع سابق، ص162.

كان يسعى بالأساس لإنشاء حلف إقليمي يجمع تركيا والأردن وإسرائيل وبالتالي شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية أوج عطائها في فترة التسعينات[1]. هذا وفي عام 1994م قام الرئيس الإسرائيلي عزرا وإيزمان بزيارة إلى تركيا دامت ثلاثة أيام بحث فيها سبل تطوير العلاقات وتعزيزها بين الطرفين وردًا على هذه الزيارة قامت رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر TANSO TCHILERبزيارة إلى إسرائيل في نفس العام وتم من خلالها التوقيع على العديد من الاتفاقيات السياسية وكذا اتفاقيات أخرى في عدّة مجالات لها علاقة بالتعاون بين الطرفين[2]، وفي المجمل فقد ساهمت أربع عوامل في تقريب العلاقات بين أنقرة وتل أبيب في سنوات التسعينات والتي هي:

1. نهاية الحرب الباردة وما نجم عنها من فقدان تركيا لدورها التاريخي كحابس لجغرافية السوفياتية في الصراع الكوني الكبير وخروجها من المنظومة الأمنية الغربية كخط مواجهة أمامي في الحرب الباردة.
2. آثار حرب الخليج الأولى (1990م-1991م) وما نجم عنها من تزعزع النظام العربي في الإقليم.
3. المشكلة الكردية في تركيا وما استتبعها من تدهور نسبي في صورة تركيا بالغرب.
4. التقدم في عملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين وذلك عبر محطات مهمة مثل مؤتمر مدريد عام 1991م واتفاقية أوسلو عام 1993م وكذا إبرام الأردن معاهدة سلام مع الدولة العبرية عام 1994م وهو ما لطف كثيرا من المخاوف التركية في شأن فقدان صورتها في الإقليم من جراء التعاون مع إسرائيل[3].

[1]- لقاء مكي وآخرون، **تركيا صراع الهوية**، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006، ص80.

[2]- منال الصالح، مرجع سابق، ص163.

[3]- سمير العطية وآخرون، مرجع سابق، ص705.

المطلب الثاني: في المجال العسكري والأمني.

بدأت العلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل منذ وقت مبكر وتزايدت مع مرور الوقت وذلك للتنسيق لمواجهة أي خطر يواجهها بحيث بنت إسرائيل استراتيجيتها على تمتين علاقاتها مع الدول الإقليمية الغير العربية[1] ففي هذا الإطار فإن إسرائيل تنظر الى تركيا على أنها إحدى الدول المهمة التي تحيط بالدول العربية ومن الممكن لها توظيف هذه العلاقات في صراعها مع العرب بما يخدم مصالحها الاستراتيجية في المنطقة[2] ولهذا فقد شهدت العلاقات بين دولتي تركيا وإسرائيل عدة اتفاقيات تعاون مشتركة في المجال العسكري والأمني ولعل من أهمها نجد: في عام 1964م جرى لقاء بين عصمت إينونو وليفي إشكول في باريس وذلك في إطار اتفاق سري عسكري بينهما والذي تكتما عليه كلا الطرفين في البداية، إلاّ أنّه بعد ذلك تم إعلانه وقد نص هذا الاتفاق العسكري على:

- قيام إسرائيل بتحديث 56 طائرة (إف-4) تركية بقيمة 600 مليون دولار.
- قيام إسرائيل بتحديث 48 طائرة (إف-5) تركية بقيمة 110 مليون دولار.
- قيام إسرائيل بتزويد الطائرات من نوع (إف-16) التي تصنعها تركيا بمعدات إلكترونية متطورة.
- فتح أنقرة مجالاتها الجوية وقواعدها العسكرية لتدريب الطائرات الإسرائيلية.
- قيام إسرائيل بتزويد طائرات (إف-4) التركية بصواريخ إسرائيلية ليتم بها ضرب الصواريخ الروسية التي سيشتريها القبارصة اليونانيين.
- تصنيع دبابات (ماركافا) وصواريخ (بوباي) الإسرائيلية بتركيا.
- قيام إسرائيل ببيع رادارات وأجهزة رصد حساسة لتركيا وذلك من أجل استخدامها على الحدود مع العراق ومراقبة تحركات عناصر حزب العمال الكردستاني.

[1]- محمود سمير الرنتيسي، **تركيا وإسرائيل واقع العلاقات واحتمالات التقارب**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015، ص8.

[2]- عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص113.

- قيام إسرائيل بتحديث دبابات (إم-60) التركية[1].

وبعد ذلك بدأت العلاقات تتطور أكثر فأكثر لاسيما في المجالات العسكرية فأخذت إسرائيل تزود تركيا بالأسلحة المختلفة والتي استخدم البعض منها: كالمدافع والصواريخ والرشاشات عندما قام الأتراك بغزو قبرص عام 1974م[2]، وبعد ذلك تواصل التقارب بين تركيا وإسرائيل في المجال العسكري خصوصا بعد الانقلاب الذي عرفته تركيا عام 1980م وعبر كلا الطرفين عن رغبتهما في إقامة ومواصلة التعاون في شتى المجالات وخصوصا العسكرية منها والتي يمكن تعداد مشاريعها في تلك الفترة على الشكل الآتي:

- تحديث 170 دبابة من طراز (**M60A1**) بكلفة 500 مليون دولار.
- اتفاق للتعاون في مجال تدريب الطيران
- تحديث أسطول طائرات الفانتوم (ف-4) (**F-4**) وطائرات (**F-5**) بكلفة 900 مليون دولار[3].

وبعد ذلك وتحديدا عام 1989م جرت اتفاقية عسكرية محدودة بين سلاحي الجو التركي والإسرائيلي بهدف التعاون في مجال التدريب وتبادل المعلومات[4].

وفي عام 1990 نجحت إسرائيل بالحصول على موافقة تركيا لإنشاء محطات للتجسس الأمني والاستخباري على الدول المجاورة وبالخصوص العراق وسوريا وإيران[5].

---

[1]- هدى درويش، **العلاقات التركية اليهودية واثرها على البلاد العربية منذ قيام يهود الدونة 1648م إلى نهاية القرن العشرين**، الجزء الثاني، دار القلم، دمشق، 2002، ص ص 357-359.

[2]- منال الصالح، مرجع سابق، ص162.

[3]- نزار عبد القادر، مرجع سابق، على الموقع الإلكتروني: http://www.lebarmy.gov./b/ar/content.

[4]- منال صالح، مرجع سابق، ص162.

[5]- عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص113.

وفي عام 1994م وقعت رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر اتفاقية مع نظرائها الإسرائيليين تنص على تبادل المعلومات الاستخباراتية مع إسرائيل وتنسيق الجهود ضد الإرهاب[1]، وفي عام 1995م فازت شركة تاعا الإسرائيلية بعقد لترميم 54 طائرة تابعة لسلاح الجو التركي بقيمة قدرت بنحو 632 مليون دولار ولقد كانت هذه الصفقة واحدة من بين العديد من الصفقات شملها عشرون اتفاق تعاون عقدت خلال عامي 1995م و1996م بين البلدين في مجالات استراتيجية وعسكرية[2].

وفي فيفري من عام 1997م قام كلّ من وزير الدفاع التركي طورخان تايان وكذا قائد الأركان التركية الفريق الأول إسماعيل حقي قرداي أوغلو بزيارة إلى إسرائيل وفي نفس العام رد الزيارة من الجانب الإسرائيلي كل من قائد الأركان عامون شاحاك الذي زار تركيا في أكتوبر عام 1997 وكذا وزير الدفاع الإسرائيلي الذي زار تركيا في ديسمبر من عام 1997م[3]، وفي عام 1999م قدمت إسرائيل إلى تركيا مساعدات كبيرة وذلك في عمليات الإغاثة بعد الزلازل المدمر الذي ضرب مدينة إزميت التركية وتضمنت هذه المساعدات فرقًا للبحث والإغاثة بالإضافة إلى إقامة مستشفى ميداني مع فريق طبي كبير شارك فيه المئات من الأطباء والممرضين من الجيش والمؤسسات الرسمية الأخرى وكان الجانب الإسرائيلي هو الأكبر من بين كلّ الفرق الأجنبية التي وصلت إلى تركيا من أجل الإغاثة[4].

وفي تلك الفترة وردًا على المقولة «إنّ التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل يشكل خطرًا على تركيا» فقد صرح مسؤولو القيادة التركية العامة بأن مجمل اتفاقية

---

[1]– نزار عبد القادر، مرجع سابق، على الرابط الإلكتروني: http://www.lebarmy.gov./b/ar/content.

[2]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص114.

[3]– هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص360.

[4]– نزار عبد القادر، مرجع سابق، على الرابط الإلكتروني: http://www.lebarmy.gov./b/ar/content.

التعاون والتدريب العسكري المعقودة بين الطرفين الإسرائيلي والتركي لا تشكل أدنى خطورة على تركيا بل العكس من ذلك تماما فإن هذه الاتفاقيات تحقق لتركيا ما يلي:

- حققت للطيارين الأتراك إمكانية التدريب على إمداد الطائرات بالوقود وهي في الجو.
- تدريب الطيارين الأتراك على الحرب الإلكترونية.
- التبادل التكنولوجي من إسرائيل إلى تركيا خصوصا وأن القوات الجوية تعتمد على التكنولوجية.
- استفادة إسرائيل من التدريب الجوي فوق البحر وتركيا تعطي لها الفرصة في ذلك.
- وصول التدريب في المدارس العسكرية التركية بمختلف مراحلها إلى مستويات التدريب في مدارس الولايات المتحدة الأمريكية العسكرية وذلك بفضل المدربين الإسرائيليين.
- قيام إسرائيل بتغطية (50%) من احتياجات تركيا من الرادار الذي يحدد الأهداف الأرضية من الجو مبدئيًا.
- الاستفادة من التكنولوجية الإسرائيلية في منع عبور الإرهابيين الحدود التركية خاصة وأن إسرائيل تملك أعلى تكنولوجية في العالم في أمن الحدود[1].

وفي مقابل هذا التعاون العسكري التركي الإسرائيلي على خلفيات الاتفاقات العسكرية السابقة بين الطرفين قدمت إسرائيل خدمتها الأساسية للحكم التركي وذلك بضلوعها في التخطيط والترتيب وكذا تنفيذ مؤامرة اعتقال القائد والزعيم الكردي "عبد الله أوغلان" وذلك بتدبير مؤامرة طويلة انتهت باختطافه من نيروبي في 15 فيفري 1999م وتسليمه لتركيا

[1]– هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص361، 362.

حيث نفذت تلك المؤامرة المخابرات الإسرائيلية (الموساد) بالتعاون مع المخابرات المركزية الأمريكية وكذا مختلف الجهات الأمنية والأوروبية الصديقة لإسرائيل[1].

المطلب الثالث: في المجال الاقتصادي.

يعتبر نمو العلاقات التركية الإسرائيلية في المجال الاقتصادي أمر طبيعي وذلك في ظلّ التطور الكبير الذي شهدته العلاقات السياسية والديبلوماسية وكذا العسكرية بين الطرفين[2]، ففي 18 مارس 1960 تم توقيع اتفاقية بين تركيا وإسرائيل تنص على تبادل الخبرات الفنية بينهما وخاصة في المجال الزراعي وقد قدرت قيمة التبادل التجاري بينهما 30 مليون دولار وفي مارس 1967م وقعت اتفاقية تجارية أخرى بينهما برأسمال بلغ 10 ملايين دولار لكل طرف وطبقًا لهذه الاتفاقية أصبح المستوردون والمصدرون الإسرائيليون يعملون عن طريق وكلائهم في تركيا وقد تم الاتفاق بهذا الصدد أن تقوم إسرائيل بتصدير الفوسفات والمواد الكيمياوية والصناعية والأدوات الكهربائية وكذا الإطارات إلى تركيا فيما تقوم هذه الأخيرة بتصدير القطن والسكر والأخشاب والأسماك واللحوم والفواكه المجففة والمعادن إلى إسرائيل وفي نفس العام أعلنت وزارة التجارة التركية أنها خصصت مبلغ 250 ألف دولار للتعامل مع القطاع العام في إسرائيل و250 ألف دولار أخرى للتعامل مع القطاع الخاص.

وفي نفس العام نشطت أيضا الحركة السياحية بين البلدين وزاد عدد السياح الأتراك الذين يزرون إسرائيل وفي عام 1968 حدث انخفاض في حجم التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل وأصبحت إسرائيل مدينة لتركيا بمبلغ 250 ألف دولار بعدما كانت تركيا هي المدينة لإسرائيل بمبلغ 07 ملايين دولار من قبل، وفي عام 1969م تم توقيع اتفاقية تجارية

[1]– أحمد زكريا، الهجمة الإسرائيلية على غزة وحقيقة المساعي التركية، **مجلة أوراق اشتراكية**، العدد 20، ربيع 2009، ص33.

[2]– نزار عبد القادر، مرجع سابق، على الرابط الإلكتروني: .http://www.lebarmy.gov./b/ar/content

بين تركيا وإسرائيل وبموجبها تم إلغاء طريقة حسابات المقاصة **(Clearing account)** التي كان معمولا بها من قبل وحل محلها طريقة التعامل بالنقد الحر[1]. وفي سنوات السبعينات تأثرت العلاقات بين تركيا وإسرائيل وذلك بسبب اندلاع الحرب العربية–الإسرائيلية عام 1973م فكان الموقف التركي متسقا مع المواقف العربية[2]، وبذلك وجهت تركيا اقتصادها للتعامل مع هذه الدول خصوصا مع حاجتها إلى الدولارات النفطية لهذه البلدان العربية والتي خرجت في تلك الفترة من أزمة الطاقة بعائد مالي ضخم إلا أن بعد تصاعد المشاكل بين تركيا وسوريا قررت تركيا إعادة تقاربها مع إسرائيل مرة أخرى[3]، وفي عام 1986م بلغ حجم التبادل التجاري، بين تركيا وإسرائيل 18 مليون دولار[4]، وفي عام 1988م قدرت المبادلات التجارية التركية الإسرائيلية بمبلغ تراوح ما بين 120 و130 مليون دولار[5].

وفي عام 1991م تزايدت عدد الشركات الإسرائيلية العاملة في تركيا بحيث بلغت 11 شركة، وبالمقابل توجد شركات مقاولات تركية تنشط في إسرائيل بحيث تقوم ببناء المستوطنات الجماعية للمستوطنين الجدد[6]، وفي نفس الفترة قامت تركيا بدعوة 20 رجلا من رجال الأعمال الإسرائيليين لزيارة منطقة الـ(جاب) وذلك من أجل تطبيق التكنولوجية الزراعية المتطورة لإسرائيل في هذه المنطقة وذلك في إطار التعاون الزراعي بين الطرفين وبالفعل فقد تمت هذه الزيارة وتركزت المناقشات فيها حول القيام باستثمارات مشتركة بين البلدين تتعلق بالري والمسح عن طريق الكمبيوتر[7]، وفي عام 1992 م تم التوقيع على اتفاقية للتعاون

[1]– هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص ص 98–100.

[2]– محمود خليل يوسف القدرة، مرجع سابق، ص72.

[3]– هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص ص 100–102.

[4]– مصطفى طلاس، التعاون التركي–الإسرائيلي، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق، 1997، ص70.

[5]– هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص103.

[6]– مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص70.

[7]– هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص107.

السياحي بين البلدين[1] وفي نفس العام قام (ياليم إيرز) رئيس مجلس العمل التركي الإسرائيلي بزيارة إسرائيل وقد اقترح تطبيق نظام إسرائيل الزراعي المتطور عن طريق كبرى الشركات الزراعية الإسرائيلية كـ: **(Cargill-Continental-Phitip Brother-Markrich)** على مناطق في تركيا وتقوم السياسة الزراعية الإسرائيلية على أساس أرض أقل وماء أقل وإنتاج أكثر وبذلك رغبت تركيا من الاستفادة من الجانب الإسرائيلي في هذا المجال[2].

وفي عام 1994م وقعت كل من تركيا وإسرائيل بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية لتدشين مشروع زراعي مشترك في كل من أوزبكستان وتركمانستان وبالإضافة إلى ذلك فإن لدى إسرائيل رغبة في إمكانيات تركيا لنقل الطاقة من القوقاز وآسيا الوسطى لاستعمالها في إسرائيل ويعتبر تنفيذ خط أنابيب نفط باكو–جيهان من أذربيجان إلى تركيا خطوة أولى في هذا الاتجاه والذي تعول إسرائيل بان تتبعه الخطوة الثانية بمد خط أنابيب من تركيا إلى إسرائيل عبر جيهان إلى ميناء عسقلان الإسرائيلي[3].

وبالمجمل فقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين تركيا وإسرائيل تطورًا كبيرًا وخصوصًا في هذه الفترة أي التسعينات بحيث نمت التجارة بين الدولتين بنحو 30% منذ عام 1990 إلى غاية 1996م بحيث ارتفعت من 110 مليون دولار إلى غاية 500 مليون دولار وفي عام 1997 عقدت اتفاقية أخرى بين الطرفين وذلك قصد زيادة حجم التبادل التجاري بينهما في السنوات المقبلة[4].

[1]– مصطفى طلاس، مرجع سابق، ص71.

[2]– هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص 107.

[3]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص 115.

[4]– هدى درويش، ج2، مرجع سابق، ص 109.

المبحث الثاني: أوجه التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية

لقد عرفت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ نشأتها مرورها بعدة فترات متباينة بحيث شهدت مراحل للتعاون الثنائي بين كلا الطرفين وكذا مراحل تواترت فيها هذه العلاقات بينهما ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى ذكر مظاهر هذا التوتر بين كلا البلدين وذلك من خلال التطرق إلى ذكر أوجه التوتر في المجال السياسي بين كلا الجانبين وذلك في المطلب الأول بالإضافة إلى ذكر أوجه التوتر في العلاقات بينهما في الجانبين الاقتصادي والأمني وذلك في المطلب الثاني.

المطلب الأول: في المجال السياسي.

لقد عرفت العلاقات بين دولتي تركيا وإسرائيل مرورها بعدة فترات تميزت بالمد والجزر وذلك منذ قيام دولة إسرائيل عام 1948م واعتراف تركيا الرسمي بها في مارس 1949 بحيث أنه جمعت بينهما علاقات تقارب كبيرة منذ تلك الفترة. ولكن رغم هذا التقارب إلا أن العلاقات التركية الإسرائيلية شهدت فترات من التوتر والخلاف بينهما وذلك في المجالات المختلفة خصوصا ما تعلق منها بالجانب السياسي ففي عام 1955م تواترت العلاقات بينهما وذلك بسبب انتقاد إسرائيل لحلف بغداد والذي أسسته تركيا مع مجموعة من البلدان الأخرى كالعراق، إيران، باكستان وبريطانيا وذلك بدعوى أنه سيزيد من الاعتداءات العربية عليها[1]، وفي عام 1956م احتجت تركيا على إسرائيل وذلك بسبب العدوان الثلاثي والذي شنته كلّ من بريطانيا وفرنسا وكذا إسرائيل على مصر وذلك بعد إعلانها آنذاك تأميم قناة السويس وهو الشيء الذي أدى إلى تخفيض مستوى العلاقات الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل إلى مستوى القائم بالأعمال وذلك في نوفمبر 1956م. هذا وقد استمر التوتر في

[1]– تركيا وإسرائيل...**تاريخ من التطبيع والعداء والوهمي**، على الموقع الإلكتروني:
http://www.elyomnews.com/news/worldwide/2016/11/24/601003 ، تم الاطلاع عليه يوم الثلاثاء 25 أفريل 2017 على الساعة 18:30

العلاقات بين كلا الطرفين خصوصا مع وقوف تركيا إلى جانب الدول العربية في حربها مع إسرائيل وذلك عام 1967م والتي بدأته القوات الإسرائيلية بالهجوم المفاجئ على مصر وبعدها احتلال مناطق عدّة كالقدس الشرقية والضفة الغربية بالإضافة إلى شبه جزيرة سيناء وهضبة الجولان السورية وفي هذا الصدد طالبت تركيا إسرائيل بالانسحاب من هذه الأراضي التي قامت باحتلالها[1]، وفي عام 1975 م اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني كما أيدت في نفس هذا العام قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة والتي اعتبرت الصهيونية شكل من أشكال العنصرية وقد شكل هذا الموقف قلقًا واحتجاجًا كبيرا من طرف الجانب الإسرائيلي على تركيا[2]، وفي عام 1976م احتجت تركيا على قرار إسرائيل بضم القدس المحتلة وقامت بسحب القائم بأعمال سفارتها في تل أبيب[3].

وفي عام 1980م توترت العلاقات بين تركيا وإسرائيل وذلك على خلفية النزاع العربي الإسرائيلي وهو الشيء الذي أدى إلى تخفيض أنقرة تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل إلى درجة سكرتير ثان[4] وبالإضافة إلى ذلك فقد صوتت تركيا بين عامي 1980م و1982م لصالح القرارات الدولية التي عارضت ضم إسرائيل لمرتفعات الجولان ولذلك ففي هذه الفترة عرفت العلاقات بين تركيا وإسرائيل جمودًا وتوترًا كبيرًا وذلك بسبب الانفتاح التركي الواسع على

---

[1]– **العلاقات التركية–الإسرائيلية**... أهم المحطات، على الموقع الإلكتروني:
www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/6/27 ، تم الاطلاع عليه يوم الأحد 30 أفريل 2017 على الساعة 19:00

[2]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص91.

[3]– **السياسة الخارجية التركية حيال إسرائيل (1948–1996)**، على الموقع الإلكتروني:
https://www.dokar-aliraq-net/threads/157216-29%1996-281948% ،تم الإطلاع عليه يوم الثلاثاء 25 أفريل 2017 على الساعة، 18:30.

[4]– **العلاقات التركية الإسرائيلية...تاريخ من الدبلوماسية والأزمات**، على الموقع الإلكتروني:
http://www.radiosawa.com/a/israel-turkey-relations/312906.html.
تم الإطّلاع عليه يوم: الجمعة 21 أفريل 2017 على الساعة 10:30.

العالم العربي[1]. وفي عام 1983م قامت تركيا بالاعتراف بالدولة الفلسطينية المعلنة من قبل المجلس الوطني الفلسطيني وذلك في اجتماع له بالجزائر[2]. وفي عام 1987م أدان البرلمان التركي الممارسات اللاإنسانية التي تقوم بها القوات الإسرائيلية ضد الفلسطينيين وذلك أثناء اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى وقد اعتبر ممتاز سويسال وزير خارجية تركيا آنذاك أن ما تصفه إسرائيل بالإرهاب الفلسطيني لا أساس له من الصحة وأن ما يقوم به الفلسطينيين من خلال هذه الانتفاضة هو تعبير واضح عن دفاعهم على حقوقهم السياسية والمدنية في وطنهم فلسطين.

وفي عام 1994م تفاجأت إسرائيل بزيارة رئيسة الوزراء التركية تانسو تشيلر الى بيت الشرق في القدس واجتماعها بوفد فلسطيني بقيادة فيصل الحسيني وتأتي هذه الزيارة خلال فترة زيارتها لإسرائيل وهو الشيء الذي أغضب الجانب الإسرائيلي. هذا وقد شكل وصول حزب الرفاه الإسلامي إلى السلطة عام 1995م بقيادة نجم الدين أربكان وانتخابه رئيسًا للوزراء تغيرًا مفصليا في الحياة السياسية التركية وهذا بسبب توجهاته الإسلامية فبعد وصوله مباشرة إلى السلطة قام آربكان بتجاهل رسالة التهنئة التي بعث بها رئيس الوزراء الإسرائيلي "بنيامين نتنياهو" له بمناسبة انتخابه رئيسًا للوزراء في تركيا وفي نفس الوقت قام بانتقاد السياسات المنتهجة من طرف إسرائيل ضد الفلسطينيين، كما قام آربكان باتهام إسرائيل بشكل مباشر بوضع وتنفيذ مخططات ضدّ تركيا بهدف إخراجها من دائرتها التاريخية والحضارية واقتلاعها من جذورها الإسلامية. وفي عام 1998م دعا عبد الله غول وهو مستشار آربكان للسياسات الخارجية إلى

[1]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص91.

[2]– السياسة الخارجية التركية حيال إسرائيل (1948–1996)، مرجع سابق، على الموقع الإلكتروني:
https://www.dorar-aliraq.net/threads/157216-29%1996-281948%

ضرورة إلغاء تركيا عقودها واتفاقياتها مع الإسرائيليين احتجاجا منها على سياستها وممارستها التعسفية في الأراضي الفلسطينية المحتلة[1].

وبعد ذلك وتحديدًا في 28 سبتمبر 2000م واندلاع انتفاضة الأقصى استجاب قادة تركيا للمطالب الشعبية الرافضة والمعارضة لسياسات وانتهاكات إسرائيل في فلسطين فقد أدنى الرئيس التركي "أحمد نجدت سيزر" هذه الأعمال الإسرائيلية وصفا إياها بأنها أعمال عنف واستفزاز ضد الفلسطينيين[2]. وفي نفس تلك الفترة صوتت تركيا لصالح قرار أممي يدين إسرائيل لاستخدامها القوة المفرطة ضد الشّعب الفلسطيني[3].

المطلب الثاني: في المجال الاقتصادي والأمني.

لقد شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ نشأتها تطورات كبيرة وذلك في المجالات المختلفة وخصوصًا ما تعلق منها بالجانب الأمني والاقتصادي[4]، فكلا الدولتين سعتا إلى تمتين وتعزيز علاقاتهما بما يعود بالنفع على كليهما، فإسرائيل رأت في تركيا سوقًا لمنتوجاتها المختلفة أما تركيا فاعتبرت علاقاتها بإسرائيل فرصة لتقوية وضعها الاقتصادي وزيادة حجم المساعدات الأمريكية لها[5]، وبالإضافة إلى ذلك فتعتبر العلاقات العسكرية والأمنية بين تركيا وإسرائيل من أهم جوانب العلاقات أيضا بين كلا الطرفين والتي بدأت في وقت مبكر جدًّا وتحديدًا بعد اعتراف تركيا بدولة إسرائيل بسنوات معدودة[6]، ولكن ورغم ما

---

[1]– عاطف أبو سيف وآخرون، مرجع سابق، ص264، 265.

[2]– بشير عبد الفتاح، **حدود التصعيد بين تركيا وإسرائيل**، على الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/a8604d9a-866a-4b41-addd-2876603b0c2a ، تم الاطلاع عليه يوم الثلاثاء 25 أفريل 2017 على الساعة 18:10

[3]– عاطف أبو سيف وآخرون، مرجع سابق، ص264.

[4]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص84.

[5]– رائد محمود أبو مطلق، **العلاقات التركية/الإسرائيلية وآثارها على القضية الفلسطينية، 2002–2010**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2011)، ص54.

[6]– مرجع نفسه، ص44.

وصلت إليه العلاقات إلى مستوى كبيرًا من التعاون الثنائي بين كلا الطرفين إلا أنها تأثرت وذلك بسبب الظروف الإقليمية المحيطة بالمنطقة بالإضافة إلى انعكاس الأوضاع السياسية وتأثيرها بشكل سلبي على مسار العلاقات الاقتصادية والعسكرية في فترات مختلفة[1].

ففي 29 أكتوبر 1956م وبعدما شنت كل من فرنسا وبريطانيا وإسرائيل العدوان الثلاثي على مصر جاء الموقف التركي ضد إسرائيل بحيث اعتبرت تركيا دولة إسرائيل على أنها أكبر خطر يهدد الأمن والسلم في منطقة الشرق الأوسط وقد أدت هذه الحادثة إلى تخفيض مستوى العلاقات بين الدولتين وبالتالي فتركيا من خلال موقفها المساندة لمصر ضد هذا العدوان بعثت بإشارة للدول العربية مفادها أن اعترافها بدولة إسرائيل لم يكن موجهًا ضدهم بل كان لاعتبارات متصلة بالعلاقات مع الاتحاد السوفياتي[2]، وفي عام 1967م وبعد قيام إسرائيل باحتلال بعض الأراضي العربية كغزة والجولان والضفة الغربية قامت تركيا بتنديد هذا الفعل واستنكاره[3]، وقد جاءت هذه التطورات في المنطقة فرصة لتركيا لتغيير سياستها الخارجية اتجاه الدول العربية، وذلك من خلال الوقوف في صفها ضد إسرائيل وهو ما يتضح جليًا من خلال تصويتها على مجموعة من القرارات التي تقدمها المجموعة العربية للأمم المتحدة كما صوتت على القرار الشهير رقم 242 في 22 نوفمبر 1967م والداعي إلى انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة وهو ما استنكرته إسرائيل.

وفي أكتوبر 1973م وتحديدًا بعد اندلاع الحرب واشتداده بين الطرفين العربي والإسرائيلي انتهجت تركيا موقف مساند للدول العربية وهو ما يتضح جليًا

[1]– مرجع نفسه، ص54.

[2]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص86.

[3]– السياسة الخارجية التركية حيال إسرائيل (1948–1996)، مرجع سابق، على الموقع الإلكتروني:
https://www.dorar-aliraq.net/threads/157216-29%1996-281948%

من خلال تجاهلها لطلب الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قواعدها العسكرية لمساعدة إسرائيل في هذه الحرب وهو الشيء الذي رفضته تركيا وهو ما أثار غضب إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية عليها[1]، ولقد أتى الدعم التركي للدول العربية للحفاظ على مصالحها من هذه الدول والتي تزودها بالنفط وبالتالي شهدت هذه الفترة ركودًا في العلاقات التركية الإسرائيلية في الجانبين الاقتصادي والعسكري[2]، وفي نفس هذه الفترة سمحت تركيا بمرور الطائرات السوفياتية في أجوائها والتي كانت تحمل الإمدادات للدول العربية في حربها ضدّ إسرائيل ولقد أرجع بعض الباحثين السبب في تقارب تركيا من العرب في هذه الفترة وابتعادها عن إسرائيل إلى ثلاثة أسباب وهي:

1. تأثير زيادة سعر النفط على توجهات القادة الأتراك اتجاه الدول العربية الغنية من حيث هذه المادة.
2. ركود العلاقات بين تركيا والسوق الأوروبية المشتركة.
3. فرض الحظر العسكري الأمريكي على تركيا[3].

وفي عام 1975م اعترفت تركيا بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي للشعب الفلسطيني وقد سمحت لها بافتتاح مكتب لها بأنقرة في عام 1979م، وبالإضافة إلى ذلك فقد شهدت العلاقات الاقتصادية والعسكرية بين كلا الطرفين تراجعًا ملموسًا في فترة الثمانينات وذلك بسبب تأثرها بتوتر العلاقات السياسية

[1]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص 89، 90.

[2]– السياسة الخارجية التركية حيال إسرائيل (1948–1996)، مرجع سابق، على الموقع الإلكتروني:
https://www.dorar-aliraq.net/threads/157216-29%1996-281948%

[3]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص91.

والدبلوماسية بين كلا البلدين في هذه الفترة[1]، هذا وقد شهدت فترة التسعينات توترات في العلاقات بين إسرائيل وتركيا وذلك في كلا المجالين الاقتصادي والعسكري وقد أخذت بالتطور في الفترات اللاحقة التي تلتها[2].

[1]– رائد محمود أبو مطلق، مرجع سابق، ص54.

[2]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص 105، 106.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد مرت العلاقات بين دولتي تركيا وإسرائيل بالعديد من المتغيرات الهامة منذ قيام دولة إسرائيل وحتى نهاية فترة التسعينات من القرن الماضي بحيث شهدت هذه العلاقات مرورها بفترات تقارب وتعاون في بعض فتراتها وكذا مرورها بفترات من التوتر والفتور في بعض الفترات الأخرى منها. ولذلك ومن خلال هذا الفصل تطرقنا إلى ذكر أوجه التعاون في هذه العلاقات بين كلا البلدين وذلك في المجالات المختلفة: السياسية، العسكرية والأمنية وكذا الاقتصادية وهذا في المبحث الأول وبالإضافة إلى هذا فقد تطرقنا إلى ذكر أوجه التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية وذلك في المجال السياسي وكذا في المجالين الاقتصادي والأمني وهذا في المبحث الثاني من هذا الفصل.

الفصل الثالث

العلاقات التركية الإسرائيلية في عهد حزب العدالة والتنمية بين التطورات الإقليمية في المتوسط والسيناريوهات المستقبلية المتوقعة

تمهيد:

لقد شكل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا ظهور عدة متغيرات ومعطيات جديدة بالنسبة للدولة التركية وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي وهو ما سنتطرق إليه من خلال هذا الفصل بالإضافة إلى ذلك سنتطرق إلى ذكر مسار العلاقات بين تركيا وإسرائيل في هذه الفترة وتحديدا ما بين 2002–2016 مع إبراز مواقفها من التطورات الإقليمية في المنطقة المتوسطية وأخيرا قمنا بذكر السيناريوهات المحتملة للعلاقات بين كلا البلدين مستقبلا.

المبحث الأول: تأثير وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة على المستويين الداخلي والخارجي للبلاد

لقد شهدت تركيا منذ قيامها كدولة جمهورية إلى غاية الوقت الحالي مرور عدة أحداث عليها وذلك في المستويات المختلفة ولعل أبرزها نجد المجال السياسي بحيث شهدت الحياة السياسية في البلاد مرور عدة فترات مختلفة عليها وكذا عدة أحزاب متنوعة المبادئ والإيديولوجيات ولذلك ففي هذا المبحث سنحاول التطرق إلى بعض الأحداث السياسية التي شهدتها تركيا وذلك من خلال التعرف في المطلب الأول على تاريخ ومسار نشأة الأحزاب ذات الطابع الإسلامي في تركيا إلى غاية ظهور حزب العدالة والتنمية وفي المطلب الثاني نتطرق إلى الحديث عن حزب العدالة والتنمية. أما في المطلب الثالث والأخير فسنتطرق إلى المكاسب المختلفة والانجازات التي حققها الحزب على المستويين الداخلي والخارجي في تركيا.

المطلب الأول: مسار نشأة الأحزاب الإسلامية في تركيا وظهور حزب العدالة والتنمية

لقد ارتبط ظهور الأحزاب السياسية ذات التوجه الإسلامية في تركيا بشخص نجم الدين أربكان[1] الذي يعتبر محور أي حديث سياسي عن الإسلام في تركيا المعاصرة بوصفه احد أبرز قادة الفكر الإسلامي[2] والذي قام بتأسيس حزب النظام الوطني في 26 جانفي 1970 والذي يعتبر الحزب الشرعي الأول الذي دعى إلى اعتماد الإسلام في سياساته[3] لكن الحزب سرعان ما غير اسمه إلى حزب السلام الوطني وذلك بعد انقلاب الذي عرفته البلاد

[1]– يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، غير منشورة، (جامعة الأزهر، غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011)، ص81.

[2]– منال صالح، مرجع سابق، ص27.

[3]– يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مرجع سابق، ص81.

عام 1971 ولقد استمد حزب السلام الوطني قوته من خلال تعاطف الرأي العام الإسلامي فتطور بشكر كبير حيث تبنى شعار إقامة الدولة الإسلامية وانتقاد العلمانية في تركيا والدعوة إلى العودة إلى الشريعة الإسلامية وذلك من خلال خلق بيئة متفتحة للمسلم دون استخدام القوة[1] ولقد تبنى حزب السلام الوطني مواقف أكثر راديكالية من حزب النظام الوطني خاصة فيما يتعلق بشنه حملات علنية على الطابع العلماني للنظام التركي[2] وبهذا شعرت المؤسسة العسكرية في تركيا بتعاظم دور الحزب خصوصا بعد الائتلاف الذي أبرمه مع حزب اجاويد وبالإضافة إلى خروج الحزب في مظاهرات تحت شعارات وهتافات ضد كمال أتاتورك والصهيونية وهو ما أدى إلى اعتقال قادته وتقديمهم للمحاكمة وهو الشيء الذي أدى إلى حل الحزب[3] ولكن رغم ذلك ظهر الحزب تحت مسمى جديد بعد ثلاث سنوات من حله وذلك تحت تسمية حزب الرفاه الذي رفع شعار "النظام العادل" وذلك بإقامة قواعد الشريعة الإسلامية بأساليب الحوار والإقناع[4] ولقد تولى قيادة الحزب احمد تكدال مؤقتا إلى غاية رفع الحظر على النشاط السياسي للزعماء الأتراك وعلى رأسهم أربكان الذي عاد إلى رئاسة الحزب في عام 1987[5] وقد شهد هذا الحزب نجاحا كبيرا بحيث اكتسح الانتخابات البلدية في تركيا عام 1994 وكما انتصر في انتخابات عام 1995 وقام بتشكيل حكومة برئاسة زعيمه أربكان عام 1996[6].

---

[1]– صداح احمد الحباشنة، **العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة**، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 38، العدد 3، الأردن، 2011، ص783.

[2]– عمرو الشوبكي وآخرون، **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الرابعة دبي، 2012، ص67.

[3]– يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مرجع سابق، ص85.

[4]– عمرو الشوبكي واخرون، مرجع سابق، ص68.

[5]– يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مرجع سابق، ص86.

[6]– صداح احمد الحباشنة، مرجع سابق، ص783.

ولقد استطاعت الحكومة في عهده تحقيق عدة مكاسب هامة للشعب التركي في جوانب مختلفة[1] ولقد عرف عن حزب الرفاه بتشبعه بالمبادئ والقيم الإسلامية كما كان يعادي الغرب بقوة ويكره كل ما هو علماني وهو الشيء الذي عجل بحله من طرف الجيش التركي في عام 1998[2] وفي نفس العام وتحديدا في شهر ديسمبر 1998 تأسس حزب إسلامي جديد وهو حزب الفضيلة الذي شغل مكان حزب الرفاه المنحل وقد خاض هذا الحزب الانتخابات البرلمانية التي اجريت في تركيا عام 1999[3] وقد عرف عن حزب الفضيلة حرصه على تفادي الأخطاء التي وقع فيها الاحزاب الإسلامية الاخرى التي سبقته وسعى لتبني قيادة أكثر أفقية ولا مركزية وشعبوية من ذي قبل[4] إلا ان ذلك باء بالفشل حيث واجه الحزب نفس مصير الاحزاب الإسلامية الاخرى السابقة بحيث قررت المحكمة الدستورية التركية في جوان 2001 حله بحيث وجهت له عدة اتهامات منها تهديد النظام العلماني في البلاد وهي نفس التهمة التي وجهت إلى مختلف الأحزاب الإسلامية الأخرى المنحلة[5].

وبعد ذلك وتحديدا في أوت 2001 تأسس حزب السعادة الذي شكل امتدادا لحزب الفضيلة المحظور وقد مثل الجناح التقليدي للأحزاب السياسية الإسلامية وقد انتخب أعضاءه محمد رجائي قوطان زعيما لهم[6] وبعد أسبوع من تأسيس هذا الحزب ظهر تيار إسلامي خرج هو الأخر من حزب الفضيلة المنحل تحت مسمى "حزب العدالة والتنمية" والذي يعتبر الحزب رقم 39 في تركيا بقيادة طيب رجب أردوغان والذي اعتبر هذا الحزب غير وريث لأي حزب

[1]– يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مرجع سابق، ص88.

[2]– سونر كاجابتاي، شبح أتاتورك 7 سنوات من حكم العدالة والتنمية، **مجلة العرب الدولية**، العدد 1534، 2009، ص21.

[3]– راغب السرجاني، **قصة أردوغان**، أقلام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2011، ص68.

[4]– عمرو الشوبكي وآخرون، مرجع سابق، ص79.

[5]– راغب السرجاني، مرجع سابق، ص69،70.

[6]– يسري عبد الرؤوف يوسف الغول، مرجع سابق، ص 91،92.

إسلامي أخر سابقا مؤكدا أن الأفكار والاستراتيجيات التي يستقيها الحزب من زعمائه سترمي إلى تحقيق التنمية الوطنية في البلاد[1].

المطلب الثاني: حزب العدالة والتنمية، مبادئه، إيديولوجيته ووصوله إلى الحكم

شهدت تركيا خلال عهودها السياسية المختلفة نضالا مكثفا من أجل تحقيق الديمقراطية وبناء مسار التحول الديمقراطي إلا أنها تعرضت لعدة انقطاعات بسبب التدخلات العسكرية الغير اعتيادية على العمل السياسي ورغم الخطوات والجهود المبذولة للسير بالديمقراطية نحو الأمام إلا أنها فشلت في الوصول إلى المعايير العالمية والتي تسير عليها الدول الأخرى المتقدمة في المجال السياسي ولهذا فقد حدث انسلاخ بين الدولة والمجتمع ولم تتمكن الطبقات السياسية من تلبية طلبات الشعب التركي بالتغيير في مستوى مطمئن[2] إلى غاية وصول عام 2002 أين شهدت الحياة السياسية في تركيا انتخابات تنافس فيها العديد من الأحزاب وشهدت اكتساحا وفوزا باهرا لحزب العدالة والتنمية[3] والذي قام عبد الله غول برأسته في انتخابات 23 نوفمبر 2002 بسبب الحظر المفروض على أردوغان[4] والذي عاد إلى رئاسة الحزب بعد ثلاثة أشهر فقط من رئاسة عبد الله غول لحزب العدالة والتنمية بعد انتهاء الحظر المفروض عليه[5] وقد وصف إنجاز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات التركية بالحدث التاريخي للبلاد بحيث تمكن من تأليف حكومة بمفرده من دون الحاجة إلى

[1]– مرجع نفسه، ص96.

[2]– علوي صاران، **الثورة الصامتة حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا (2002–2016)**، مستشاريه النظام العام والأمن ، الطبعة الثانية، 2013، ص13.

[3]– عبد الإله مصطفى توتونجي ، **الانتخابات وتجربة حزب العدالة والتنمية التركي**، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية،2011، ص7.

[4]– كاهنة شاطري، مرجع سابق، ص59.

[5]– عبد الإله مصطفى توتونجي، مرجع سابق، ص7.

ائتلاف حكومي مع أحزاب أخرى[1] وذلك للمرة الأولى منذ سنة 1987 أين يتولى فيه حزب تركي المسؤوليات الحكومية دون تشكيل تحالفات مع الأحزاب وبهذا أصبح حزب العدالة والتنمية القوة السياسية الأولى في البلاد بعد حصوله على 34 بالمائة من الأصوات بـ 363 نائبا من أصل 550 تضمهم الجمعية الوطنية[2] وقد تبنى حزب العدالة والتنمية إيديولوجية قائمة على انتهاج مسار محافظ ليبرالي معتدل غير معاد للغرب ويتبنى رأسمالية السوق ورغم كونه حزب ذات جذور إسلامية إلا أنه ينفي أن يكون حزبا إسلاميا ويحرص دائما على عدم استخدام الشعارات الدينية في خطاباته السياسية ويقول انه حزب محافظ كما يصنف البعض حزب العدالة والتنمية من خلال إيديولوجيته التي يتبانها في مساره السياسي بتيار الإسلام المعتدل وكما يعتبر الحزب أيضا منفتحا على العالم ويحترم كافة الديانات وكذا الحريات الفكرية المختلفة كما انه مع بناء سياسات قائمة على التسامح والحوار وكما يشدد الحزب على رفضه أفكار التعصب لزعيم واحد حتى النهاية وذلك لخلق ديمقراطية واسعة داخل نطاق الحزب كما انه من برنامجه السياسي تغيير التيار الإسلامي العام من مسار سياسات الهوية والثقافة إلى مسار تتخلله مسائل السياسة الاجتماعية والخدمية والاقتصادية وقد ساعده هذا الانتقال إلى جذب شرائح واسعة من الأنصار والأعضاء الجدد الذين صاروا يرون في الحزب الجهة التي تستطيع تغيير الأمور إلى الأفضل[3] وقد وضع حزب العدالة والتنمية عدة مبادئ مختلفة للسير عليها في برنامجه وتتمثل في:

[1]– معمر فيصل خولي، **العلاقات التركية– الروسية من إرث الماضي إلى أفاق المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2014، ص28.

[2]– عبد الكريم عجيل، مرجع سابق، ص153،154.

[3]– كاهنة شاطري، مرجع سابق، ص61، 62.

- الابتعاد عن أساليب الهيمنة والسيطرة التي انتهجتها الأحزاب الإسلامية الأخرى السابقة له والمنحلة والذين حاولوا جعل الدين قوة فوق الدولة وانتهاج مبدأ الحوار والتعاون والتأكيد على علمانية الحزب.
- تبني مؤسسو حزب العدالة والتنمية ما يسمى الديمقراطية المحافظة وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي تنسجم فيه العدالة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية من جانب أخر فهي تقبل الجديد ولا ترفض القديم وكما تحترم الرأي الأخر.
- التوفيق بين مختلف الاتجاهات وتحقيق التفاعل الايجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع ورفض كل أشكال التمييز[1].
- الإيمان بان النظام الجمهوري هو أهم المكاسب الإدارية للأمة التركية والتأكيد على أن سيادة القانون والإرادة الوطنية وكذا الحقوق والحريات الأساسية للفرد هي مرجعيات أساسية لمفهوم الوطنية[2].
- وضع استراتيجية للإصلاح الاقتصادي بنفس سيمات الأنظمة الاقتصادية الغربية والتي تتكيف مع مطالب صندوق النقد الدولي والمؤسسات الدولية الغربية.
- التعبير عن طموحات وأمال أبناء الطبقات الوسطى والفقيرة في تركيا وإعطاء اهتمام اكبر للمرأة والشباب[3].

المطلب الثالث: المكاسب التي حققها حزب العدالة والتنمية على المستويين الداخلي والخارجي

لقد واصل حزب العدالة والتنمية نجاحاته وسيطرته على السلطة في تركيا وذلك بفوزه بالانتخابات التي جرت في البلاد عام 2007 بزعامة أردوغان بنتيجة 46 بالمائة بزيادة قدرت ب 12 بمائة عما حققه في انتخابات عام 2002 وعدت هذه النتائج الأولى منذ 52

[1]– علي حسين باكير وآخرون، مرجع سابق، ص116.

[2]– كاهنة شاطري، مرجع سابق، ص62.

[3]– علي حسين باكير وآخرون، مرجع سابق، ص118،119.

عاما في تركيا حيث يتمكن فيها حزب حاكم من زيادة نسبة الأصوات التي حصل عليها وبذلك شغل حزب العدالة والتنمية 341 مقعدا من أصل 550 في المجلس الوطني التركي الجديد وقد كان يشغل في المجلس المنتهي عهدته أي من (2002–2007) 352 مقعدا وبذلك زادت نسبة نجاحه ونقصت مقاعده بسبب الزيادة الموجودة في عدد الأحزاب داخل البرلمان وهو ما أدى إلى تناقص عدد مقاعده رغم الزيادة في نسبة النجاح في الانتخابات[1].

وبالإضافة إلى ذلك فقد تم ترشيح عبد الله غول وهو الرجل الثاني في حزب العدالة والتنمية في الانتخابات الرئاسية والتي فاز بها[2] وبذلك أصبحت تجربة الحزب حديث العام والخاص بسبب النجاحات الباهرة التي حققها في انتخابات 2002 و2007 تواليا بالإضافة إلى فوز مرشحه برئاسة الدولة وبذلك تمكن الحزب في ظرف وجيز من تأسيسه من الإمساك بزمام السلطة بشقيها: رئاسة الدولة ورئاسة الحكومة[3].

فقد باشر حزب العدالة والتنمية منذ توليه السلطة عدة إصلاحات على المستويين الداخلي والخارجي ويظهر ذلك من خلال:

أولا- على المستوى الداخلي:

1–اقتصاديا:

– تجاوز معدلات الاستثمار 30 بالمائة من الناتج القومي الإجمالي بعد الأزمة الاقتصادية التي عرفتها البلاد وذلك بإتباع عدة إجراءات كتحسين بيئة العمل

[1]– احمد النعيمي، **تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2011، ص449،450.

[2]– علي حسين باكير وآخرون، مرجع سابق، ص128،129.

[3]– معتز الخطيب، ظاهرة الإعجاب بالنموذج التركي في الخطاب السياسي العربي، **مجلة شرق نامه**، العدد السابع، 2010، ص74.

وإصلاح الجهاز الإداري للدولة وذلك بضمان الشفافية والمراقبة وتامين الطاقة وخفض النفقات[1].

- استطاعت حكومة حزب العدالة والتنمية تحقيق معدل نمو مقداره 6.6 بالمائة في إجمالي الناتج المحلي عام 2004 كما تراجعت نسبة البطالة إلى ما دون 10 بالمائة وذلك للمرة الأولى في تاريخ تركيا الحديث.
- وضع برنامج خاص للاستقرار الاقتصادي
- التعاون مع صندوق النقد الدولي لخفض معدل التضخيم
- تعزيز سياسة الاستيراد والتصدير وبذلك أصبح الاقتصاد التركي ينمو بما نسبته 05 بالمائة سنويا[2].
- انتشال المصارف الحكومية من مستنقع الخسائر المتواصلة إلى الربح.
- مساهمة المجال الزراعي ب 18.3 مليار ليرة تركية وتحقيق أرباح كبرى في عهد حزب العدالة والتنمية بعدما كانت تقدر خسائره من قبل بـ 12.1 مليار ليرة.
- تضاعف الدخل الفردي سنويا بثلاث أضعاف زائدة كما كان عليه سابقا فقد كان 3 ألاف و492 دولار وارتفع بفضل السياسات الاقتصادية لحكومة العدالة والتنمية إلى 10 ألاف و500 دولار[3].

2-سياسيا ودستوريا:

- إجراء انتخابات المجلس الوطني التركي كل 04 سنوات بدلا من خمسة.
- تحديد مدة ولاية رئيس الجمهورية ب 05 سنوات بدلا من 07 ولمدتين على الأكثر

[1]- كاهنة شاطري، مرجع سابق، ص63.

[2]- عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص159، 160.

[3]- محمد زاهد جلول، مرجع سابق، ص ص123-125.

- رفع عدد أعضاء المؤسسة الدستورية من 11 إلى 17 عضوا ويتم اختيارهم من قبل المجلس التركي الكبير ورئيس الجمهورية بدلا من تعيينهم من قبل المؤسسة العسكرية.
- رفع عدد أعضاء مجلس القضاء من 07 الى 22 عضوا واختيارهم بطريقة اختيار أعضاء المحكمة الدستورية ذاتها[1].

3-تربويا:

- مراجعة مناهج التعليم الأساسية من جديد بما يتوافق مع متطلبات العصر واحتياجات المجتمع التركي
- إعادة تنظيم مرحلة التعليم الإلزامي بصورة تحقق إمكانية الاختيار والتوجه
- ضمان تكافؤ الفرص لجميع خريجي المدارس الثانوية والمدارس المناظرة لها من اجل القبول بالجامعة.
- تقديم التعليم الأساسي مجانا ورفع جودة التعليم في المدارس الحكومية وتطوير إمكانياتها التكنولوجية[2].
- إحداث ثورة تكنولوجية في التعليم فبعد عام 2002 خصص أزيد من 750 ألف حاسوب جديد في المدارس التركية بعدما كان العدد قليل وذات تكنولوجيا قديمة
- تزويد 97 بالمائة من المدارس التركية بالأنترنت السريع وبذلك أصبح في قدرة الأطفال والشباب الأتراك الوصول إلى العلوم والمعرفة بسرعة كبيرة.
- رفع المنح بالنسبة للطلبة من 45 ليرة إلى 240 ليرة

[1]- كاهنة شاطري، مرجع سابق، ص64.

[2]- محمد زاهد جلول، مرجع سابق، ص100،101.

- قامت حكومة العدالة والتنمية بزيادة عدد الجامعات في فترة حكمها من 76 جامعة إلى 162 بحيث لم تعد هنالك أي مدينة في تركيا خالية من الجامعات والكليات وذلك تجسيدا لمشروع حزب العدالة والتنمية جامعات في كافة المدن[1].

4-على صعيد الحقوق والحريات:

- تعزيزي الديمقراطية ودولة القانون وحقوق الإنسان وذلك بإلغاء عقوبة الإعدام وتغيير أنظمة السجون وحماية السجناء من التعذيب
- تحسين مستوى معيشة الأكراد وتوسيع سقف الحريات لهم
- تعزيز حقوق المرأة السياسية من خلال إقرار مبدأ التمييز الإيجابي وضمان حرية الصحافة[2].

ثانيا- على المستوى الخارجي:

لقد غلب على السياسة الخارجية التركية قبل مطلع الألفية الثانية التماهي مع السياسات الغربية تجاه الإقليم وإغفال العمق العربي والإسلامي وكذا ضعف الدور التركي في فضاءها الإقليمي غير أن هذه السياسة شهدت منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002 تحولات استراتيجية أعادت تعريف مبادئها الأساسية وهدفت الى صياغة دور جديد ومؤثر لتركيا في إقليمها وفي العالم ككل وبهذا احدث حزب العدالة والتنمية تغيرات في السياسة الخارجية التركية وفي دورها الذي تلعبه في السياسة الدولية[3] وذلك

[1]- مرجع نفسه، ص 105، 106.

[2]- كاهنة شاطري، مرجع سابق، ص64،65.

[3]- عاطف الجولاني وآخرون، **أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية التركية ودور تركيا الإقليمي**، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد الثاني عشر، الأردن، 2016، ص3.

بتبني دبلوماسية أكثر انفتاحا وإيجابية اتجاه القضايا المختلفة وخصوصا ما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط[1] وقد ارتكزت السياسة الخارجية الجديدة لتركيا على عدة أسس أهمها.

- التوفيق بين الحريات والأمن: ففي وقت كانت معظم الدول العالمية وأولها الولايات المتحدة الأمريكية تغلب الاعتبارات الأمنية على الأمور الأخرى بعد أحداث 11 سبتمبر كانت تركيا هي البلد الوحيد الذي نجح في التقدم على صعيد الإصلاح السياسي من دون التفريط بالمتطلبات الأمنية وهو ما جعلها نموذج لبلدان أخرى.
- محاولة حل المشكلات العالقة بين تركيا وجيرانها أو ما يسمى بتصفير المشكلات: وبالتالي إخراج تركيا من صورة البلد المحاط بالمشاكل والدخول في صورة أخرى ذي العلاقات الجيدة مع الجميع وذلك ما يمنح السياسة الخارجية التركية القدرة على المناورة.
- إتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد والمسالك: ففي الظروف الدولية المتحركة الحالية من غير الممكن إتباع سياسة ذات بعد واحد وبدلا من ان تكون تركيا مصدر المشكلات في استقطابات الغرب والشرق، الشمال والجنوب، الإسلام والغرب تكون على العكس مصدر حل المشكلات وبلدا مبادرا إلى طرح الحلول لها ومن ضمن هذا المنظور فلا يجب النظر إلى أي خيار على انه بديل عن الأخر ولا التعاطي مع كل الخيارات في الوقت نفسه على انه تناقض.
- تطوير الأسلوب الدبلوماسي وإعادة تعريف تركيا في الساحة الدولية: لقد كان التعريف الشائع في المرحلة الماضية على أن تركيا بلد جسر تصل بين طرفين وفي هذه المرحلة يجب على تركيا أن تكون بلد مركز وليس جسرا.

[1]– بيل بارك، **سياسات تركيا اتجاه شمال العراق المشكلات والأفاق المستقبلية**، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، دبي،2005، ص109.

- الانتقال من السياسة الجامدة والكمون الدبلوماسي إلى الحركة الدائمة: وذلك يكون عن طريق التواصل مع كل بلدان العالم المهمة لتركيا وبالإضافة إلى هذه الأسس المختلفة يجب على تركيا إعادة توجيه بوصلتها الفكرية فيما يخص موقعها وجعلها منسجمة مع عمقها التاريخي والحضاري وكذا الثقافي والمتمثل في العالم الإسلامي خصوصا بعدما ابتعدت منه منذ سقوط الدولة العثمانية بحيث أصبحت متفرغة فقط للمنظومة الغربية والإسرائيلية[1].

المبحث الثاني: العلاقات التركية- الإسرائيلية والتطورات الإقليمية في المتوسط من (2002-2016)

لقد عرفت تركيا منذ ظهور حزب العدالة والتنمية وصعوده إلى السلطة ظهور عدة تغيرات في سياستها الخارجية والتي عرفت باسم السياسة الخارجية التركية الجديدة بحيث عرف الحزب كيف يقود البلاد وينصب تركيا ضمن القوى الإقليمية والدولية بسبب سياساته الناجحة والمتزنة والتي استطاع بها تسيير معظم الأزمات والمتغيرات التي عرفتها المنطقة وكما استطاع بها قيادة البلاد إلى إقامة علاقات أعدت بها تركيا صورتها التاريخية من خلال الفلسفة التي أتت بها هذه النخبة الحاكمة ولذلك ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى ذكر العلاقات التركية الإسرائيلية بعد عام 2002 وذلك في المطلب الأول أما في الثاني فتطرقنا فيه إلى التسلح والعلاقات العسكرية بين دولتي تركيا وإسرائيل بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة وأما في المطلب الثالث فقد قمنا بذكر موقف تركيا من القضية الفلسطينية ومن العدوان الإسرائيلي على لبنان أما في المطلب الرابع فقد قمنا بذكر مواقف كل من تركيا وإسرائيل اتجاه أحداث الربيع العربي.

[1]- علي حسين باكير وآخرون، مرجع سابق، ص137، 138.

المطلب الأول: العلاقات التركية- الإسرائيلية بعد عام 2002

لقد شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية عدة تطورات منذ بدايتها ولم يكن ذلك مفاجئا بل استند إلى عدة مراحل تاريخية أسهمت بمجموعها في تحقيق نجاحات في العلاقات بين البلدين[1] ولذلك فقد شهد كلا الطرفين عدة تطورات كبيرة في علاقاتهما وذلك في مختلف المجالات الأمنية والعسكرية وكذا الاقتصادية[2] إلا انه وبحلول عام 2002 ووصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة شهدت العلاقات بين البلدين تراجعا تدريجيا في المستوى[3] ولقد ظهرت ملامح هذا التحول واضحا للعيان من خلال رفض أردوغان استقبال السفير الإسرائيلي ديفيد سلطان في أنقرة والذي أراد ايصال التهاني الإسرائيلية من قبل أرييل شارون للحزب بعد نجاحه الباهر في الانتخابات وقد استمر التصعيد الدبلوماسي بين الطرفين من خلال رفض رئيس الوزراء التركي لقاء نظيره الإسرائيلي أرييل شارون في زيارته التي قام بها إلى أنقرة وكان السبب في ذلك التعبير عن الرفض التركي للممارسات الإسرائيلية في فلسطين والتي وصفها أردوغان بالتصرفات النازية وكان ذلك في عام 2003[4]، وبالإضافة إلى ذلك فقد شهدت تركيا تحولات على مختلف الأصعدة منذ قدوم حزب العدالة والتنمية وحولت إعادة النظر في مختلف سياساتها وكان أهمها الحد من حضور البعد الإسرائيلي في سياساتها الخارجية وإعادة الاعتبار لعلاقاتها مع مختلف الدول العربية وهذا ما شكل تدهورا وترجعا لمصالح إسرائيل إقليميا وذلك بسبب المواقف التركية التي كانت مخالفة لمواقفها في الكثير من المرات[5] وذلك ما يظهر من خلال المواقف التركية التي كانت تتسق مع مختلف دول

---

[1]- عوني عبد الرحمان السبعاوي، تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الاستراتيجية، **مجلة الفكر السياسي**، العدد15، 2002، ص153.

[2]- غازي حسين، تركيا والعرب وإسرائيل، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق، العددان الرابع والخامس، شتاء 1998-1999، ص136،137.

[3]- رائد محمود أبو مطلق، مرجع سابق، ص31.

[4]- عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص213.

[5]- سمير صالحة وآخرون، **تركيا وإسرائيل وحصار غزة**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص72،73.

جوارها من اجل منع الحرب على العراق ولكن الموقف الإسرائيلي كان يدفع بعكس ذلك[1] وفي أواخر عام 2003 شهدت تركيا حدوث تفجيرات فيها استهدفت معابد يهودية وكذا القنصلية البريطانية فيها ولذلك قام وزير الخارجية الإسرائيلية بزيارة تركيا وقام رئيس الوزراء التركي أردوغان بزيارة الحاخام الأكبر لليهود في تركيا وذلك للتخفيف من أثر هذه التفجيرات والتي استهدفت اليهود بالأساس في تركيا إلا أن هذه الزيارتين لم تخفف من مستوى التوتر والاحتقان الذي ساد العلاقات التركية الإسرائيلية وذلك ما ظهر من خلال تصريح رئيس الوزراء التركي أردوغان في 24 مارس 2004 والذي وصف اغتيال زعيم حركة حماس احمد ياسين عملا إرهابيا من طرف الإسرائيليين وذلك ما دفع بالعلاقات بين الجانبين إلا مزيد من التوتر والتصعيد[2] ومن ثم جاءت الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان عام 2006 حيث جاء الموقف التركي ضد إسرائيل بحيث استنكرت الحكومة التركية التدمير الواسع للبنى التحتية اللبنانية وقد عمل حزب العدالة والتنمية في تلك الفترة على الوقف الفوري لإطلاق النار وذلك من خلال عقد سلسلة من الاستشارات مع عدة أطراف مختلفة كقادة سوريا ولبنان وإيران بالإضافة لكوفي عنان وهو الشيء الذي خلق عدم الرضا من الجانب الإسرائيلي[3] وفي عام 2007 سعى كلا الطرفين للمصالحة بينهما وذلك ما ظهر من خلال الزيارة التي قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت إلى تركيا للبحث مع مسؤوليها السبل المؤدية إلى إعادة تعزيز التعاون وازالة التوترات بين كلا الجانبين وقد قبلت تركيا ذلك ولكن كان من ورائها أهداف خفية تسعى إلى تحقيقها من خلال إعادة توطيد علاقاتها بإسرائيل والمتمثلة في كسب ثقة الإتحاد الأوروبي أكثر من أجل السماح لها بدخول كعضو فيه وبالإضافة إلى ذلك ساعت تركيا من خلال موقفها إفساح المجال لها بلعب دور أكبر في المنطقة وكما ساعت أيضا من خلال هذه الخطوة إلى التقرب أكثر من الولايات المتحدة الأمريكية وتعميق

[1]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص213.

[2]– رائد محمود أبو مطلق، مرجع سابق، ص31، 32.

[3]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص 213،214.

علاقاتها بها[1]. وفي 22 ديسمبر 2008 زار رئيس الوزراء الإسرائيلي تركيا وقد تحدث الأتراك على تدعيم التعاون بين كلا الطرفين كما قام بالتحدث عن القضية الفلسطينية إلا انه بعد أربعة أيام فقط من هذه الزيارة وقع الاجتياح الإسرائيلي للقطاع غزة وهو ما مهد الطريق إلى عودة الخلافات بين الجانبين وقد تجسد ذلك من خلال المواقف المختلفة لأردوغان الذي ندد بقوة العدوان على امتداده وكانت ذروتها الحادثة الشهيرة التي قام بها أردوغان في منتدى دافوس في 29 جانفي 2009 حيث ترك الجلسة التي كان الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز حاضرا فيها وقد واجه له أشد العبارات التي تستنكر السياسات الإسرائيلية في فلسطين[2].

وفي شهر ماي 2010 شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية توترا لم يسبق له مثيل وذلك بسبب الاعتداء على أسطول الحرية الذي كان متوجها إلى فلسطين وذلك من طرف القوات الإسرائيلية والذي خلق استشهاد 09 أعضاء من المشاركين فيه وذلك ما خلق موجه غضب كبيرة من الجانب التركي[3] وقد تبين ذلك من خلال دعوة أردوغان إلى معاقبة إسرائيل بسبب المجزرة الدموية التي ارتكبتها في حق أسطول الحرية وصفا عملها باللاإنساني كما حذر إسرائيل من مغبة اختبار صبر تركيا عليها وطالبا في نفس الوقت بأن ترفع حصارها المفروض على قطاع غزة وداعيا المجتمع الدولي بالوقوف ككل ضد الانتهاكات التي يتعرض لها الفلسطينيين في القطاع من طرف الإسرائيليين[4] وقد كان الرد الإسرائيلي عن طريق رئيسها شيمون بيريز والذي صرح بان إسرائيل تمر بفترة صعبة والعالم كله يقف ضدها مما فعلت[5] وبعد هذه الحادثة وضعت تركيا ثلاثة شروط من اجل إعادة العلاقات بينها وبين تركيا وتتمثل هذه الشروط في تقديم الجانب

---

[1]– رائد محمود أبو مطلق، مرجع سابق، ص34.

[2]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص214.

[3]– سمير صالحة واخرون، مرجع سابق، ص38.

[4]– بينار ايدنلي وطولاي كارادينير، **أردوغان يطالب بمعاقبة إسرائيل لن تعود الأمور إلى سابق عهدها أبدا في العلاقات بين البلدين**، صحيفة القدس العربي، العدد 6526، الأربعاء 02 جوان 2010، ص6.

[5]– **قافلة الحرية العرب**، صحيفة الجريدة، العدد 950 ، الجمعة 04 جوان 2010،ص2.

الإسرائيلي الاعتذار، تعويض أسر الضحايا ورفع الحصار عن قطاع غزة[1] ولكن بالرغم من التوتر الشديد في العلاقات بين كلا الدولتين إلا أن كلا الطرفين اظهر جوانب لإعادة العلاقات بينهما من جديد وذلك من خلال اجتماع كلا الطرفين في جنيف لبحث ألية الخروج من الأزمة السياسية بينهما وقد حظر هذا الاجتماع وكيل وزارة الخارجية التركية فريدون سينير لولو ومثل الجانب الإسرائيلي يوسيف تشيحانوفير[2] وقد ظهرت فيما بعد الجهود الأمريكية لإعادة العلاقات بين كلا الدولتين إلى سابق عهدها وذلك من خلال جهود الرئيس الأمريكي باراك أوباما والذي ساهم في إقناع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو وذلك من أجل الاعتذار إلى تركيا وهذا من خلال مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء التركي طيب رجب أردوغان على خلفيات حادثة سفينة مرمرة وقد شكل هذا الاعتذار دفعا لبدء المفاوضات للاتفاق على الشروط الأخرى التي أملتها تركيا من أجل إعادة العلاقات مع إسرائيل واستمرت المباحثات بينهما إلا أن وافقت إسرائيل في فيفري 2014 على تعويض أسر الضحايا بمبلغ 20 مليون دولار ولكن ذلك لم يكن في أرض الواقع بحيث تعمدت إسرائيل فقط الموافقة على التعويض من أجل إعادة العلاقات مع تركيا إلى سابق عهدها وبعد ذلك وفي 28 جويلية 2015 قام نتنياهو بزيارة قبرص وقد تبحث مع قادته عدة ملفات مختلفة كالمسائل الأمنية والاقتصادية وهو الشيء الذي لم يعجب تركيا ورأت فيه مراوغة من الجانب الإسرائيلي في المنطقة خصوصا في ظل خلاف تركيا حول القضية القبرصية[3].

المطلب الثاني: التسلح التركي الإسرائيلي والعلاقات بين الطرفين بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة

تعتبر مسألة التسلح واكتساب القوى العسكرية من أهم الأسس التي شغلت إسرائيل منذ تأسيسها ولعل أبرز دليل على ذلك وضع القادة الإسرائيليين ومؤسسها وعلى رأسهم دافيد بن

[1]– محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص2،3.

[2]– رائد محمود أبو مطلق، مرجع سابق، ص38.

[3]– محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص3.

غوريون فرضيات أساسية لأمنها وكذا التفكير في حيازة السلاح النووي منذ نشأتها وذلك لمجابهة أي خطر يهددها في المنطقة التي تتواجد فيها وفي العالم ككل[1] ولذلك سعت تركيا إلى الاستفادة من التطور العسكري الكبير للجانب الإسرائيلي وذلك بإقامة علاقات معها في هذا المجال وذلك في فترة حزب العدالة والتنمية وهذا رغم انخفاض مستوى العلاقات بين الطرفين بوصول هذا الحزب إلى السلطة ولذلك فقد حولت تركيا كسب الخبرة العسكرية الإسرائيلية من خلال التعاون معها في هذا المجال كما سعت تركيا من خلال هذه الخطوة إلى كسب تّأييد ومباركة كل من الجانب الأوروبي والأمريكي لها وعلى هذا الأساس فقد شهدت العلاقات التركية والإسرائيلية في هذا المجال وجود عدة مبادرات تعاونية ولعل أبرزها:

- توقيع صفقة بقيمة 668 مليون دولار في مارس 2002 لتحسين الدبابات التابعة للجيش التركي وتزويدها بمنظومة معلومات تكنولوجية جديدة ويساعد ذلك تركيا من أجل إنشاء دبابات مستقلة مستقبلا.
- إجراء نقاش في وزارة الدفاع بأنقرة بمشاركة كبار مسؤولي قسم التكنولوجية في الجيش الإسرائيلي ونظرائهم في الجيش التركي وذلك في نوفمبر 2003 وقد تبين من خلاله ارتفع النشاط المشترك للجيشين التركي والإسرائيلي بنسبة 40 بالمائة خلال سنة واحدة أي من 2002 إلى غاية 2003.
- في عام 2005 قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارة إسرائيل وقد اجتمع مع الرئيس الإسرائيلي موشيه كاتساف ورئيس الوزراء أرييل شارون وجرى الاتفاق بينهما على التعاون في المجال العسكري وذلك بالتأكيد على تطوير 17

[1]– محمود محارب، **سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت،2013، ص11.

مشروع مشترك بين تركيا وإسرائيل في مجال المشروعات الإسرائيلية كما قامت تركيا بشراء عدة معدات عسكرية من إسرائيل.

- توقيع صفقة لتحسين طائرات سلاح الجو التركية بمبلغ يتراوح ما بين 400 إلى 500 مليون دولار بالإضافة إلى تحديث 170 دبابة تركية بالإضافة إلى إشراك إسرائيل لتركيا في مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي.
- في مارس 2006 أبرمت السلطات العسكرية التركية صفقتين دفاعيتين مع إسرائيل الأولى متعلقة ببرامج الاستطلاع الاستراتيجية عالية التقنية أما الثانية تخص أغراض التشويش على الرادارات.
- وصول العلاقات الأمنية والعسكرية بين الدولتين ذروتها من خلال هذه الفترة ودخولها في مرحلة العلاقة الاستراتيجية من خلال الاتفاقيات التي وقعت في هذا المجال والتطور الكبير الذي عرفته تركيا في تحديث جيشها مستفيدة من الخبرات الإسرائيلية.
- في 2007 زار رئيس الوزراء الإسرائيلي ايهود أولمرت تركيا للتباحث مع المسؤولين الأتراك حول تعزيز التعاون القائم بين كلا الطرفين خصوصا في المجال العسكري.
- في فيفري 2008 زار وزير الجيش الإسرائيلي ايهود بارك تركيا واستقبل من نظيره التركي وجدي غونول وقد أعلن الطرفين أن التعاون بينهما في المجال العسكري يسهم في سلم واستقرار المنطقة[1].

وبعد عام 2008 شهدت العلاقات بين كلا الطرفين نوعا من الجمود بسبب العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة[2] بالإضافة إلى حادثة دافوس في 2009 بين أردوغان وشمعون بيريز وكذا الهجوم الإسرائيلي على الأسطول التركي مرمرة في 2010[3] وذلك ما ادى بتركيا

[1]– رائد محمود أبو مطلق، مرجع سابق، ص ص50–52.

[2]–سمير العيطة وآخرون، مرجع سابق، ص709.

[3]– أدار بريمور، **تركيا لا تريد المصالحة**، صحيفة القدس العربي، العدد7270، الأربعاء 31 أكتوبر 2012، ص9.

إلى إعلان تجميد ما لا يقل عن اثني عشر مشروعا عسكريا مع إسرائيل بعد هذه الحادثة وبالإضافة إلى تجميد اتفاقيات أخرى في هذا المجال كاتفاق شراء الدبابات من إسرائيل بقيمة 05 ملايير دولار وكذا اتفاقيات شراء الطائرات الرادار للإنذار المبكر بقيمة 800 مليون دولار لكن بعد فترة من ذلك عادت العلاقات بين كلا الطرفين من خلال الإعلان في عام 2013 عن تسليم شركة "إليلتا" الدفاعية الإسرائيلية لتركيا أجهزة الكترونية بقيمة 100 مليون دولار لتزويدها إلى الطائرات التركية اواكس وبالإضافة إلى ذلك جرت في هذه الفترة اتفاقيات أخرى في المجال العسكري كنقل قطع الغيار العسكرية من إسرائيل إلى تركيا[1] وبذلك ففي المجمل شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية في المجال الأمني والتسلح العسكري نموا كبيرا في فترة حكم حزب العدالة والتنمية وذلك رغم مرور العلاقات في الجانبين السياسي والدبلوماسي بفترات توتر متعددة إلا أنها لم تؤثر في المجال العسكري الذي شهد كثافة في المبادلات بين كلا الطرفين[2].

المطلب الثالث: موقف تركيا من القضية الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي على لبنان

أولا- موقف تركيا من القضية الفلسطينية:

تعتبر تركيا من بين الدول التي ساندت القضية الفلسطينية خصوصا مع مجيء حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في 2002 بحيث ان قاعدته الانتخابية كانت تميل بشكل قوي الى القضايا العربية والإسلامية وخصوصا منها المسألة الفلسطينية[3] ولعل اكبر دليل على وقوف تركيا مع الفلسطينيين هو التوتر الشديد في العلاقات بينهما وبين إسرائيل خصوصا

[1]- محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص8،9.

[2]- رائد محمود أبو مطلق، مرجع سابق، ص53.

[3]- مرجع نفسه، ص88.

بعد العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة[1] والذي جاء في سياق سياسة إسرائيلية تبنتها الدولة العبرية والذي كان قائما على أسلوب الخنق الاقتصادي وغلق المعابر والضغط العسكري على سكان القطاع من خلال الحملات العسكرية التي انتهجتها فيه[2] ولقد لعبت تركيا في هذه القضية دورا فاعلا ومهما لصالح الجانب الفلسطيني وذلك بحكم عضويتها في مجلس الأمن الدولي وكذا حلف الشمال الأطلسي وهو الذي أعطى لها المجال إلى نقل أفكار ووجهات نظر قادة حركة حماس إلى هذه المجالس وذلك بفضل علاقات التقارب بين حزب العدالة والتنمية التركي وحركة حماس الفلسطينية وبالإضافة إلى ذلك فقد ظهر الدعم التركي لفلسطين من خلال تحميل أردوغان مسؤولية العدوان على قطاع غزة إلى الجانب الإسرائيلي وذلك بسبب عدم احترامها شروط التهدئة في المنطقة كما وصف العدوان الإسرائيلي بالغير الإنساني والظالم والغير مقبول ودعا المجتمع الدولي إلى ضرورة التحرك لإغاثة الفلسطينيين في القطاع[3]وهو الأمر الذي اغضب المسؤولين الإسرائيليين وهو الشيء الذي انتقدته بشدة إسرائيل بحيث استدعت السفير التركي في بلادها نمق طان إلى مقر وزارتها الخارجية وقد تم إبلاغه استياء إسرائيل من المواقف التركية الداعمة لفلسطين[4] وفي 05 جانفي 2009 أعلن أردوغان بأنه لن يجري أي اتصال مع أي مسؤول إسرائيلي إلى غاية توقف حصارها على القطاع كما طالب بضرورة منع إسرائيل من دخول مقر الأمم المتحدة بسبب المجازر التي اقترفتها في فلسطين كما اتهم الدول الغربية وخصوصا الأوروبية بالكيل بمكيالين وبعدم

[1]– سمير العيطة وآخرون، مرجع سابق، ص695.

[2]– عبد الحميد الكيالي وآخرون، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عملية الرصاص المصبوب معركة الفرقان**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، الطبعة الأولى،بيروت،2009،ص13.

[3]– باسم القاسم وآخرون، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 27-12-2008/18-01-2009**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009، ص48،49.

[4]– رائد محمود أبو مطلق، مرجع سابق، ص90.

التحرك لإيقاف إسرائيل وعدوانها على فلسطين وقيامها في نفس الوقت بالتدخل لإيقاف النزاع في جورجيا حول اوستيا الجنوبية بسرعة كبيرة[1].

وفي عام 2010 بعثت تركيا وفدا يضم عدة أتراك ضمن أسطول السفن الذي كان يحمل أكثر من 700 متضامن قادمين من 36 دولة ومتجهين إلى قطاع غزة والذي قامت إسرائيل باعتراض طريقه وشن هجمات عليه وذلك عن طريق قوتها الخاصة التابعة لبحريتها وهو الاعتداء الذي أسفر عن مقتل 09 أعضاء مشاركين فيه وإصابة العشرات من المتضامنين وهو الشيء الذي أدى إلى تأزم وتوتر العلاقات بين تركيا وإسرائيل إلى حدود غير مسبوقة وقد كان لذلك ردة فعل تركية ساخطة على إسرائيل من جميع المستويات الشعبية والرسمية وكذا الإعلامية[2] كما كان لهذا الاعتداء تداعيات كثيرة على مسار العلاقات بين تركيا وإسرائيل والتي تمثلت في:

- تزايد الانفتاح التركي على مواقف حركة حماس وسياستها والدفاع عنها رسميا وشعبيا على حساب العلاقة مع إسرائيل
- تراجع قدرة إسرائيل على بناء العلاقات مع تركيا بشكل كبير
- شعور تركيا بأن إسرائيل ليست حليفا صديقا لها وإنما تريد استغلالها فقط لتغطي بها سياستها في المنطقة.

[1]– باسم القاسم وآخرون، مرجع سابق، ص49.

[2]– سمية حوادسي، **العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014)، ص132،133.

- تعبير رجب طيب أردوغان عن مساندة تركيا دائما وأبدا للفلسطينيين مهاما كانت الظروف من خلال تصريحاته التي اعتبر فيها أن مصير الشعب الفلسطيني ليس منفصلا عن مصير تركيا [1].

ثانيا- موقف تركيا من العدوان الإسرائيلي على لبنان:

لقد شكل العدوان الإسرائيلي على لبنان خلال عام 2006 محطة لتوتر العلاقات الثنائية بين دولتي تركيا وإسرائيل[2] بحيث كان موقف الحكومة التركية منددا بهذه الاعتداءات الإسرائيلية اتجاه الطرف اللبناني حيث كان أردوغان من بين القادة الإقليميين الذين نددوا بالاستخدام المفرط للقوة اتجاه اللبنانيين[3] وبالإضافة إلى ذلك فقد شهدت تركيا في جميع أرجائها انطلق المظاهرات والاحتجاجات الشعبية المستنكرة لهذا العدوان وقد أظهرت استطلاعات الرأي العام في أوساط الشعب التركي وجود ما يزيد عن 90 بالمائة منهم ضد الدولة الإسرائيلية وضد ممارستها سواء في لبنان أو في فلسطين[4] خصوصا أن هذا العدوان ليس الأول من نوعه والذي تقوم به إسرائيل ضد لبنان فقد شهدت السنوات الماضية مقتل أزيد من 15000 لبناني خلال الاجتياحات المتعددة والتي قام بها الاحتلال الإسرائيلي في لبنان[5].

وقد ظهر الموقف التركي المساند للبنان أيضا في تلك الفترة من خلال موقف الحكومة التركية التي نددت بشدة العدوان الإسرائيلي على لبنان وذلك خلال قمة مجموعة الثماني المجتمعة بسان بترسبورغ والذي كانت تركيا حاضرة فيه ممثلة من طرف عبد الله غول والذي

---

[1]- سمير صالحة وآخرون مرجع سابق، ص ص63-65.

[2]- سمية حوادسي، مرجع سابق، ص124.

[3]- عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص213.

[4]- سمية حوادسي، مرجع سابق، ص124.

[5]- ديفيد ديوك ، **أمريكا إسرائيل و11 أيلول 2001**، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، الطبعة الأولى، دمشق، 2002، ص29.

دعا إلى الوقف الفوري لإطلاق النار في لبنان وقد شهدت الفترة ما بعد هذا العدوان الوقوف التركي دائما بجانب لبنان وذلك ما ظهر من خلال التصريحات التي أطلقها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان خلال زيارته إلى لبنان في نوفمبر 2010 أين أطلق تصريحات تحذيرية للجانب الإسرائيلي مفادها أن أنقرة لن تقف مكتوفة الأيدي أمام أي عدوان توجهه إسرائيل باتجاه غزة أو لبنان[1].

المطلب الرابع: موقف تركيا وإسرائيل من التطورات والتغيرات الإقليمية في المنطقة المتوسطية في طل انتفاضات الربيع العربي

1- تونس:

أ- موقف تركيا من الثورة التونسية:

لم تقم تركيا بالتدخل في الأزمة التونسية وذلك من منطلق الحرص على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول هذا وقد عملت تركيا بعد سقوط نظام بن علي على توطيد العلاقات السياسية والاقتصادية مع النظام التونسي الجديد وقد تبين ذلك من خلال المساعدات المالية التي قدمتها تركيا لتونس على شكل قرض بلغ نصف مليار دولار وذلك من أجل إنعاش اقتصادها الذي تراجع من جراء هذه الثورة[2].

ب- موقف إسرائيل من الثورة التونسية:

لقد جاءت ردة الفعل الإسرائيلية على اندلاع الثورة الشعبية في تونس فاترة بحيث لم تولي القيادة الإسرائيلية ولا إعلامها اهتمام خاصا بالثورة التونسية وذلك كون تونس بالنسبة لها بعيدة جغرافيا وغير مؤثرة في السياسة الإقليمية ولا في الصراع العربي الإسرائيلي وبالإضافة

[1]- سمية حوادسي، مرجع سابق، ص ص 125-127.

[2]- نظير محمود أمين، موقف تركيا من أحداث التغيير في المنطقة العربية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد2، 2013، ص19.

إلى ذلك فقد اعتبرت إسرائيل تونس لاعبا غير مؤثر في معادلات القوى العسكرية والأمنية على المستوى الإقليمي ولكن هذا لم يمنع بعض الباحثين الإسرائيليين من أمثال إيلي فوده من تحذير النخبة الإسرائيلية من الاستخفاف بتداعيات الثورة التونسية مبررا قوله بأنها قد تلقي بظلالها على البلدان الأخرى العربية والتي تعاني من الأزمات الاقتصادية ومن قمع للحريات وبالتالي تقلب موازين القوى في المنطقة ككل وفي البلدان العربية الأخرى خصوصا[1].

2- مصر:

أ- موقف تركيا من الثورة المصرية:

لقد بدأت الثورة المصرية في 25 جانفي 2011 وذلك بنزول الشعب المصري إلى الشارع ضد نظام مبارك[2] وقد ظهر الموقف التركي من الثورة المصرية بعد 06 أيام فقط من قيامها وذلك حيث قام رئيس الوزراء التركي بدعوة مبارك للاستجابة إلى مطالب شعبه والتخلي عن السلطة وذلك ما دل على وقوف تركيا مع التغيير في مصر ومساندتها لهذه الثورة وبالإضافة إلى ذلك أعلن وزير الخارجية التركية احمد داود أوغلو في مقابلة صحفية مع نيويورك تايمز في سبتمبر 2011 بان تركيا ستتحالف مع مصر الجديدة من اجل تأسيس محور ديمقراطية في المنطقة[3] وفي نفس الشهر اي سبتمبر 2011 قام رئيس الوزراء التركي طيب رجب أدوغان بزيارة إلى مصر ووجه رسالة من خلال زيارته إليها مفادها أن على مصر أن تعرف كيف تسيير هذه المرحلة الانتقالية وذلك من أجل إحداث

[1]- يسري خيزران، **رؤية إسرائيلية للثورات العربية**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية،2014، ص3.

[2]- حسن نافعة وآخرون، **العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي**، مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الاولى، بيروت، 2014، ص33.

[3]- نظير محمود أمين، مرجع سابق، ص19،20.

الديمقراطية وإنجاح عملية التحول الديمقراطي فيها[1] هذا وقد عارضت تركيا بشدة ما جرى في مصر على يد عبد الفتاح السيسي والانقلاب العسكري الذي قام به ضد مرسي معتبر إياه بالتصرف الغير قانوني والمنافي للتطلعات ورغبات الشعب المصري خصوصا وان تركيا حرصت على إقامة علاقات تعاون مميزة مع مصر بعد الثورة سيما مع تصدر الإخوان المسلمين للمشهد السياسي هناك ولكن الانقلاب العسكري في 2013 والذي قام به السيسي سد الطريق عليها[2].

ب- **موقف إسرائيل من الثورة المصرية:**

لقد كان الموقف الإسرائيلي متخوفا وحذرا من الواقع السياسي الذي ستسفر عنه الثورة المصرية خصوصا وكونها حليفة لها[3] وترتبط معها بمعاهدة سلام مستقرة منذ عام 1979 وبالإضافة إلى تزويد مصر لإسرائيل بالغاز الطبيعي وكذا التخوف من سقوط مبارك الذي كانت سياسته وقراراته متناغمة وملائمة مع المصالح العليا لدولة إسرائيل ولذلك عملت على إبقاءه في الحكم خدمة لمصالحها بحيث وصل بها الأمر حتى بمطالبته باللجوء السياسي إلى إسرائيل بحيث تعهدت له الحكومة الإسرائيلية بمنحه هذا اللجوء السياسي وكذا تقديم المعالجة الطبية اللازمة له وقد اتى هذا الطلب على لسان رئيس حكومة إسرائيل وكذا بنيامين بن إليعازر وهو احد أركان حزب العمل الإسرائيلي ولكن مبارك رفض هذا العرض ولقد عرفت الفترة التي تلت الثورة المصرية زيادة صدمة إسرائيل من تداعياتها خصوصا مع انتخاب محمد مرسي رئيسا للبلاد وهو مرشح حركة الإخوان المسلمين وذلك ما يعني سيادة

---

[1]- أحمد ت.كورو، **سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية: هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية نموذجا للإسلاميين العرب**، مركز بروكنجر للأبحاث وللتحليلات، الدوحة، 2013، ص2.

[2]- سعيد الحاج، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر**، مركز إدراك للدراسات الاستشارات، 2016، ص3.

[3]- **التداعيات الجيو إستراتيجية للثورات العربية تغيير المفاهيم ودول ديمقراطية قادرة على مواجهة إسرائيل**، صحيفة النهار، العدد25359، السبت 12 أفريل 2014، ص9.

البرنامج الإخواني في مصر والذي يرفض ويعارض الإقرار بشرعية دولة إسرائيل ويهدد السلام القائم بينها وبين مصر منذ معاهدة كامب ديفيد وقد زادت أكثر المخاوف الإسرائيلية من تدهور علاقاتها مع مصر خصوصا بعد زيارة احمد نجاد لمصر في تلك الفترة وذلك ما يمهد للانفتاح المصري على إيران وهو الشيء الذي لا تريده إسرائيل وبعد ذلك خلفت الاحتجاجات التي ظهرت في مصر ضد سياسة الرئيس مرسي والانقلاب الذي نفذه الجنرال عبد الفتاح السيسي ارتياحا كبيرا من الجانب الإسرائيلي[1] ولعل اكبر دليل على ذلك هي تصريحات النائب في البرلمان الإسرائيلي تساحي هنغبي والذي قال بان مصلحة إسرائيل في مصر تقتضي تولي نظام ذات صلة بالولايات المتحدة الأمريكية مقاليد الحكم وليس نظام ذات تعصب ديني وبالتالي فتوالي عبد الفتاح السيسي رئاسة البلاد هو اكبر بشرى لإسرائيل والتي ستكمل علاقاتها مع مصر كما كانت من قبل[2].

3- ليبيا:

أ- موقف تركيا من الثورة الليبية:

لقد عكست الثورة الليبية أفكار متناقضة للموقف التركي حيالها وذلك ما ظهر من خلال ازدواجية مواقفها من هذه الثورة ففي بدايتها دعت تركيا إلى إعطاء فرصة للحل السلمي وإبقاء نظام القذافي في السلطة وهو الموقف الذي اتخذته تركيا نتيجة للعلاقات الطيبة التي تربطها بليبيا وبالقذافي خصوصا بسبب وقوفه إلى جانب تركيا أثناء التدخل العسكري في قبرص عام 1974 وكما عمل على تهيئة كافة السبل لتعزيز علاقاته بتركيا طيلة حكمه لليبيا ولكن بعد تصاعد الأمور ودخول ليبيا في ثورة داخلية عنيفة وظهور الموقف الدولي الداعي إلى ضرورة تنحي القذافي من على هرم السلطة جاء الموقف التركي مع هذا الطرح

[1]-يسرى خيزران، مرجع سابق، ص ص 4-6.

[2]- سامر حسين وآخرون، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر بعد 30 يونيو 2013 وحتى منتصف مارس 2014**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ص11، 12.

داعيا هو الأخر تنحي القذافي من السلطة وتغير موقفها من الداعم إلى الرافض لنظام القذافي في ليبيا وبذلك فقد شكل موقف تركيا اتجاهين متناقضين حيال الثورة الليبية[1].

ب- **موقف إسرائيل من الثورة الليبية:**

لقد كان الموقف الإسرائيلي مرتاحا من قيام الثورة في ليبيا خصوصا كون النظام الليبي بقيادة القذافي كان من الداعمين للقضية الفلسطينية ولعل أبرز دليل على الموقف الإسرائيلي الداعم لقيام الثورة في ليبيا هو تصريح الصهيوني برنارد هنري ليفي بعد سقوط الدولة الليبية بقيادة نظام القذافي بحيث قال «أنه كان مع قيام الثورة الليبية ليس من أجل شعبها وإنما خدمة لمصالح إسرائيل في المنطقة كما صرح أيضا في إحدى كتابته بأنه مطمئن بشان ليبيا بعد سقوط نظام القذافي فيها»[2].

4- سوريا:

أ- **موقف تركيا من الثورة السورية:**

انطلقت الثورة السورية في مارس 2011 وقد جاءت في سياق الثورات العربية الأخرى التي بدأت في كل من تونس ومصر تواليا[3] ولقد بدأت بطريقة سلمية ولكنها سرعان ما تحولت في سبتمبر 2011 إلى الكفاح المسلح[4] وقد جاء الموقف التركي إزاء الأزمة السورية من خلال اتصال رئيس الوزراء التركي طيب رجب اردوغان بالرئيس السوري بشار الأسد معبرا له عن أسفه بالأحداث التي وقعت في سوريا كما قام بتحذيره من عواقب الدخول

---

[1]- نظير محمود أمين، مرجع سابق، ص 21، 22.

[2]- صالح بدروشي، فلسطين علامة فارقة في أهداف مشروع الربيع العربي، **المجلة الثقافية للائحة القومي العربي**، العدد 18، 2015، ص11.

[3]- مروان قبلان، الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في ادارة لعبة التوازنات الإقليمية، **مجلة سياسات عربية**، العدد18، 2016، ص65.

[4]- ياسين الحاج صالح واخرون، **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد**، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الاولى،2013، ص211.

في صراع مع شعبه وارتكاب المجازر بحقهم على غرار ما حدث في البلاد سابقا[1] وبالإضافة إلى ذلك فقد خلفت الأزمة في سوريا قلقا وارتباكا كبيرا في المواقف التركية والتي وجدت نفسها أمام تحديات أمنية خصوصا مع ارتباط تركيا بحدود كبيرة مع سوريا[2] هذا بالإضافة إلى تأثير الثورة السورية بشكل كبير في الاقتصاد التركي بحيث أدت إلى انخفاض حاد في التجارة المزدهرة عبر الحدود التركية السورية وبالإضافة إلى ذلك فقد شهدت تركيا تدفقا كبيرا للاجئين السوريين إلى أراضيها بحيث وصل عددهم قرابة 25 ألف لاجئ سوري في تركيا وذلك في أفريل 2012 وهو ما جعل تركيا تدعو إلى إنهاء العنف في سوريا كما طالبت الدعم الدولي للتكيف مع تدفق اللاجئين الكبير إلى أراضيها[3] وبعد الانتخابات البرلمانية والتي جرت في تركيا عام 2015 قررت انتهاج سياسة الأولويات إزاء قضايا الأمن القومي والتهديدات الإقليمية المتنامية وخصوصا في منطقة شمال سوريا والتي تعرف وجود تنظيم داعش فيها بكثرة وهو ما تحاول تركيا أن تجعل من هذه المنطقة خالية من هذا التنظيم الذي يسيطر عليها وبذلك تقلل من المخاطر التي قد تأتي إلى أراضيها من هذه المنطقة كما تدرس تركيا إمكانية التدخل العسكري في سوريا وذلك من اجل إظهار قوتها ونفوذها في المنطقة وتصحيح الأمور بها خصوصا بعد التدخل العسكري الروسي في سوريا[4].

[1]– سمية حوداسي، مرجع سابق، ص138.

[2]– نظير محمود أمين، مرجع سابق، ص21.

[3]– مايكل لي وآخرون، **الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط**، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان،2012، ص59.

[4]– عماد يوسف قدورة، **مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية المراجعات والاتجاهات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015، ص2.

ب- **موقف إسرائيل من الثورة السورية:**

لم تخفي إسرائيل رضاها باندلاع الثورة في سوريا وذلك على لسان وزير دفاعها إيهود براك والذي صرح بان النظام السوري بقيادة الأسد لن يصمد وسيسقط في غضون أسابيع فقط ولقد جاءت هذه التصريحات لتبين مدى توتر العلاقات بين إسرائيل وسوريا وكذا نظام بشار الأسد الذي لطالما اعتبر إسرائيل محور الشر والمسبب الأول لجميع المشاكل التي تتخبط فيه المنطقة[1]. هذا وقد عرف عن بشار الأسد مساعدته الدائمة لأعداء إسرائيل في المنطقة ويظهر ذلك من خلال تقديمه المساعدة لحزب الله اللبناني أثناء العدوان الإسرائيلي على لبنان وكذا دعمه القضية الفلسطينية وسعيه للتقرب إلى إيران والتي تعتبر أيضا عدوا لإسرائيل في المنطقة[2] وبذلك أكد إيهود براك أن سقوط الأسد هو أفضل من بقائه بالنسبة لإسرائيل[3] ولكن رغم هذه التصريحات فقد أبدى السياسيون والمحللون الإسرائيليين خوفهم وقلقهم من تداعيات الثورة السورية على إسرائيل كونها دولة مجاورة لها هذا وقد أشارت بعض الدراسات الإسرائيلية إلى المخاطر التي قد تنجر من هذه الثورة على إسرائيل والمتمثلة في:

- تنقل التوترات الموجودة على الساحة السورية إلى إسرائيل
- خشية إسرائيل إقدام حركة حماس بإشعال الوضع في قطاع غزة لتوحيد الرأي العام في سوريا وإيران ضدها
- إمكانية تنقل الأسلحة الصاروخية السورية إلى جهات أخرى لا تتفهم معها إسرائيل وذلك ما قد يشكل خطرا عليها في المنطقة

---

[1]- يسري خيزران، مرجع سابق، ص9.

[2]- زهير اندراوس، **إسرائيل تتوقع هجوما قريبا من حزب الله**، صحيفة القدس العربي، العدد5950، الاثنين 21 جويلية 2008، ص1.

[3]- بسرى خيزران، مرجع سابق، ص9.

ولذلك فالأزمة السورية جعلت إسرائيل تعيد توطيد علاقاتها بتركيا بعد حادثة سفينة مرمرة وذلك من اجل التعاون الإستخباراتي بين البلدين من اجل احتواء الأزمة السورية والتي تؤثر على كليهما في المنطقة[1] وهو الشيء الذي أجمعت عليه الصحف الإسرائيلية حين قالت «أن هذا التقارب بين الطرفين في هذه الفترة كان مخطط له وذلك بسبب التطورات التي حدثت في سوريا وتفاقم الثورة فيها»[2] هذا وقد أكد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال مؤتمر له شمال إسرائيل بتاريخ 01 ديسمبر 2015 أن بلاده نفذت عمليات عسكرية في سوريا وهو الاعتراف الذي جاء للمرة الأولى من الطرف الإسرائيلي بعد أزيد من أربع سنوات على بداية الثورة السورية والتي أقر نتنياهو بأن تدخل بلاده فيها أتى من جراء المخاوف الإسرائيلية من تداعيات هذه الثورة على امن واستقرار إسرائيل في المنطقة[3] ورغم كل هذه التدخلات العسكرية التي شهدتها سوريا إلا أن نظامها بقيادة بشار الأسد بقي صامدا أمام كل هذه الهجمات المختلفة ولم يسقط على غرار الأنظمة الأخرى في بلدان الربيع العربي وذلك بفعل الدعم القوي الذي شهدته من طرف دول أخرى وعلى رأسها روسيا والتي أكدت منذ اليوم من الانتفاضة السورية وقوفها إلى جانب النظام السوري الذي يكفل لها تحقيق مصالحها المرجوة في المنطقة[4].

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية الإسرائيلية

لقد شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ نشأتها بروز العديد من الأحداث والمتغيرات التي أثرت في مسارها وذلك من الجانبين السلبي والإيجابي وقد عرفت هذه العلاقات مرورها بفترات مختلفة تاريخيا وحاضرا كما تميزت بالتوتر والتقارب في أبرز مراحلها ولذلك ومن

[1]– سمية حوادسي، مرجع سابق، ص ص140–142.

[2]– فايز رشيد، **تركيا...إسرائيل البدء من جديد**، صحيفة القدس العربي، العدد 7424، الخميس 02 ماي 2013، ص18.

[3]– **إسرائيل تعترف بتنفيذ عمليات في سوريا**، صحفية الشرق، العدد 10000، الأربعاء 02 ديسمبر 2015، ص33.

[4]– أحمد دياب، حلفاء روسيا... وارث بريجنيف، **مجلة العرب الدولية**، العدد 1588، الرياض، 2013، ص9.

خلال هذا المبحث سنسعى إلى القيام بالاستشراف في العلاقات التركية الإسرائيلية وذكر السيناريوهات المحتملة والتي قد تنتج عنها في المستقبل وبذلك قمنا بصياغة ثلاثة سيناريوهات وقسمنها الى ثلاثة مطالب ففي الأول استشرافنا فيه بقاء الوضع على ما عليه بين الطرفين والذي يتميز بالتوتر في فترات والتقارب في فترات أخرى أما في المطلب الثاني فاستشرافنا فيه سيناريو نمو العلاقات أكثر وتطورها أما في المطلب الثالث فقد استشرافنا فيه توتر العلاقات أكثر مستقبلا وبالتالي القطيعة بين كلا البلدين.

المطلب الأول: سيناريو بقاء الوضع على ما عليه بين الطرفين (توتر العلاقات في فترات وتقاربها في فترات أخرى)

وينطلق هذا السيناريو من فكرة أنه وعلى الرغم من وجود وتزايد مؤشرات التوتر بين كلا البلدين من تارة إلى أخرى فإنها تعبر عن مستجدات لأوضاع إقليمية لن تؤثر في عمق العلاقات بين كلا الدولتين والتي تصوغها صفة المصلحة المشتركة بين كليهما[1] وهو الشيء الذي أقره بعض الباحثون الأتراك حين صرحوا «بان مستقبل العلاقات بين تركيا وإسرائيل مرتبط بمجمل التطورات الإقليمية التي تحدث في المنطقة» أي أن العلاقات بين الطرفين تتقارب في حدث ما وتتباعد وتختلف في حدث أخر حسب المستجدات التي تطرأ في المنطقة ومن جهة أخرى يرى هؤلاء الباحثين أن إسرائيل ليس لها خيار في هذا الفضاء الإقليمي بحيث تمثل تركيا متنفسها الوحيد في محيط ملئ بالدول المعادية لها ولوجودها وهو الشيء الذي يفرض عليها هي التقارب أكثر من تركيا ولكنها قد تصطدم بعقبات كبيرة ولعل أهمها وجود قناعة وإيمان مطلق لدى القيادات التركية بعدم الوثوق الكامل بإسرائيل وفي الجانب الأخر نجد بعض الباحثين الاسرائيليين يقللون من هذه الفكرة ويرون بان إسرائيل تقيم علاقات مع العديد من الدول سواء كانت القريبة أو الصديقة بها وبالتالي فتركيا لا تمثل

[1]– صداح احمد الحباشنة، مرجع سابق، ص796.

الخيار الوحيد لها في المنطقة هذا وقد أكد هؤلاء الباحثين بان العلاقات التركية الإسرائيلية ستشهد توترات لكن على كليهما تجاوزها والمضي قدما لما فيه تحقيق لمصالحهما المشتركة وذلك ما يتحقق بتقديم كليهما تنازلات وهو ما يعود بالفائدة على الطرفين[1].

ولعل من أهم الظروف التي قد تساهم في ظهور هذا السيناريو في العلاقات التركية الإسرائيلية مستقبلا بالتقارب تارة والتوتر تارة أخرى نجد:

- من ناحية التقارب:

– أن تكون هنالك رغبة من كلا الطرفين لطي صفحة الخلافات الماضية والتقارب أكثر من أجل تحقيق أهدافهما في المنطقة.

– الضغوط التي قد تشهدها كل من تركيا وإسرائيل من طرف الولايات المتحدة الأمريكية والتي تعتبرهما حليفيها الاستراتيجيين في المنطقة وذلك من أجل فرض التقارب عليهما وذلك خدمة لمصالحها خصوصا في ظل المتغيرات الكبرى الجديدة التي قد تحدث على هذا الفضاء الإقليمي مستقبلا

– التطورات الكثيرة التي قد تعرفها الأزمة السورية في المستقبل وما ينجر عنها من تهديدات لكل منهما خصوصا من تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي لطالما شكل تهديدات لكل دول المنطقة.

– التخوف التركي من تسارع خطوات المشروع السياسي لأكراد سوريا على حدودها الجنوبية وهو ما تراه أنقرة تهديدا صريحا لأمنها القومي وبذلك تسعى تركيا من أجل الحد من طموحات حزب الاتحاد الديمقراطي (الكردي السوري) وذلك في إقامة ممر كردي شمال

[1]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص 272، 273.

سوريا يمتد من حدود العراق إلى البحر المتوسط وذلك من خلال التقارب أكثر من الجانب الإسرائيلي للعمل سواية من اجل إفساد مخططات أكراد سوريا. [1]

ولكن رغم هذه السيناريوهات التي قد تساهم في تقارب الطرفين التركي والإسرائيلي مستقبلا إلا انه في المقابل من ذلك توجد العديد من القضايا التي لا تزال عالقة ومحل جدال بين كلا الطرفين والتي قد تساهم في توتر العلاقات بينهما مستقبلا والمتمثلة في:

– موقف الرأي العام التركي المعادي للسياسات الإسرائيلية بحيث انه في استفتاء للرأي نفذه مركز للدراسات بتركيا في ماي 2015 حول سؤال من هي الدولة التي قد تشكل خطرا على تركيا جاء الجواب بإسرائيل في المرتبة الأولى بنسبة قدرت ب 42.6 بالمائة وهو ما يدل على موقف الأتراك الحذر والقلق من العلاقات مع تركيا رغم تحسنها في بعض المجالات.

– القضية الفلسطينية وما لها من تأثير في الماضي والحاضر وكذا في المستقبل على مسار العلاقات بين كلا الدولتين فلطالما كانت هذه القضية مصدر للتوتر في اغلب فترات العلاقات بين كلا الدولتين وإضافة إلى ذلك قد يشكل التقارب الكبير أيضا بين قيادات حزب العدالة والتنمية مع حركة حماس توترا ومصدرا قلق للجانب الإسرائيلي في المستقبل

– العلاقات المميزة بين إسرائيل والأكراد والذي قد تنجر منه تأثيرات سلبية مستقبلا على العلاقات بين تركيا وإسرائيل

– غياب الثقة في العلاقات بينهما خلال عهد الحكومتين الحاليتين وماله من تأثيرات على العلاقات وخصوصا أن استمرت نفس الحكومتين في قيادة كلا الدولتين في المستقبل على رأس السلطة[2].

[1]– مستقبل العلاقات التركية–الإسرائيلية على الموقع الالكتروني: www.noonpost.org.
تم الإطلاع عليه يوم الخميس 23 مارس 2017 على الساعة 13:30.

[2]– محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص5.

المطلب الثاني: سيناريو نمو العلاقات التركية الإسرائيلية وتطورها أكثر

ينطلق هذا السيناريو على أساس التحسن الكبير في العلاقات بين تركيا وإسرائيل خصوصا مع تقديم إسرائيل الاعتذار إلى الجانب التركي على حادثة سفينة مرمرة وهي رسالة من الإسرائيليين مفادها الرغبة في إعادة العلاقات بين كلا الدولتين إلى سابق عهدها وتطورها أكثر في المستقبل[1] وهذا السيناريو سيتحقق مستقبلا إذا نظرا كلا الطرفين إلى الأهمية التي يمثلها كل واحد منهما إلى الطرف الأخر بحيث أن إسرائيل ترى في حاجة تركيا لها في العديد من النقاط ولعل أبرزها:

- حاجة تركيا إلى القوة العسكرية والتكنولوجية الكبيرة خصوصا مع التهديدات التي تتواجد في منطقتها ولتحقيق ذلك يجب عليها الارتباط بدولة قوية في هذا المجال ودولة إسرائيل تمثل الخيار الأنسب بالنسبة اليها.
- ظهور الرغبة التركية في إقامة علاقات دبلوماسية مع إسرائيل منذ قيام هذه الأخيرة بحيث تعتبر تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل وبذلك فقد أعلنت تركيا عن نواياها منذ تلك الفترة في التعاون مع الدولة العبرية خصوصا أنها لا تعول على علاقات قوية مع البلدان الأخرى في المنطقة.

وفي نفس الخصوص ترى بعض القيادات الإسرائيلية إلى حاجاتها الماسة لتركيا في المنطقة وأن تدهور العلاقات معها سيشكل منعرجا خطيرا للمصالح الاستراتيجية الإسرائيلية ويتجلى ذلك من خلال:

---

[1]– **بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا إلى أين تتجه العلاقات؟**، على الموقع الالكتروني:
https://www.alarabiya.net/ar/arabia-sudies/2013/04/04 تم الاطلاع عليه يوم الأربعاء 22 مارس 2017 على الساعة 14:00

- أن إسرائيل مازالت ترى بأن إقامة علاقات تعاونية ودبلوماسية مع دولة تعتبر مسلمة كتركيا يعتبر إنجازا كبيرا للدولة الإسرائيلية بحيث أن العالم الإسلامي بأغلبيته لم يقبل بدولة إسرائيل ولا بوجودها في المنطقة.
- حاجة إسرائيل لتركيا من اجل إجراء التدريبات والمناورات المشتركة بينهما في المنطقة وكذا استمرار العلاقات بينهما في المجالين الأمني والإستخباراتي.
- العداوة الإسرائيلية مع إيران يجعل إسرائيل بحاجة ماسة للتعاون مع تركيا من اجل زيادة نفوذها في المنطقة خصوصا مع المشروع الامتدادي لدولة إيران في منطقة الشرق الأوسط[1].

وبالإضافة إلى ذلك فحدوث سيناريو التقارب أكثر ونمو العلاقات بين كلا الدولتين وتطورها وارد خصوصا في الميدان الاقتصادي وذلك بفعل تعدد فرص التعاون في هذا المجال من جهة وكونه أيضا مجالا للتعاون بين تركيا وإسرائيل حتى في فترة الخلافات الدبلوماسية بين كليهما[2] وبالإضافة إلى ذلك فان العامل الأمني والعسكري قد يساهم هو الأخر في تعزيز العلاقات بين تركيا وإسرائيل في المستقبل[3] خصوصا مع التهديدات الأمنية التي شهدتها تركيا في أواخر عام 2014 من قبل احد مؤسسي حزب العمال الكردستاني والذي وعد تركيا بانتفاضة كردية جديدة في حال إصرارها على محاربتهم وهي التهديدات التي رد عليها الرئيس التركي طيب رجب أردوغان بالقول أن بلاده لن ترضخ إلى مثل هذه التهديدات[4] ويعتبر هذا العامل بالذات أي خلافات تركيا مع حزب العمال الكردستاني من النقاط التي قد

---

[1]– عبد الرحمان شهاب، **العلاقات التركية الإسرائيلية في العقل الإسرائيلي**، أطلس للدراسات الإسرائيلية، سبتمبر 2015، ص16، 17.

[2]– محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص10.

[3]– سمية حوادسي، مرجع سابق، ص159.

[4]– أيهم مرعي، **الوحدات توقف تقدم داعش والكردستاني يتوعد تركيا بانتفاضة**، صحيفة الأخبار، العدد 2417، الاثنين 13 أكتوبر 2014، ص15.

تعزز حدوث سيناريو التطور في العلاقات التركية الإسرائيلية مستقبلا والسبب في ذلك يعود إلى أن في فترة ماضية وتحديدا عام 2008 كانت علاقات تركيا متوترة مع إسرائيل وفي تلك الفترة بالذات انفجار الصراع بين تركيا وحزب العمال الكردستاني وشعرت حينها إلى الحاجة وأهمية إسرائيل لها وذلك خصوصا لرصد حركة المقاتلين الأكراد وإعلامها بها وكذا تزويدها بالمعلومات الاستخباراتية بالإضافة إلى حاجة تركيا ايضا للطائرات الحربية الإسرائيلية للتجسس من دون طيار ولعل ما يدعم أكثر حدوث سيناريو التقارب أكثر وتطوير العلاقات بين تركيا وإسرائيل مستقبلا هي التصريحات التي أدلى بها كلا الطرفين في وقت كانت فيه العلاقات متوترة فأردوغان صرح حين رده عن مطالبات تركية بقطع العلاقات الديبلوماسية مع إسرائيل كما فعلت دول أخرى كبوليفيا وفنزويلا فرد قائلا «انه ورغم وجود خلافات بين دولتي تركيا وإسرائيل إلا أنها تبقى أزمات ظرفية وتمر بسرعة ولن تؤثر على مسار العلاقات بين البلدين والتي لطالما كانت علاقات استراتيجية عميقة بين كلا الطرفين» وبالإضافة إلى ذلك نجد أن تركيا ورغم أزمة أسطول الحرية التي أثرت في العلاقات بينها وبين إسرائيل إلا أنها تركت الخلافات جانبا وقامت بمساعدة إسرائيل في إطفاء الحرائق التي نشبت في منطقة الكرمل في 2 ديسمبر 2010 وهذا رغم حادثة مرمرة التي لم يمر عليها وقت طويل إلا أن تركيا ساعدت إسرائيل في هذا الظرف رغم كون العلاقات بينهما متوترة في تلك الفترة وهو ما دعا برئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو بالإفصاح لأردوغان بان بلاده ستجيد السبل لشكر تركيا على مساعدتها لها في هذا الوقت الصعب[1] وبالإضافة إلى ذلك فان كلا الطرفين سيسعيان من اجل إعادة العلاقات الدبلوماسية بشكل طبيعي بينهما خصوصا مع وجود عدة قضايا تهم مصالحهما وكما توجد أخرى تؤثر عليهما خصوصا الأوضاع في سوريا والتي تشكل أبرزها هاجس لكليهما في المنطقة وهو ما يستدعي التعاون بينهما لتفادي

[1]– يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مرجع سابق، ص156.

تأثيراتها السلبية على أمنهما ولذلك فقد قام الطرفين بالاجتماع في روما شهر جوان 2015 للتباحث حول مخالفات هذه الأزمة عليهما[1]هذا وفي نفس الخصوص فقد أكد جون كيري في مؤتمر صحفي له بمدريد في 19 أكتوبر 2015 إلا انه سيسعى إلى بحث الأزمة السورية مع كبار المسؤولين في المنطقة من اجل إيجاد حلول لها والتي لن تكون حلولها عسكرية حسب قوله وبذلك سيسعى إلى دراسة الاقتراحات حول القضية مع دول أخرى في المنطقة كتركيا والدول الأخرى من أجل إيجاد الحلول لهذه الأزمة وهنا ومن خلال هذه التصريحات يتضح الدور التركي الذي تلعبه في المنطقة[2] وبالإضافة إلى ذلك فقد صرح جون كيري في تصريحات أخرى له أن المصالحة بين تركيا وإسرائيل تمثل تطورا مهما في المنطقة وهذا راجع إلى الدور سيلعبه كلاهما من أجل الدفع بعملية السلام والاستقرار فيها[3].

المطلب الثالث: سيناريو التوتر وقطع العلاقات بين البلدين

ويقوم هذا السيناريو على أساس تدهور العلاقات وتوترها بين كل من تركيا وإسرائيل مستقبلا والذي قد تساهم عدة متغيرات في حدوثه في المستقبل وهي:

- تحول العلاقة بين كلا الدولتين من تعاون إلى تنافس في المنطقة خصوصا ان توطدت العلاقات أكثر بين تركيا وإيران وهو ما يشكل تهديدا صريحا للعلاقات التركية الإسرائيلية في المنطقة[4].
- تطور العلاقات بين تركيا والعالم العربي وذلك بعد وصول حزب العدالة والتنمية على رأس السلطة في تركيا بعد عام 2002 وقد توج ذلك بازدهار العلاقات التجارية بين

[1]– محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص2.

[2]– **الضربات الروسية تحيل مواقع الدواعش ركاما**، صحيفة الصباح، العدد 3515، الثلاثاء 20 اكتوبر 2015، ص10.

[3]– سمية حوادسي، مرجع سابق، ص164، 165.

[4]– رائد محمود أبو مطلق، مرجع سابق، ص101.

كلا الطرفين بحيث ارتفعت 4.7 مليار دولار في عام 1992 إلى 22.5 مليار دولار عام 2007 وهذا ما يبرز مدى التقارب التركي من البلدان العربية بعد مجيء الحكومة الجديدة في تركيا وبالإضافة إلى ذلك فقد كان حزب العدالة والتنمية المؤشر الأبرز للتغيرات السياسية المحددة للعلاقات التركية العربية إضافة إلى تحسن العلاقات بينهما على المستويين الرسمي والشعبي أيضا وهذا مؤشر ان دل على شيء فإنما يدل على مدى رغبة تركيا في توطيد علاقاتها مع الجانب العربي وهو ما قد يشكل منعرجا وتهديدا خطيرا في مستقبل العلاقات بين تركيا وإسرائيل وقد يكون متغيرا هاما في إحداث سيناريو التوتر في العلاقات والقطيعة بينهما[1].

– الدعم التركي الواضح للقضية الفلسطينية خصوصا مع مجيء حزب العدالة والتنمية بحيث أن العلاقات التركية الإسرائيلية شهدت توترات عدة من جراء هذه القضية[2] خصوصا في الفترة التي امتدت من 2004–2010 بحيث عرفت استشهاد أكثر من 3293 فلسطيني فيها بسبب الهجمات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وبالأخص في ديسمبر 2008 أين قام الجيش الإسرائيلي بالعدوان على قطاع غزة والتي أرادت به إسرائيل احتلال القطاع وكسر قوى المقاومة فيه وإسقاط حكومة حماس. وقد عرفت هذه الأحداث في قطاع غزة تعاطفا دوليا واسعا وكذا مساندة من طرف الدول العربية والإسلامية[3] ومنها نجد تركيا التي توترت علاقاتها بإسرائيل من جراء هذا العدوان على قطاع غزة وما يؤكد ذلك هو إلغاء تركيا المشاركة الإسرائيلية في مناورات نسر الأناضول العسكرية بتاريخ 08 أكتوبر 2009

[1]– هيثم مزاحم، **تركيا والخيارات الاستراتيجية العربية، قراءة في كتاب "الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص2.

[2]– يسرى عبد الرؤوف يوسف الغول، مرجع سابق، ص157.

[3]– محسن محمد صالح، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،2012، ص131،132.

كتعبير منها على وقوفها إلى جانب القضية الفلسطينية والفلسطينيين وتضامنها معهم وهو الأمر الذي خلف موجة غضب في أوساط قادة الجيش الإسرائيلي والذين طالبوا الحكومة الإسرائيلية باتخاذ الإجراءات ضد تركيا[1] وبالإضافة إلى ذلك ولعل ما يؤكد أكثر وقوف تركيا وتضامنها الكبير الى جانب فلسطين هي التصريحات التي أطلقها أردوغان خلال انتخابات 12 جوان 2011 والتي عرفتها بلاده حين قال " ان هذه الانتخابات هي نصر للشعب التركي وعندما تنتصر أنقرة تنتصر رام الله والقدس"[2].

وهذا إن دل على شيء إنما يدل على الوقوف التام لتركيا اتجاه القضية الفلسطينية خصوصا مع مجيء حزب العدالة والتنمية ولذلك فهي تعتبر من أبرز المتغيرات التي قد تؤدي إلى سيناريو التوتر والقطيعة بين تركيا وإسرائيل في المستقبل خصوصا باستمرار الجهات الإسرائيلية إعاقة عملية السلام وكذا استمرارها في ممارستها العدوانية اتجاه الشعب الفلسطيني وهو الشيء الذي لن ترضاه تركيا في المستقبل[3].

- بحث إسرائيل عن بديل لتركيا في المنطقة وهو ما يتضح جليا من خلال قيامها بتعزيز علاقاتها مع دولة اليونان وذلك على الصعيدين التجاري والعسكري[4] وذلك في الفترة التي عرفت فيها العلاقات التركية الإسرائيلية تدهورا وبذلك عملت إسرائيل من اجل توفير البدائل لها في المنطقة فقامت بتوقيع اتفاقية مع اليونان سمحت لها باستغلال قواعد سلاح الجو اليونانية لإجراء التدريبات والمناورات فيها وبالإضافة إلى ذلك فقد توصل التعاون العسكري بين اليونان وإسرائيل وذلك من خلال القيام

[1]– صالح الشناط وآخرون، **الجيش الإسرائيلي 2000–2012**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،2013، ص26،27.

[2]– يسري عبد الرؤوف يوسف الغول، مرجع سابق، ص157.

[3]– صداح احمد الحباشنة، مرجع سابق، ص796.

[4]– عبد الكريم كاظم عجيل، مرجع سابق، ص277.

بمناورات بحرية مشتركة قبالة جزيرة كريت اليونانية وذلك في وقت كانت إسرائيل تجري مثل هذه العمليات مع الطرف التركي[1] وبالإضافة إلى ذلك ولعل من أبرز ما قد يؤثر على مستقبل العلاقات بين تركيا وإسرائيل في المستقبل ويحدث سيناريو التوتر والقطيعة بينهما هو التقارب الإسرائيلي مع دولة قبرص وذلك في العديد من الملفات المختلفة والمتعلقة بالأمن والاقتصاد وذلك في جويلية 2015 وهذا ما شكل غضب تركيا بسبب الخلافات بينها وبين قبرص أو ما يعرف بالقضية القبرصية[2].

[1]– محمود سمير الرنتيسي، مرجع سابق، ص8، 9

[2]– مرجع نفسه، ص4.

خلاصة الفصل الثالث:

لقد قمنا من خلال هذا الفصل بعرض عدة مباحث والتي قمنا بتقسيمها إلى مطالب مختلفة بحيث عرضنا من خلالها عدة نقاط وتفاصيل هامة، ولعل أبرزها:

- في المبحث الأول قمنا بذكر مسار نشأة الأحزاب الإسلامية في تركيا إلى غاية ظهور حزب العدالة والتنمية بالإضافة إلى ذكر إيديولوجية هذا الحزب وأهم مبادئه، هذا وتطرقنا من خلال هذا المبحث إلى ذكر أهم المكاسب والإنجازات التي حققها هذا الحزب بالنسبة لتركيا وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي.
- أما في المبحث الثاني من هذا الفصل فقد تطرقنا إلى ذكر طبيعة العلاقات بين دولتي تركيا وإسرائيل بعد عام 2002م من عدة جوانب مختلفة كـ: الجانب العسكري، بالإضافة إلى ذلك فقد قمنا بذكر موقف تركيا من القضية الفلسطينية وكذا العدوان الإسرائيلي على لبنان، وأخيرا تطرقنا الى ذكر مواقف كل من تركيا وإسرائيل من التطورات والتغيرات الإقليمية في المنطقة المتوسطية، بحيث قمنا بدراسة حالة الربيع العربي في دول: تونس، ليبيا، مصر، سوريا، مع ذكر الرؤى والمواقف الإسرائيلية والتركية حيال هذه الثورات المختلفة.
- في المبحث الثالث من هذا الفصل، تطرقنا إلى ذكر السيناريوهات المحتملة بين تركيا وإسرائيل في المستقبل بحيث قمنا بوضع ثلاثة سيناريوهات يحتمل حدوثها في المستقبل بين كلا الدولتين وهي: السيناريو الأول هو بقاء الوضع على ما عليه بين كلا الطرفين، أي التوتر في فترات والتقارب في فترات أخرى. أما السيناريو الثاني هو نمو العلاقات التركية الإسرائيلية وتطورها أكثر، أما السيناريو الثالث والأخير هو التوتر في العلاقات بين كلا الطرفين والقطيعة بينهما.

الخاتمة

الخاتمة:

لقد شهدت العلاقات بين دولتي تركيا وإسرائيل منذ نشأتها وحتى عام 2002 وظهور حزب العدالة والتنمية وصوله إلى السلطة مرورها بفترات من التقارب الثنائي من جهة خصوصا في المجال العسكري، وفترات للتوتر والفتور بينهما من جهة أخرى، خصوصا في المنجال السياسي، وهذا راجع إلى الاعتداءات المختلفة والتي شنتها القوات الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية وكذا لبنان، هذا وقد أثرت العلاقات بين كلا الطرفين على الفضاء المتوسطي في هذه الفترة، وذلك من خلال مواقفهما اتجاه قيام الثورات العربية بحيث قام بدعم بعضها ورفض البعض الآخر، بإضافة إلى إقامة علاقات ومخططات مع دول أوروبية منخرطة في هذا الفضاء المتوسطي، وبالإضافة إلى ذلك، يظهر التأثير التركي الإسرائيلي في هذا الحيز الجغرافي من خلال سعيهما إلى أخذ المبادرة في اتخاد القرارات الهامة فيها، وذلك من أجل إبراز دورهما الريادي في هذا الفضاء وإعلاء كلمتهما مقارنة بالدول الأخرى المتواجدة في المنطقة.

ومن خلال تعرضنا لمختلف المراحل والمتغيرات التي حكمت العلاقات التركية الإسرائيلية سمحت لنا باختبار الأسئلة الفرعية والإجابة عنها وذلك على النحو التالي:

- تعود العلاقات بين دولتي تركيا وإسرائيل إلى فترة ما قبل ظهور دولة إسرائيل في عام 1948 وبداية الاعتراف الدولي بها بحيث انه شهدت علاقات تاريخية بينهما تعود إلى فترات زمنية ماضية حيث كان اليهود يقيمون في الأراضي التركية وقد ربطت بينهم علاقات منذ فترة الدولة العثمانية.
- أن لكل من تركيا وإسرائيل سياسة خارجية اتجاه المنطقة المتوسطية، بحيث تسعى إسرائيل إلى كسب تأييد واعتراف أكبر عدد ممكن من دول المنطقة، وذلك من أجل فرض نفسها أكثر كقوة إقليمية والخروج من العزلة الدولية التي عانت منها سابقا،

أما تركيا فقد سعت إلى تقوية علاقاتها أكثر بالدول العربية المتواجدة في المنطقة، بالإضافة إلى سعيها إقامة علاقات أكثر مع الدول الأوروبية المنخرطة في الاتحاد الأوروبي، وذلك بهدف دخولها في هذا الاتحاد.

- لقد تأثرت العلاقات التركية الإسرائيلية بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا بفعل تبني الحزب إيديولوجية جديدة في تعامل الدولة التركية مع العوامل الخارجية، وكذا مع تعاملاتها مع الدول الأخرى، بحيث قام الحزب بصياغة سياسة خارجية جديدة ذات أهداف وطموحات تجعل من تركيا دولة ذات أهمية إقليمية كبيرة وكما تجعلها تؤثر في مختلف القرارات في المنطقة.
- لقد شهدت المنطقة المتوسطية وتحديدا البلدان العربية فيها ظهور عدة ثورات بأراضيها، وذلك ما يسمى بالربيع العربي، وهو الشيء الذي خلق عدة ردود أفعال دولية ولإقليمية حيالها، ولعل أبرزها نجد موقفي كل من تركيا وإسرائيل اتجاه هذه الثورات العربية، بحيث نجد أن لكلا هاتين الدولتين مواقف متضاربة ومختلفة فيما يخص أحداث هذا الربيع العربي، بحيث دعمت تركيا بعض هذه الثورات رفضتها إسرائيل، في حين نجد أن بعض الثورات دعمتها إسرائيل ورفضتها تركيا، ولذلك ففي المجمل نجد عدة مواقف لكلا هذين البلدين فيما يخص أحداث الربيع العربي، بحيث يختلف من دولة إلى أخرى حسب مصالح الطرفين في هذه الدول التي شهدت هذه الثورات.
- لقد شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ قيام دولة إسرائيل واعتراف تركيا بها مرورها بعدة فترات مختلفة وقد ظهرت عدة معطيات لهذه العلاقات في الماضي والحاضر، وقد تشهد في المستقبل ظهور سيناريوهات عدة قد تؤول إليها هذه العلاقة مستقبلا، وهو ما تطرقنا إليه من خلال ذكرنا لثلاثة سيناريوهات وهي: إما بقاء الوضع على ما عليه بالتقارب في فترات والتوتر في فترات أخرى، أو تطور

العلاقات ونموها أكثر، أو سيناريو أخير وهو التوتر وقطع العلاقات بين كلا البلدين.

وبالإضافة إلى ذلك فقد قمنا باختبار الفرضيات التي قمنا بصياغتها على النحو التالي:

- فبالنسبة للفرضية الأولى، والتي تنص على وصول حزب العدالة والتنمية أثر في نوعية العلاقة مع إسرائيل ومن ثم المنطقة المتوسطية، فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية بحيث أدى صعود هذا الحزب إلى تبني تركيا إلى سياسة خارجية جديدة بتوجهات وأهداف مختلفة سمحت لها بتعزيز دورها كقوة إقليمية في المنطقة.
- أما الفرضية الثانية، والتي تنص على أن كلما ساندت تركيا القضية الفلسطينية واقتربت من البلدان العربية كلما شكل ذلك توترا في علاقاتها مع إسرائيل، فقد تم إثبات صحة هذه الفرضية بحيث أن العلاقات بين كلا الدولتين في فترة وصول حزب العدالة والتنمية عرفت عدة توترات وأغلبها كان بسبب القضية الفلسطينية، وهذا ما يتضح جليا من خلال الدعم التركي الكبير للجانب الفلسطيني ولقضيته وإدانة كل الاعتداءات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني، وبالإضافة إلى ذلك فقد شكل التقرب التركي العربي في فترة حزب العدالة والتنمية خوفا من الجانب الإسرائيلي.
- أما بالنسبة للفرضية الثالثة، والتي تنص على أنه كلما توسعت رقعة الربيع العربي في جنوب المتوسط كلما زادت من حدة التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية، فقد تم نفي هذه الفرضية وإثبات عدم صحتها، وذلك راجع إلى كون أن هنالك أحداث للربيع العربي قد تساهم في التقارب بين دولتي تركيا وإسرائيل، ولعل أبرز مثال على ذلك نجد الثورة السورية التي أدى تفاقمها إلى إعادة التقارب التركي الإسرائيلي بعد فترات من التوتر بينهما، وذلك من أجل مجابهة والحد من خطورة هذه الثورة عليهما، كون أن سوريا تشترك الحدود معهما وذلك ما يشكل خطرا على الطرفين.
- ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى العديد من الاستنتاجات والتي نوجزها فيما يلي:

- أن العلاقات بين دولتي تركيا وإسرائيل تعود إلى ما قبل ظهور دولة إسرائيل في عام 1948، بحيث أنه ربطت بينهما علاقات تاريخية منذ القدم، أين كان اليهود متواجدين بكثرة في الدولة العثمانية.
- أن لكل من تركيا وإسرائيل سياسة خارجية اتجاه المنطقة المتوسطية، حيث تسعى إسرائيل إلى كسب أكبر تأييد لها في المنطقة، وكما تسعى تركيا إلى تقوية علاقاتها مع كل دول المنطقة سواء العربية أو خصوصا الأوروبية، كونها ما زالت تبحث عن الدخول إلى الاتحاد الأوروبي.
- أن العلاقات بين دولتي تركيا وإسرائيل عرفت بوجهين مختلفين، بحيث أنها عرفت فترات للتعاون الثنائي بينهما خصوصا في المجال العسكري والاقتصادي، وفي فترات أخرى عرفت توترات في العلاقات وخصوصا على الصعيد السياسي.
- لقد عرفت تركيا مرحلة جديدة بعد وصول حزب العدالة والتنمية بحيث أعاد الدولة التركية إلى الواجهة، وذلك من خلال العديد من الأصعدة المختلفة اقتصاديا، تربويا، اجتماعيا وحتى خارجيا.
- لقد عرفت العلاقات بين دولتي تركيا وإسرائيل بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة ظهور عدة متغيرات ومعطيات جديدة فيها وذلك راجع إلى السياسة الخارجية الجديدة التي قام بانتهاجها الحزب والتي أعادت تعريف تركيا كقوة إقليمية في المنطقة، هذا وقد عرفت العلاقات بين كلا البلدين فترات تعاون في هذه المرحلة، كما عرفت أيضا فترات للتوتر، خصوصا بسبب الانتهاكات التي تقترفها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية، وكذا بسبب الاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية المتجه إلى الأراضي الفلسطينية لكسر العزلة عن سكانها.

قائمة

المراجع

1-الكتب:

1. أبو سيف، عاطف وآخرون، **علاقات إسرائيل الدولية: السياقات والأدوات، الاختراقات والإخفاقات**، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية مدار، فلسطين، 2014
2. آراس، بولنت وآخرون، **التحول التركي اتجاه المنطقة العربية**، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2012.
3. أوغلو، أحمد داود، **العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010.
4. بارك، بيل، **سياسات تركيا اتجاه شمال العراق المشكلات والأفاق المستقبلية**، المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، دبي،2005.
5. باكير، علي حسين وآخرون، **تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010.
6. بخوش، مصطفى، **حوض البحر الأبيض المتوسط بعد نهاية الحرب الباردة: دراسة في الرهانات والأهداف**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006
7. جول، محمد زاهد ، **التجربة النهضوية التركية: كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم**، مركز نماء للبحوث والدراسة، الطبعة الأولى، بيروت، 2013.
8. الجولاني، عاطف وآخرون، **أزمة السياسة الخارجية التركية وانعكاسها على العلاقات العربية التركية ودور تركيا الإقليمي**، مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد الثاني عشر، الأردن، 2016.
9. الجوهري، يسري، **جغرافية البحر المتوسط**، منشأة الناشر للمعارف، الإسكندرية، 1984
10. الحاج صالح، ياسين واخرون، **الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد**، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، الطبعة الاولى،2013.
11. حسين دلي، خورشيد ، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

12. حسين، سامر وآخرون، **الموقف الإسرائيلي من الأحداث والتغيرات في مصر بعد 30 يونيو 2013 وحتى منتصف مارس 2014**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت.

13. درويش، هدى، **العلاقات التركية اليهودية واثرها على البلاد العربية منذ قيام يهود الدونة 1648م إلى نهاية القرن العشرين**، الجزء الثاني، دار القلم، دمشق، 2002

14. درويش، هدى، **العلاقات التركية اليهودية وأثرها على البلاد العربية منذ قيام دعوة يهود الدونمة 1648م إلى نهاية القرن العشرين**، الجزء الأول، دار القلم، الطبعة الأولى، دمشق، 2002.

15. ديوك ديفيد، **أمريكا إسرائيل و11 أيلول 2001**، الأوائل للنشر والتوزيع والخدمات الطباعية، الطبعة الأولى، دمشق، 2002.

16. روبنس، فيليب، **تركيا والشرق الأوسط**، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993.

17. السرجاني، راغب، **قصة أردوغان**، أقلام للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2011

18. سعيد البطة، ناجي محمد، **التجربة الصهيونية في تحقيق التنمية**، دار البشير للثقافة والعلوم، فلسطين، 2012.

19. سلوم العزاوي، سلمان داود، **حزب العدالة والتنمية، دراسة النشأة وسياسات تركيا الداخلية والخارجية**، دار آمنة للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

20. الشناط، صالح وآخرون، **الجيش الإسرائيلي 2000-2012**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت،2013.

21. الشوبكي، عمرو وآخرون، **عودة العثمانيين الإسلامية التركية**، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الرابعة دبي، 2012

22. صادق إسماعيل، محمد، **التجربة التركية من أتاتورك إلى اردوغان**، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة، 2013.

23. صالح، محسن محمد ، **القضية الفلسطينية خلفياتها التاريخية وتطوراتها المعاصرة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2012.

24. الصالح، منال، **نجم الدين أربكان ودوره في السياسة التركية 1969-1997**، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2012

25. صالحة، سمير وآخرون، **تركيا وإسرائيل وحصار غزة**، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمان، 2010.

26. العيطة، سمير وآخرون، **العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، بيروت، 2012.

27. فيصل خولي، معمر، **العلاقات التركية- الروسية من إرث الماضي إلى أفاق المستقبل**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2014

28. القاسم، باسم وآخرون، **العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة 27-12-2008/18-01-2009**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2009.

29. كاظم عجيل، عبد الكريم، **العلاقات التركية الإسرائيلية في ضوء الاستراتيجية التركية الجديدة**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2013

30. الكيالي، عبد الحميد وآخرون، **دراسات في العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة عملية الرصاص المصبوب معركة الفرقان**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، الطبعة الأولى، بيروت ،2009.

31. لاكوست، إيف، **الجغرافيا السياسية للمتوسط**، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، الطبعة الأولى، أبو ظبي، 2010.

32. لي، مايكل وآخرون، **الكتاب السنوي IEMed للبحر الأبيض المتوسط**، دار فضاءات للنشر والتوزيع، عمان،2012.

33. محارب، محمود، **سياسة إسرائيل النووية وعملية صنع قرارات الأمن القومي فيها**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت،2013.

34. محفوض، عقيل سيعد، **سورية وتركيا الواقع الراهن واحتمالات المستقبل**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.
35. محمد علي، أورخان، **السلطان عبد الحميد الثاني حياته وأحداث عهده**، دار الوثائق، بغداد، 1984.
36. نافعة، حسن وآخرون، **العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير أربع سنوات من الربيع العربي**، مؤسسة الفكر العربي، الطبعة الاولى، بيروت، 2014.
37. النعيمي، أحمد نوري، **اليهود والدولة العثمانية**، دار البشير، الأردن، 1997.
38. النعيمي، احمد، **تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان 2011.
39. الودود شلبي، عبد الوهاب، **جنرالات تركيا لماذا يكرهون الإسلام؟ وهل الإسلام عقبة في طريق النهضة والتقدم؟** دار النصر للطباعة الإسلامية، القاهرة، 2001.
40. وهبان، أحمد محمد، **السياسة الخارجية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط صراع الهوية البرجماتية والمبادئ الكمالية**، سلسلة إصدارات الجمعية السعودية للعلوم السياسية، السعودية، 2013.

2-المجلات:

41. بدروشي، صالح، فلسطين علامة فارقة في أهداف مشروع الربيع العربي، **المجلة الثقافية للائحة القومي العربي**، العدد 18، 2015.
42. حسين، غازي، تركيا والعرب وإسرائيل، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق، العددان الرابع والخامس، شتاء 1998-1999.
43. حنفي، ساري، الإبادة الإقليمية الجيوسياسية: المشروع الاحتلالي الإسرائيلي منذ 1947 إلى غاية الجدار، **مجلة الدراسات والنقد الاجتماعي**، العدد 21، خريف/شتاء 2005.

44. الخطيب، معتز، ظاهرة الإعجاب بالنموذج التركي في الخطاب السياسي العربي، **مجلة شرق نامه**، العدد السابع، 2010.

45. دياب، أحمد ، حلفاء روسيا... وارث بريجنيف، **مجلة العرب الدولية**، العدد 1588، الرياض، 2013.

46. زكريا، أحمد، الهجمة الإسرائيلية على غزة وحقيقة المساعي التركية، **مجلة أوراق اشتراكية**، العدد 20، ربيع 2009

47. السبعاوي، عوني عبد الرحمان، تركيا والكيان الصهيوني ميادين الشراكة الاستراتيجية، **مجلة الفكر السياسي**، العدد15، 2002.

48. سوندوينو، برتراند، "أمن اسرائيل العامل الرئيسي لنجاح عملية السلام"، **مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية**، العدد 46، ديسمبر 2012.

49. طلاس، مصطفى، التعاون التركي–الإسرائيلي، **مجلة الفكر السياسي**، دمشق، 1997

50. عبد العزيز، علي علي، "دور إسرائيل في تشتيت الوطن العربي"، **مجلة شؤون عربية**، العدد 139، خريف 2009.

51. قبلان، مروان، الثورة والصراع على سورية: تداعيات الفشل في ادارة لعبة التوازنات الإقليمية، **مجلة سياسات عربية**، العدد18، 2016.

52. كاجابتاي، سونر، شبح أتاتورك 7 سنوات من حكم العدالة والتنمية، **مجلة العرب الدولية**، العدد 1534، 2009

53. محمد مدني، مايسة مدني، علاقة إسرائيل بجنوب السودان وأثرها على الأمن القومي العربي، **مجلة الراصد للدراسات**، العدد 10، السنة السادسة، جوان 2011.

54. محمود أمين، نظير، موقف تركيا من أحداث التغيير في المنطقة العربية، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، العدد2، 2013.

3-التقارير

55. ت.كورو، أحمد ، **سياسة ذات مرجعية دينية بدون دولة إسلامية: هل يمكن أن يكون حزب العدالة والتنمية نموذجا للإسلاميين العرب**، مركز بروكنجر للأبحاث وللتحليلات، الدوحة، 2013.

56. توتونجي، عبد الإله مصطفى، **الانتخابات وتجربة حزب العدالة والتنمية التركي**، مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية،2011

57. الحاج، سعيد، **محددات السياسة الخارجية التركية إزاء مصر**، مركز إدراك للدراسات الاستشارات، 2016.

58. الحباشنة، صداح احمد، **العلاقات التركية الإسرائيلية منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة**، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 38، العدد 3، الأردن، 2011

59. خيزران، يسري، **رؤية إسرائيلية للثورات العربية**، المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية،2014.

60. الرنتيسي، محمود سمير، **تركيا وإسرائيل واقع العلاقات واحتمالات التقارب**، مركز الجزيرة للدراسات، 2015.

61. شهاب، عبد الرحمان، **العلاقات التركية الإسرائيلية في العقل الإسرائيلي**، أطلس للدراسات الإسرائيلية، سبتمبر 2015.

62. صاران، علوي، **الثورة الصامتة حصاد التغير والتحول الديمقراطي في تركيا (2002-2016)**، مستشاريه النظام العام والأمن، الطبعة الثانية، 2013

63. الضميري، عماد، **تركيا والشرق الأوسط**، مركز القدس للدراسات السياسية، القدس، 2002.

64. قدورة، عماد يوسف، **مسألة التغير في السياسة الخارجية التركية المراجعات والاتجاهات**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2015.

65. مزاحم، هيثم، **تركيا والخيارات الاستراتيجية العربية، قراءة في كتاب "الحوار العربي التركي بين الماضي والحاضر"**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011.

66. مكي، لقاء وآخرون، **تركيا صراع الهوية**، شبكة الجزيرة للبحوث والدراسات، 2006

4-الرسائل الجامعية

67. أبو مطلق، رائد محمود، **العلاقات التركية/الإسرائيلية وآثارها على القضية الفلسطينية، 2002-2010**، رسالة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر: كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 2011)

68. حوادسي، سمية، **العلاقات التركية الإسرائيلية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية غير منشورة (جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية،2014).

69. رتيبة، برد، **«الحوار الأورو متوسطي من برشلونة إلى منتدى 5+5»**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، (جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2009)

70. شاطري، كاهنة، **علاقة تركيا كقوة إقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط، دراسة: في المحددات الأهداف والآفاق 2003-2013**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة (جامعة مولود معمري تيزي وزو: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015)

71. الغول، يسرى عبد الرؤوف يوسف، **أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في دراسات الشرق الأوسط، غير منشورة، (جامعة الأزهر، غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2011)

72. فيصل، سمارة، **"البعد الانساني في الشراكة الأورو-مغاربية من مسار برشلونة إلى غاية مشروع الاتحاد من أجل المتوسط: (1995-2008)"**، مذكرة

لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة، (جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013).

73. القدرة، محمود خليل يوسف، **تطور العلاقات السياسية التركية-السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية: 2007-2012**، رسالة لنيل شهادة الماجستير غير منشورة، (جامعة الأزهر بغزة: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013)

74. لطفي، صور، "**التوجيهات الأوروبية الجديدة في منطقة البحر المتوسط**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية غير منشورة، (جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012).

75. مريم، زكري، "**البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية-المغاربية**"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية غير منشورة (جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011)

5- الجرائد:

76. **إسرائيل تعترف بتنفيذ عمليات في سوريا**، صحفية الشرق، العدد 10000، الأربعاء 02 ديسمبر 2015.

77. اندراوس، زهير، **إسرائيل تتوقع هجوما قريبا من حزب الله**، صحيفة القدس العربي، العدد5950، الاثنين 21 جويلية 2008.

78. ايدنلي، بينار وكارادينير، طولاي ، **أردوغان يطالب بمعاقبة إسرائيل لن تعود الأمور إلى سابق عهدها أبدا في العلاقات بين البلدين**، صحيفة القدس العربي، العدد 6526، الأربعاء 02 جوان 2010.

79. بريمور، أدار، **تركيا لا تريد المصالحة**، صحيفة القدس العربي، العدد7270، الأربعاء 31 أكتوبر 2012.

80. **التداعيات الجيو إستراتيجية للثورات العربية تغيير المفاهيم ودول ديمقراطية قادرة على مواجهة إسرائيل**، صحيفة النهار، العدد25359، السبت 12 أفريل 2014.

81. رشيد، فايز، **تركيا...إسرائيل البدء من جديد**، صحيفة القدس العربي، العدد 7424، الخميس 02 ماي 2013.

82. **الضربات الروسية تحيل مواقع الدواعش ركاما**، صحيفة الصباح، العدد 3515، الثلاثاء 20 اكتوبر 2015.

83. **قافلة الحرية العرب**، صحيفة الجريدة، العدد 950 ، الجمعة 04 جوان 2010.

84. مرعي، أيهم، **الوحدات توقف تقدم داعش والكردستاني يتوعد تركيا بانتفاضة**، صحيفة الأخبار، العدد 2417، الاثنين 13 أكتوبر 2014.

6-المواقع الالكترونية

85. **بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا إلى أين تتجه العلاقات؟**، على الموقع الالكتروني:
https://www.alarabiya.net/ar/arabia-sudies/2013/04/04

86. تركيا وإسرائيل...**تاريخ من التطبيع والعداء والوهمي**، على الموقع الإلكتروني:
http://www.elyomnews.com/news/worldwide/2016/11/24/601003

87. حمداوي، جميل، **البحر الأبيض المتوسط**، على الموقع الإلكتروني:
www.diwanalarab.com/SPIP.php?article8776

88. خليفة، محمد، **مطلقات أوروبا وإسرائيل**، على الموقع الإلكتروني:
http://www.mofa.gov.ps/new/index.php?=com-content&view=article&id=1484---qq&catid=34

89. رويح، عبد الأمير، **اسرائيل وأوروبا... توترات ناعمة ومصالح متينة**، على الموقع الإلكتروني:
http://anmabaa.org/arabic/reports/4905

90. **السياسة الخارجية التركية حيال إسرائيل (1948-1996)**، على الموقع الإلكتروني:
https://www.dokar-aliraq-net/threads/157216-29%1996-281948%

91. عبد الرحمان، أسعد، **إسرائيل هل تفضل "أوروبا اللاسامية" أم "أوروبا المتأسلمة"؟** على الموقع الإلكتروني:
http://dr-asad.com/2014/06/30/%D8%B4%D9%87%d8%47%d8%AF%d8%A7%D8%AA-%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A

92. عبد الفتاح، بشير، **حدود التصعيد بين تركيا وإسرائيل**، على الموقع الإلكتروني:
http://www.aljazeera.net/home/print/6c87b8ad-70ec-47d5-b7c4-3aa56fb899e2/a8604d9a-866a-4b41-addd-2876603b0c2a

93. عبد القادر، نزار، **العلاقات التركية–الإسرائيلية: بين التحالف الاستراتيجي والقطيعة تركيا تتوسع شرقا على حساب إسرائيل والغرب**، على الموقع الإلكتروني التالي: http://www.lebarmy.gov.lb/ar/content

94. **العلاقات التركية الإسرائيلية...تاريخ من الدبلوماسية والأزمات**، على الموقع الإلكتروني:http://www.radiosawa.com/a/israel-turkey-relations/312906.html .

95. **العلاقات التركية–الإسرائيلية...** أهم المحطات، على الموقع الإلكتروني: www.aljazeera.net/encyclopedia/events/2016/6/27

96. القبح، سامح، **السياسة الخارجية الإسرائيلية: الفاعلين في صنع السياسة الخارجية** على الموقع الإلكتروني:
http://samehrq.blogspot.com/2013/5/blog-post_9009.html .

97. مروان، محمد، **أهمية البحر الأبيض المتوسط**، على الموقع الإلكتروني: أهمية–البحر–الأبيض–المتوسط/ WWW.MAWDOO3.COM.

98.مستقبل العلاقات التركية–الإسرائيلية على الموقع الالكتروني: www.noonpost.org.

الفهرس

كلمة شكر

إهداء

ملخص الدراسة

مقدّمة 1

الفصل الأول

الإطار التاريخي للعلاقات التركية-الإسرائيلية وسياساتهما الخارجية متوسطيا

تمهيد 10

المبحث الأول: الأهمية الاستراتيجية لمنطقة المتوسط..... 11

المطلب الأول: الأهمية الجيوسياسية للمتوسط. 11

المطلب الثاني: الأهمية الاقتصادية للمتوسط. 14

المطلب الثالث: الأهمية الأمنية للمتوسط. 16

المطلب الرّابع: الأهمية الحضارية للمتوسط..... 19

المبحث الثاني: جذور العلاقات التركية مع اليهود ودولة إسرائيل..... 20

المطلب الأول: نشأة العلاقات بين الأتراك واليهود. 21

المطلب الثاني: ظهور الحركة الصهيونية وتأثيرها على مسار العلاقات بين تركيا واليهود. . 23

المطلب الثالث: قيام دولة إسرائيل وتداعياتها على مسار العلاقات بينها وبين تركيا. .. 29

المبحث الثالث: السياسة الخارجية لكل من تركيا وإسرائيل متوسطيا. 33

المطلب الأول: السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة العربية (الجنوب المتوسطي). 34

المطلب الثاني: السياسة الخارجية التركية اتجاه المنطقة الأوروبية (الشمال المتوسطي) 37

المطلب الثالث: السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه المنطقة العربية (الجنوب المتوسطي) .. 40

المطلب الرابع: السياسة الخارجية الإسرائيلية اتجاه المنطقة الأوروبية (الشمال المتوسطي) ... 43

خلاصة الفصل الأول..... 46

الفصل الثاني

العلاقات التركية الإسرائيلية بين التعاون والتوتّر

تمهيد 49

المبحث الأول: أوجه التعاون في العلاقات التركية الإسرائيلية. 50

المطلب الأول: في المجال السياسي. 50

المطلب الثاني: في المجال العسكري والأمني..... 54

المطلب الثالث: في المجال الاقتصادي. 58

المبحث الثاني: أوجه التوتر في العلاقات التركية الإسرائيلية 61

المطلب الأول: في المجال السياسي. 61

المطلب الثاني: في المجال الاقتصادي والأمني..... 64

خلاصة الفصل الثاني 68

الفصل الثالث

العلاقات التركية الإسرائيلية في عهد حزب العدالة والتنمية بين التطورات الإقليمية في المتوسط والسيناريوهات المستقبلية المتوقعة

تمهيد 70

المبحث الأول: تأثير وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة على المستويين الداخلي والخارجي للبلاد 71

المطلب الأول: مسار نشأة الأحزاب الإسلامية في تركيا وظهور حزب العدالة والتنمية 71

المطلب الثاني: حزب العدالة والتنمية وصوله إلى الحكم، إيديولوجيته ومبادئه..... 74

المطلب الثالث: المكاسب التي حققها حزب العدالة والتنمية على المستويين الداخلي والخارجي76

أولا- على المستوى الداخلي 77

ثانيا- على المستوى الخارجي 80

المبحث الثاني: العلاقات التركية- الإسرائيلية والتطورات الإقليمية في المتوسط من (2002-2016) 82

المطلب الأول: العلاقات التركية- الإسرائيلية بعد عام 2002..... 83

المطلب الثاني: التسلح التركي الإسرائيلي والعلاقات بين الطرفين بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة 86

المطلب الثالث: موقف تركيا من القضية الفلسطينية والعدوان الإسرائيلي على لبنان .. 89

المطلب الرابع: موقف تركيا وإسرائيل من التطورات والتغيرات الإقليمية في المنطقة المتوسطية في ظل انتفاضات الربيع العربي 93

1- تونس..... 93

2- مصر 94

3- ليبيا 96

4- سوريا..... 97

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات التركية الإسرائيلية 100

المطلب الأول: سيناريو بقاء الوضع على ما عليه بين الطرفين (توتر العلاقات في فترات وتقاربها في فترات أخرى)..... 101

المطلب الثاني: سيناريو نمو العلاقات التركية الإسرائيلية وتطورها أكثر..... 104

المطلب الثالث: سيناريو التوتر وقطع العلاقات بين البلدين 107

خلاصة الفصل الثالث 111

الخاتمة 113

قائمة المراجع 118

الفهرس 129

ملخص الدراسة :

تمحورت الدراسة بشكل عام على العلاقات التركية–الإسرائيلية وتأثيرها على الفضاء المتوسطي وذلك في الفترة الممتدة من (2002–2016م).

لقد استعرضت الدّراسة على شكل عدة فصول والتي بدورها قسمت إلى عدة مباحث ومطالب، ففي الفصل الأول من الدراسة تطرقنا إلى ذكر الأهمية التي يشكلها المتوسط على عدّة أصعدة مختلفة كما تطرقنا فيه أيضا إلى ذكر الجذور التاريخية للعلاقات بين الأتراك واليهود وكذا مع دولة إسرائيل بعد قيامها وبالإضافة إلى ذلك فقد تطرقنا في نفس هذا الفصل دائما إلى ذكر السياسة الخارجية لكلّ من تركيا وإسرائيل متوسطيا أما في الفصل الثاني فقد تطرقنا إلى ذكر العلاقات التركية–الإسرائيلية بشقيه المختلفين بين التوتر والتعاون، أما في الفصل الثالث فقد تطرقنا فيه إلى ذكر أهم الأحزاب ذات الطابع الإسلامي التي مرت في تركيا وصولاً إلى ظهور حزب العدالة والتنمية وذكر أهم مكاسبه المحققة على الصعيدين الداخلي والخارجي لتركيا وبالإضافة إلى ذلك فقد قمنا بذكر العلاقات بين تركيا وإسرائيل في الفترة التي تلت ظهور هذا الحزب ووصوله إلى السلطة بعد عام 2002م كما تطرقنا فيه أيضا إلى ذكر أهم الأحداث والمتغيرات الإقليمية التي عرفتها المنطقة في هذه الفترة مع ذكر وجهات نظر ومواقف دولتي تركيا وإسرائيل من هذه الأحداث وفي الأخير تطرقنا إلى ذكر أهم السيناريوهات المحتملة للعلاقات التركية الإسرائيلية في المستقبل.